

الدور الثاني
كتاب
٩٢/٢/١١

٥١

مخنارات اسرائيلية



ترجمات عربية

- إسرائيل: علاقات دفاعية مع الصين وشراكة استراتيجية مع الهند
- الصراعات الإيديولوجية والإجتماعية في إسرائيل
- إسرائيل وعملية "اختطاف" أوجلان

كتابات عربية

- الثقافة السياسية لعسكر السلام الصهيوني





مختارات إسرائيلية

Israel Digest

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

مدير التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمي

الإخراج الفني

حامد العويضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

المجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

السنة الخامسة - العدد الحادي والخمسين - مارس ١٩٩٩

مقدمة:

٢

[١] ترجمات عبرية

٣

١ - دراسة العدد: الصراعات الأيديولوجية والاجتماعية في إسرائيل - موشيه ليسك

[٢] الانتخابات الإسرائيلية:

١ - بعد الانتخابات زئيف شيف ١١

٢ - فكرة طيبة ودافع سيئ أمير أورن ١٢

٣ - أحزاب جديدة هارتس ١٣

٤ - قوى وتقليدي وشرقي يارون لوندون ١٤

٥ - فشل نتنياهو هارتس ١٥

٦ - اللاعبون يأخذون أماكنهم في الملعب دان مرجليت ١٦

٧ - زمرة الجنرالات أمنون لورد ١٧

٨ - مقياس شهر يناير للسلام افرايم يعر - تمر هيرمان ١٨

٩ - الرجل الحديدي عوزي بنزيمان ١٩

١٠ - من يخشى الصوت الروسي؟ جيل هاريفن ٢٢

١١ - المقارنة بين الشكل الاجتماعي للحزبين الكبيرين أورى كشتي ٢٢

١٢ - واشنطن من أجل باراك يوسف حريف ٢٤

١٣ - الأحزاب التي تم تسجيلها للانتخابات هارتس ٢٥

[٣] إسرائيل : شئون داخلية :

١ - هروب زكي حانيم بيئور ٢٦

٢ - الفجوة الطائفية في مجال الاسكان أورى كشتي ٢٧

٣ - هل ستختفي الفجوة الطائفية ؟ أورى كشتي ٢٩

٤ - أمن مع طوق أمني موشيه إيشون ٣٠

٥ - كيف سيقدم عفرى العون لنتنهاو ؟ أمنون بارزيلي ٣١

[٤] إسرائيل / تركيا

١ - خبراء اسرائيليون ساعدوا تركيا يوسى ملمان ٣٣

[٥] إسرائيل / آسيا

١ - قصة العلاقات الدفاعية لاسرائيل مع الصين أمنون بارزيلي ٣٥

٢ - الهند وإسرائيل : شراكه استراتيجية كومارا سوامي ٣٩

[٦] إسرائيل : علاقات اقتصادية

١ - بنك إسرائيل / العلاقات الدولية للاردن دافد ليفكين ٤٥

٢ - الأردنيون يعرضون زيادة دافد ليفكين ٤٦

٣ - شركة اسرائيلية تحصل على حق ت زومير ٤٦

٤ - شركات دولية توقف نشاطها ي مانور ٤٧

[٧] إسرائيل / الاردن

١ - ليس هناك ما يدعو للذهول ميه جاك ٤٨

٢ - عبد الله على الخريطة أور افنيري ٤٩

٣ - "ما بعد حسين" المحرر ٥٠

[٨] وثائق

١ - إسرائيل تكشف وثائق جديدة ي ملمان ٥١

[٩] رؤية

١ - معسكر السلام للصهيوني اسكندر ٥٧

٢ - الانتخابات الاسرائيلية بين برامج الاحزاب عبدالوحيك ٦١

٣ - التيار الوسطي الجديد لاء سالم ٦٤

في إطار التبشير بمآل المنطقة بعد وصول عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي إلى محطتها النهائية، جرى الحديث عما سمي «الشرق الأوسط الجديد» ومنه جرى اشتقاق مصطلح «الشرق أوسطية» الذي يشير إلى منظومة جديدة من العلاقات والتفاعلات في المنطقة تسير في طريق تدشين نظام إقليمي مغاير لذلك الذي كان يقوم على الدول العربية الفاعلة، أو كانت هذه الدول تمثل المحدد الرئيسي للمنظومة الإقليمية التي يجري الاجتهاد في إزالة مكوناتها وطمس معالمها لافساح المجال أمام هذه المنظومة الجديدة.

وخلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى أوائل ١٩٩٦، تزايد الحديث عن هذه المنظومة الجديدة واتجه البعض إلى التعامل معها على أساس أنها واقع ملموس لا فكاك منه بصرف النظر عما تحتويه هذه المنظومة من فرص ومخاطر ونسبة الأولى إلى الثانية وهي نسبة اختلفت بشدة بحسب قنوات ورؤى القائم بتحديد هذه النسبة.

في هذا الإطار جرى تصوير المتحفظين على المنظومة الشرق أوسطية، على أنهم عاجزون عن فهم محركات العلاقات الدولية، والإقليمية، والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي بعد انهيار الكتلة الشرقية وتلاشي الحرب الباردة. وجرى المساواة بين المنظومة الجديدة والسلام والرخاء والاستقرار وأيضا الديمقراطية، بينما برزت اتهامات لمعارضى الشرق أوسطية وجرى نعتهم بصفات عكس السابق ذكرها مباشرة لمؤيدي هذه المنظومة.

ومع تعثر عملية التسوية في أعقاب إغتيال رابين ومجزرة قانا، ثم سقوط حزب العمل ومجيئ الليكود إلى السلطة في يونيو ١٩٩٦، بادر رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو بتجميد عملية التسوية، رافضا تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتوقيعه، مطالبا بتغيير أساس التفاوض، فعادت أجواء ما قبل بدء التسوية لتلحق في أجواء المنطقة من جديد، وتبخرت «أسس وركائز الشرق أوسطية» سريعا، بحيث يلحظ المتابع والمراقب غيابها - حتى كمصطلح - من محتوى الكتابات العربية

والإسرائيلية على حد سواء، وغابت أيضا تفاعلاتها بعد تجميد آلية المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي كانت تمثل أحد أبرز أنوات - وأيضا مظاهر - «الشرق أوسطية».

باختصار، يمكن القول أن الشرق أوسطية ظهرت كمصطلح تبشيري، فشلت محاولات ايجاد دعائم له على أرض الواقع، ثم غاب المصطلح ولكن دون أن تغيب «خميرة» هذا المصطلح و«الحلم» إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير. ويتمثل ذلك في ركيزتي هذا المصطلح، أي إسرائيل وتركيا، فالأولى أوجدت المصطلح ليفسح لها مكانة التفوق والهيمنة في المنطقة التي قاطعتها بسبب عنصريتها وعدائها للمحيط الإقليمي نشأة وسلوكا، والثانية تم سحبها كمكون رئيسي للنظام «الحلم» تعويضا لها عن نبذها أوروبا وتعاليتها على إطارها الآسيوي. ومن ثم أقدمت تل أبيب وأنقرة على تدعيم علاقتهما لتصل إلى مرتبة التحالف بمباركة ورعاية أمريكية كتعويض عن إنفراط عقد النظام «الحلم»، ودخلت علاقات البلدين في مزيد من التعاون والتنسيق الأمني والعسكري والاستخباراتي من أجل مراقبة «الشرق الأوسط القديم» الذي استعصى على قدرة واشنطن الإطاحة به.

وأصبح محور التحالف الإسرائيلي - التركي، أو بقايا النظام الذي لم يولد، هو مواجهة المحيط الإقليمي وممارسة ما كان متوقعا أن يقوم به في ظل «الشرق الأوسط الجديد» عبر الآلة العسكرية والرعاية الأمريكية.

وبدت تجليات الشرق أوسطية واضحة في عملية اختطاف الزعيم الكردي عبدالله أوجلان وهي عملية جرى وضع خططها وتنفيذها بين واشنطن وتل أبيب وأنقرة ونيروبي، والأخيرة تمثل معقل مركز نشاط جهاز الاستخبارات الإسرائيلية - الموساد - في القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من حالة الاستياء الشديد التي تعم مناطق مختلفة من المنطقة والعالم نتيجة تداعيات أنشطة محوري الشرق أوسطية، تواصل تل أبيب وأنقرة اقتراف كل ما يقنع البيئة الإقليمية بلفظهما، الأولى عبر أعمال القمع والارهاب في الأراضي الفلسطينية والجنوب اللبناني وتصعيد التوتر مع الدول العربية الفاعلة، والثانية عبر مواصلة لغة خطاب خارجة على السياق الأوروبي، وتوزيع التهديدات، دون أن تعبأ بالخلل والتناقض الجوهريين في الرؤية والعمل.



ترجمات عبرية

الصراعات الأيديولوجية والاجتماعية في إسرائيل

دراسات يصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي - مقر القيادة العامة

دراسة العدد

بقلم البروفيسور، موشيه ليسك، قسم الدراسات الاجتماعية بالجامعة العبرية

كقاعدة للفعل على المستوى الفردي الخاص، أو على المستوى الاجتماعي الرسمي المعلن. ويكمن في هذه المصارحة مصدر آخر ألا وهو العلاقات المتبادلة دون تناسق بين الجماعات والطوائف في إسرائيل. لقد تحولت المسألة الطائفية في إسرائيل من مسألة هامشية تماما في مرحلة ما قبل قيام الدولة إلى قضية أساسية في مرحلة الدولة.

ولا تتجلى دائما للعيان مضامين الخلافات، حتى وإن كانت جذيرة بالتقدير التام، إذ أنها تعتمد على حدة الصراع وقدرة المجتمع على التعامل معه. وفي هذا الإطار، يكون من الأجدى التمييز بين نظريتين هيكليتين (بخلاف ما هو جوهري) للصراعات الاجتماعية: النظرية الأولى تتصل بمدى تغذية الصراع من انشقاكات ثنائية الانقسام، وهي التي تقوم في الأساس على وجود معسكرين (أو أكثر)، حيث ينتمي الفرد بصفة عامة إلى أحدهما حسب شهادة ميلاده أو تبعاً لخاصية محددة، كلون البشرة أو الهوية العرقية التي يصعب على المرء أن يتخلص منها حتى لو كان يرغب في ذلك. هكذا الأمر على سبيل المثال بالنسبة للانشقاق اليهودي العربي، والذي يُعد بالطبع أكثرها

أربعة خلاقات أساسية:

يمكن التمييز - من ناحية المضمون - بين أربعة خلاقات جذرية أساسية تلاحق بصورة أو بأخرى الاستيطان اليهودي منذ آلاف السنين. مع مراعاة أن، اختصار الأمر في هذه الجدليات الأربع لا يهدر كامل الطاقة الكامنة ورائها، غير أن المقام لا يتسع هنا لتفصيل ذلك على الوجه الأمثل. ويمكن تعريف الخلاف الأول باشكالية الهوية الاقليمية والسمات القومية لإسرائيل ذات السيادة. فمنذ خطة الحكومة البريطانية للتقسيم عام ١٩٣٧ - على الأقل - تحولت قضية حدود الدولة، وبصورة أكثر دقة: مدى المرونة الاقليمية لتحقيق الحلم الصهيوني - إلى موضوع خلاف عا واحتدم حول الاستيطان اليهودي حتى يومنا هذا.

وكان الخلاف الثاني يدور حول الصور أو الاشكال السائدة في المجتمع المرغوب الناتج من تحقيق الحلم الصهيوني. وكان أساس هذا الخلاف هو الصراع بين مجتمع يضم تنويعاً اشتراكية، وبين مجتمع تسوده أشكال ليبرالية رأسمالية.

ومازالت تلازمنا منذ زمن طويل مساجلات حادة أيضا فيما يتعلق بقضية موقع الدين في المجتمع اليهودي وصلاحيته

وأشدها حدة.

والى حد ما يعتبر الانشقاق الطائفي موضوعياً أيضاً مثله. وفى سياق آخر، ينطبق على الشقاق بين الأجناس. صحيح أن المرء يمكن أن يعمل ويتصرف ليس تبعاً للتوقعات النابعة من الانتماء «الموضوعى» غير أن الأمر يتطلب خلق ظروف مناسبة وأجواء مواتية، وفى غالب الأحوال لا يتوافر ذلك فى البيئة المحيطة بنا، أما الانشقاقات أو التصدعات الاجتماعية الأخرى فهى فى أساسها ليست ثنائية الانقسام. كذلك الخلافات الأيديولوجية وما يناظرها فى قضايا الإقليمية والدين والدولة ونظم الحكم والمجتمع.. إلى آخره. ومع ذلك، فإن الشركاء فى خلاف من هذا النوع يتصرفون وكأن الشقاق بينهم منقسم إلى شطرين فحسب، أى شقاق يبذر أو يتفرع إلى صراعات ليست شديد الحدة ولكنها متواصلة أكثر.

إن قوة الصراع والتي تعد العامل الذى يحدد إمكانية حله، أو على الأقل تلطيفه وتأثيره فى حدود معروفة، ترتبط بمعيار هيكلى آخر ذى صلة بصراعات اجتماعية مع ملاحظة أهمية اعتبار الصراع احادى أو متعدد الأبعاد من ناحية مضامينه، بمعنى، هل يختزل المتنافسون أنفسهم الصراع فى قضية واحدة - سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية أو دينية، أم ربما يعتبر الصراع موضوعياً - باعتباره متعدد الأبعاد وشاملاً. وصراعات من هذا النوع الأخير ستكون، بصفة عامة، ذات قوى متعددة، ومتواصلة وأكثر صعوبة على الحل، لأن كل طرف فى النزاع يعرض خياراً إقليمياً مقابل مواقف المنافس. واحتمال إبرام صفقات تبادلية وحلول وسط هو احتمال محدود للغاية فى هذه الظروف. إن المجتمع الاستيطاني والإسرائيلي يعتمل بالصراعات سواء الناشئة من انشقاقات ثنائية الاطراف بشكل واضح - كالصراع اليهودى العربى - أو صراعات تدعى هذه الثنائية الزائفة - كالصراع الطائفي، أو صراعات ليست بالاساس ثنائية الاطراف، غير أن المتنافسين فيها يتصرفون أحياناً وكأنهم فى وضع الطرف الآخر. وجاء أبلغ تعبير عن هذا الأمر مثلاً، فى ما يتصل بقضايا الخلاف فى المسألة الإقليمية (المتعلقة بالأرض) أو الدينية. ويمكن فهم أسباب ذلك بصورة أكثر بعد تفصيل آخر لأبعاد المضامين فى صراعات المجتمع الإسرائيلي.

الهوية الإقليمية والسمات القومية لإسرائيل:

من الناحية التاريخية تبلورت فى سياق هذه القضية ثلاثة مواقف مختلفة: تجلّى الموقف الأول فى السعى إلى سيادة يهودية كاملة فى أرض إسرائيل الكبرى (وكان ذلك يعنى أيضاً ضفتى نهر الأردن فيما قبل عام ١٩٤٨). وهذا الادعاء يستند فى الأساس على نظرية أن الحق التاريخى أو الدينى فى ميراث الآباء لا يمكن أن يتقوض بأى حال من الأحوال. ومن منطلق هذه الرؤية فإن أى مرونة تجاه الاطار الإقليمي لتحقيق الحلم الصهيونى ستكون مرغوبة كالتنازل عن الأساس الأخلاقى والقانونى لمطلب الشعب اليهودى السيادة فى أرض إسرائيل. وفيما مضى كان ذلك هو موقف

الأقلية - خاصة الحركة الاصلاحية التنقيحية - ولكن فى السنوات الأخيرة تبنت هذا الموقف دوائر عديدة بين السكان.

وكان الموقف الثانى هو ذلك الذى يساند تفضيل مدى واسع للاطار الإقليمي على السعى إلى سيادة يهودية منفردة فى أرض إسرائيل. وهذا الموقف فى الواقع، استحوذ على غالبية الشعب، وأيضاً كان آنذاك - قبل ١٩٤٨ - موقف تكتلات لم تتمتع بثقل كبير، مثل «تحالف السلام» و«الحارس الصغير».

أما الموقف الثالث فقد أيد تقليص الاطار الإقليمي للسيادة اليهودية لتأمين ضمان دولة يهودية ذات سيادة كلما أمكن على جزء من أرض إسرائيل. وأصحاب هذا الموقف لم ينكروا النزعة إلى أرض إسرائيل التاريخية - ولتكن حدودها ما تكن - لكنهم أيدوا المرونة تجاه الاهداف الفعلية للصهيونية، على الأقل، على المدى القصير. وحسب هذا الموقف فإن الاعتبارات الأمنية والسياسية الدولية والاعتبارات الديموجرافية والاقتصادية لا تقل أهمية عن الاعتبارات التاريخية والدينية. وقد كان هذا الموقف إرثاً للأغلبية الانتخابية على مدى سنوات طويلة سواء فى مرحلة الاستيطان أو فى مرحلة الدولة. وكذلك الآن، ورغم حدوث تآكل شديد فى هذه الأغلبية، فمازال هذا الموقف مقبولاً لدى قسم لا يمكن تجاهله من المجتمع.

فالتقسيم إلى صقور وحمائم - بالمصطلحات السائدة الآن - يتغذى فى أساسه من إحدى وجهات النظر للمواقف السالفة، وخاصة من الموقف الأول تارة ومن الثالث تارة أخرى. والطابع الثانى للصراع من الناحية الفاعلة يعتبر فى نفس الوقت ذاتياً بالنسبة للصقور. ومنظورهم للصراع على هذا الحال يعنى أنه لا يحوى، فى الواقع، حلاً تساوياً كقاعدة فيما يتصل بموضوع أرض إسرائيل. كذلك فإن الطرف الثانى للنزاع يشترك فى هذه الرؤية التى مفادها «كل شئ أو لا شئ» أو «لعبة المتاهة» والحمائم يدركون الانشقاق ثنائى الانشطار، ولكن يحاولون تخفيف حدته عن طريق السعى إلى بناء جسر الفجوة أو هوة الانشقاق وذلك بتكسير مبدأ «لعبة المتاهة» أو «كل شئ أو لا شئ». ومع ذلك فالجدير بالذكر، أن الفروق بين الحمائم والصقور ليست تكتيكية فحسب، بل نابعة أيضاً من اختلافات خاصة بمواقف أكثر اصولية، برزت واضحة تجاه المنافس - العدو (الشعب الفلسطينى) باعتباره جديراً بتقدير المصير - كما هو الحال - لحق الشعب اليهودى. وعلى أساس الرغبة فى العيش فى مجتمع يهودى مستقل كلما أمكن ذلك، ليس هناك فى الواقع، أى خلافات رئيسية فى الرأى بين الصقور والحمائم، بل الخلاف فى أساليب الحل وحول المدى الزمنى المطلوب لذلك.

ما هو النظام الاجتماعى المرغوب؟:

كانت بؤرة الخلاف الثانى، والذى على عكس الأول، كانت بصورة خاصة مسألة داخلية، وهى اشكالية النظام الاجتماعى المطلوب. إن حركة العمال التى فرضت طابعها

على المجتمع الإسرائيلي الشامل حتى منتصف السبعينيات، بدأت طريقها كحركة ذات قيمة اشتراكية. انشائية.

ويشير هذا التعريف إلى النهج الاشتراكي الثوري الراديكالي الذي كان سائداً آنذاك في أوروبا الشرقية. وقد أكد اليسار الصهيوني، أكثر من أي حركة صهيونية أخرى، الارتباط المتبادل بين تحقيق الحلم الصهيوني من ناحية وبين خلق مجتمع متطور من ناحية أخرى. ولكن أيضاً في إطار النظرية الانشائية نادى اليسار الصهيوني بملكية جزئية، على الأقل، لوسائل الانتاج الرئيسية: أرض وموارد وطاقة. مع ذلك اعترف اليسار الصهيوني بوجود اقتصاد جماعي، يبقى فيه هذا بجوار ذاك، قطاع خاص، قطاع اقتصاد عمالي وقطاع عام حكومي.

إن الاشتراكية الانشائية (أو التركيبية كما يسميها البعض) تتغذى من بضعة فرضيات أيديولوجية أساسية، وأكثرها أهمية: (أ) المطالبة بمساواة أكثر في كل ما يتصل بفرص الوصول إلى واستغلال الموارد والثروات والخدمات، وأهمية منح حق متساو في التشغيل، والتسكين، والتعليم والتوعية وبقية الخدمات العامة. وكان الوجه الآخر لهذا المبدأ، التطلع لمساواة موسعة بقدر الامكان في تقسيم الاعانات والتعويضات. (ب) اعتماد تخصيص الاعانات قبل كل شيء على مدى ما يساهم به الفرد من أجل الجماعة. وبناءً على هذا المبدأ تزداد قيمة الفرد العامل والمساهم بالنسبة لجماعة محدودة: الكيبوتس، أو جمعية تعاونية وغير ذلك، وبالنسبة للجماعة الأكبر (حركة، أمة) - عن قيمة المستثمر الخاص أو شخص محترف لا يهتم سوى بمكسبه فقط.

يجسد مصطلح «طليعي» أفضل التطلعات سواء بسبب الارتباط الوثيق بين مهام الفرد وبين الأهداف الجماعية، أو بسبب الاستعداد بعيد المدى للتنازل عن المكاسب المادية، على الأقل في المدى القريب. وكان من العسير على أحزاب الوسط واليمين لفترة طويلة بلورة أيديولوجيا بديلة واضحة على المستوى الاجتماعي، لكنهم لوحوا في الواقع بنظام ليبرالي رأسمالي، تمنح فيه الأفضلية للمشاريع الخاصة، ويكون فيه نطاق تدخل الحكومة - وخاصة في المجال الاقتصادي - ضئيلاً.

بمرور السنين، ولظروف لا يتسع المقام هنا لذكرها، حدث انحسار حاد وبعيد الأثر، في «الاشتراكية الانشائية» ووضع أثر ذلك بصفة خاصة بعد إقامة الدولة. ومع ذلك، استمرت البقايا والمخلفات الايديولوجية للغرب تغذي إلى حد كبير، السياسة الاجتماعية لحركة العمال منذ حقبة الخمسينيات. كان مردود ذلك في الواقع هو المحاولة الشاملة لإنشاء دولة الرفاهية والرخاء عن طريق تطوير أنظمة الخدمات لعموم السكان، وبخاصة في مجال التعليم والصحة والعمل من ناحية، وخدمات معينة أخرى يحتاجها السكان من ناحية ثانية. بالإضافة إلى ذلك أقيم نظام ضخم لمخصصات مالية بناءً على معايير وظروف الحالة العائلية، والصحية ومتطلبات أخرى بواسطة مؤسسة للضمان القومي.

وقد حظيت بعض توجهات هذه السياسة بالقبول أيضاً لدى دوائر اعتبرت مع الوسط واليمين. على أية حال، فإن هذه الدوائر اعتبرت تلك السياسة أقل تهديداً أيديولوجياً وعملياً على النظرية الليبرالية والمشروعات الحرة من الاشتراكية الانشائية المنتهية للثلاثينيات والأربعينيات. هذا الاقتراب لأحزاب اليسار والوسط في بلورة سياسة اجتماعية - وهي ظاهرة تعود للظهور أيضاً في مجتمعات ديمقراطية غربية أخرى - أدى إلى تشويه الحد الفاصل بين هذين المعسكرين، مع ذلك يعود التغير ويضطرب الأمر في حال وجود مواجهات أيديولوجية، فحينئذ تتداخل وتضطرب عدة اختلافات رئيسية بين مفهوم دولة الرفاهة التي تتغذى على الرؤية الاشتراكية الديمقراطية وبين دولة رفاهة مصدر غوها - النظرية الليبرالية ونهجها الحر.

وأساس الأمر، أن الاختلافات أو الفروق هي بين ما يمكن تسميته سياسة رفاهية خصوصية وبين سياسة رفاهة عامة وشاملة. وأحد الفروق بين النظرية الأولى والثانية هو أن الشغل الأساسي للنظرية الأولى هو القانون والنظام. أما رعاية أناس كمواطنين أو أفراد صادفتهم محنة أو تشكيل جماعات (كيبوتسات) تحت ملاحظة مستمرة كهدف، فإنه يتم في حقيقة الأمر، لتحديد عوامل الازعاج القوية، حتى يتمكن الباقون من ذوي القدرات والمواهب الشخصية المناسبة من استثمار بل واستغلال ميزة الاجهزة الاقتصادية التي تعد الرقابة الحكومية عليها ضعيفة. إن مكافحة المحن والازمات التي تتركز أساساً على المحن المادية البحتة، تشكل وسيلة أكثر من كونها هدفاً في حد ذاته. أما سياسة الرفاهة العامة الشاملة فإن شغلها الشاغل، وقبل أي شيء آخر، تقليل عدم المساواة وتوسيع المشاركة الشخصية والجماعية. وتعني سياسة رفاهة شاملة، إن كل فرد له الحق في تنويع عريضة من الخدمات واستخدام موارد اجتماعية أساسية، وأن كل فرد له الحق في جودة متساوية تقريباً من الخدمات المقدمة.

هناك فرق بارز آخر بين النظريتين يتصل بالرؤية المختلفة لمبادئ تقسيم الموارد والاعانات على الأفراد والجماعات. ويمكن ببساطة شديدة التعرض لذلك باعتباره ورطة تقديم الاعانة على أساس اعتبارات شخصية، مقابل الاعانة على أساس الاحتياجات الحقيقية. والمبالغة في دفع الاعانة على أساس اعتبارات شخصية من جهة، والتسليم - المحدود والمقتضب - بمبدأ الحاجات الحقيقية من جهة أخرى. يضاعف دون شك من انعدام المساواة الاجتماعية. وهذا النظام المعكوس يساعد - إلى جانب ذلك - على تقليل الهامش المعروف للاحتياجات الشرعية التي يحق للمواطن أن يحصل عليها من المجتمع، حيث تتعاظم بذلك فرص تقليص الفجوات الاجتماعية.

الدين والدولة:

لو لم يكن الخلاف مشوش حول الترتيبات الاجتماعية وحول تقسيم الإعانات في السنوات الأخيرة قد حظى بالانتباه

والاهتمام من الغالبية، الأمر الذي أدى للإهتمام بتحديد الفروق بين المعسكرات المختلفة، لو لم يحدث ذلك، فربما لم يكن الأمر قد انزلق إلى بؤرة الصراع الأيديولوجي والسياسي الثالث، ألا وهو العلاقات بين الدين والدولة في المجتمع الإسرائيلي. وكنقطة انطلاق لهذا النقاش يجدر ذكر أنه على الرغم من التطابق بين الدين والقومية في اليهودية، كانت الغالبية العظمى من الحركة الصهيونية غير دينية. زد على ذلك، أنه بين بعض أجنحة هذه الحركة، كالييسار الصهيوني، انتشرت أيضاً وبرزت توجهات تناوئ الدين دون موارد. كذلك فإن تيارات أيديولوجية، لم تطلب الانفصال تماماً عن النزعة إلى التقاليد اليهودية، لم تستطع هذه التيارات أن تتفق في نقطة انطلاقها الأيديولوجية مع النظرية الدينية، بل وحتى مع الصهيونية الدينية الأكثر اعتدالاً. إذ أنها لا تستطيع - من حيث المبدأ - أن تسلم بسلطة أعلى من سلطة القانون. وبناءً على ذلك فإن الأذعان لأي صلاحية سياسية يعد اذعاناً مشروطاً، إذ أن أحزاباً غير دينية دون موارد لا يمكنها أن تقبل ذلك على المستوى الأيديولوجي. إن الإنكار والرفض لصلاحية الدولة وسلطتها من قبل الدوائر الأرثوذكسية المتطرفة، وإن كانت تحظى بإدانة من الصهيونية الدينية، تمثل إشارة إنذار متواصلة. كل ذلك على المستوى الأيديولوجي الأصولي. وفي الحياة اليومية تتركز التوترات بين المعسكرين على موضوعات أكثر عملية، كالقضية المعروفة بالاكراه الديني. والأصل في الموضوع هو الرغبة في فرض أحكام الهالاخا (*) على الحياة العامة من جهة، وعلى حياة الفرد بصفة خاصة فيما يتصل بملازمة الطعام وإجراءات الزواج والطلاق والأمور المختلفة التي تتفرع منها، من جهة أخرى. وهذه الشئون العملية بوجه خاص، والتي تتصل مباشرة أو دون مباشرة بحياة كل فرد في إسرائيل، تشكل الدافع للمطالبة الصارخة أكثر من مرة - رغم أنها من قبل أقلية صغيرة - بفصل الدين عن الدولة. وهذا المطلب يسعى، بصفة عامة، ليس إلى الفصل الرمزي بين دولة إسرائيل كدولة يهودية وبين التقاليد الدينية اليهودية، بل يرمي هذا المطلب بالأخص، إلى الفصل على المستوى المؤسسي والقضائي. ويبقى التحفظ ضد وجود مؤسسات دينية احتكارية تزود المواطنين بخدمات حيوية. وهذه المؤسسات مرتبطة بقانون الدولة وتحظى بتمويلها سواء بسواء أو بتقدير، فكل شيء يمسى بقوة وسطوة الممثلين الدينيين في الائتلاف الحكومي.

مع ذلك، فمن الجدير بالذكر، أنه على المستوى الرمزي والجوهري أيضاً يشار أكثر من مرة المطلب بإزالة احتكار اليهودية الأرثوذكسية والسماح لتيارات أخرى - كاليهودية الاصلاحية المحافظة - بتأسيس ليس فقط أطرها التنظيمية بل أيضاً اقتراح حلول نظرية حديثة للمشكلات المعقدة لدى اليهود كأفراد ولدى دولة إسرائيل كجماعة في العصر الحديث. الأمر يعني مثلاً، المطالبة بمزيد من المرونة في كل ما يتعلق بالمحظورات المفروضة في الزواج والطلاق، أو تعامل الهالاخا مع مشكلات التكنولوجيا والاقتصاد والطب

وغير ذلك، من الأمور المتصلة بحياة الإنسان والمجتمع في الربع الأخير من القرن العشرين.

في الخمسينيات والستينيات كان واضحاً أن الوضع الراهن المعلن ليس وحده الذي يمثل أداة فعالة لضبط التوترات في هذه القضية، بل أيضاً السواد الأعظم للقطاع الديني الصهيوني حيث يلعب نفس الدور لدفع القطاع المتدين المتشدد ليمضي في مسارات الاعتدال الصهيوني، ويبدى رغبة في حل المشكلات بروح ليبرالية ومرونة، استجابة للقواعد الديموقراطية للعبة، وذلك كان رغبة الاغلبية. وحتى إذا كان هذا التحديد من منظور تاريخي، فربما توقفت هذه العملية من وقت إلى آخر. وفي السنوات الأخيرة نشهد عمليات تشدد في الوسط الديني، تتخذ أحياناً صورة صراع ثنائي أو جماعي الانقسام وهو ليس كذلك. إذ أن الخلاف الحاد بين العلمانيين والدينيين لا يكشف الواقع بصورة صحيحة. والأصح أن نتحدث عن تراكم متنوع من علمانيين أخلاقيين، مروراً بحماة التقاليد وحتى المتدينين المتشددين. ووجود تراكم من هذا النوع من شأنه أن يكبح جماح مطالب المتشددين من طرفي هذا التراكم. أما الواقفون وسط التراكم - وهم الأغلبية - فيمكن أن يعملوا على تخفيف وتلطيف مواقف المتشددين على الجانبين. ولكن يبدو أنه مر وقت طويل ولم نسمع صوت القطب العلماني المتشدد، وعلى أية حال فإن ثقله الاجتماعي السياسي كجماعة ضغط ليس ضئيلاً بالمقارنة مع ثقل القطب الأرثوذكسي المتطرف الذي يعد، بالمناسبة، أكثر اتساعاً وانتشاراً من (ناطوري كارتا) حراس المدينة (**). الذين يمثلون مجرد جماعة صغيرة - رغم أنها أعلى صوتاً وصخباً. هذا الوضع غير المتناسق يمثل تعبيراً عن توجهات التشدد لدى القطب الأرثوذكسي، دون أن يكون له رد أو ثقل مقابل في القطب الموازي.

إن قضية العلاقات المتبادلة بين الدينيين والعلمانيين، أو وضع الدين في الدولة اليهودية الحديثة، ربما تكون، المشكلة الأهم - مع تنحية موضوع الأمن - التي تواجهنا. ويرتبط بها اشكاليات أساسية قائمة من الناحية الفكرية داخل المجتمع الإسرائيلي، وبالنسبة لعلاقات إسرائيل مع يهود الخارج (يهود الشتات). وتنبعث خطورة المشكلة من أن هذه القضية أدت إلى أزمات حكومية أكثر من أي خلاف آخر منذ قيام الدولة. وعلى الرغم من ذلك - فإن ضالة معدل الحساسية الاجتماعية تجاه هذه القضية والاهتمام بحلها على المدى الطويل، لا يوصف، مقابل الحساسية التي يبديها المجتمع برمته للتوترات بين الطوائف المختلفة في إسرائيل.

التوترات الطائفية - الأسباب والنتائج:

فيما يتعلق بالموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، يعتبر المجتمع أن الأكثر حيوية وإلحاحاً حتى من ضمان «الوضع الراهن في المجال الديني هو، دون شك، خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى تهدئة وتلطيف التوترات الطائفية. وترى فئات المجتمع المختلفة أن

مسألة «الوضع الراهن أو القائم» في المجال الديني ترتبط بالقدرة على المناورة والتلاعب على المستوى الاتقافى أكثر من ارتباطها بإصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة. وعلى عكس الاعتقاد السائد، فإن المشكلة الطائفية في الخمسينيات لم تظهر مع الزيادة المتلاحقة ليهود الشرق الأوسط. فقد ميزت السمات الخاصة للمشكلة للعلاقات المتبادلة أيضاً بين الاشكناز والطوائف الشرقية قبل قيام الدولة. الفارق الوحيد بين المرحلتين - قبل وبعد قيام الدولة - كان يتمثل في تدنى بروز المشكلة في المرحلة الأولى. ذلك ربما مع الأخذ بالاعتبار أن أبناء الطوائف الشرقية كانوا هم الأقل بين عموم السكان (٢٠٪ : ٢٥٪ عشية قيام الدولة). وتدل الحقائق الآتية على تصور فحوى المشكلة الطائفية قبل وبعد السنة التي أعلن فيها قيام الدولة، أفصحت الفجوات العرقية الثقافية عن نفسها آنذاك. كما هو الحال اليوم - في جنوح جماعات اجتماعية ذات اصول عرقية وثقافية مشتركة وذات تقاليد دينية وسياسية متقاربة إلى الانفصال انفصلاً مادياً والاقامة في احياء منعزلة. برز هذا الوضع في القدس، ولكن سادت اوضاع مماثلة أيضاً في تل أبيب وحيفا. وحتى بعد ثلاثين عاماً من التزايد السكاني وبمعدلات كبيرة (١٩١٨ - ١٩٤٨)، لم يطرأ أى تغير بارز على التوزيع الجغرافى الطائفي للسكان ينعكس على هذه الأوضاع، بل على العكس، بدا أن معدل الانفصال المادى والايكولوجى (الببئى) ازداد عمقا وحدة. اضم إلى ذلك، أن السفارديم والطوائف الشرقية رغم كونهم جماعة تميل إلى العزلة إلى حد كبير، شكلوا طائفة ذات طابع اجتماعى خاص، وعلى سبيل المثال، بات معروفاً آنذاك العلاقة بين الانتماء الطائفي والعمل، وذلك في فترة كان فيها العمل اليدوى (في افرع كثيرة من الاقتصاد كالبنا، وشق الطرق، وقبل كل ذلك الزراعة) هو ميراث عدد كبير من ذوى الأصول الأوروبية.

هذا التناغم في التوزيع النوعى للأعمال عكسه تزايد ارتباط الطائفية الشرقية بأعمال غير فنية، وإن كان بمعدل بطئ، بينما ازدادت طلائع مهاجرى أوروبا، الذين تركوا لسبب أو لآخر الأعمال اليدوية وتخلوا عن مفهوم «السيطرة على العمل» وانتقلوا إلى أعمال ذوى الياقات البيضاء.

كانت هناك أيضاً تركيبة خاصة للطوائف الشرقية من الناحية الثقافية، في مستواها ونوعيتها المختلفة في نفس الوقت بما تحمله من مضمون عن تلك التي ميزت مهاجرى أوروبا. كانت السمة المميزة للسكان من الطائفة الشرقية هي التزايد النسبى في اعداد غير المثقفين وفي عدد الأميين تماماً. كما أن تدنى مستوى التعليم انتشر بصفة خاصة بين أبناء الطوائف الشرقية في القدس، الذين لم يتعلموا في إطار مؤسسات تعليمية ليهويتهم القومية.

وقد عبر التكريس الطائفي عن نفسه أيضاً في المجال الاجتماعى السياسى. فالتاريخ السياسى والاجتماعى للاستيطان الذى استنفد كل الوسائل والأطر في محاولة لتفسير النظرة إلى الوضع الاجتماعى والسياسى

والاقتصادي للطوائف الشرقية بالنسبة لنظرائهم. فلاشكناز وأبناء الطوائف الشرقية على حد سواء لم يكونوا مستعدين للتسليم بالوضع الاجتماعى للطوائف الشرقية كأمر سماوى وما يترتب على ذلك من ناحية العلاقات المتبادلة بينهم. وكانت الوسائل والاساليب المستخدمة مختلفة ومتنوعة أقلها جاء في اطار فوق طائفي سواء على مستوى تصنيف قطاعى أو استيطانى عام، وأكثرها من خلال أطر طائفية. وكانت اشهر هذه الطوائف «اتحاد اليمينيين»، «لجنة طائفة السفارديم بالقدس»، «تنظيم اليهود السفارديم في أرض إسرائيل». ورغم الانشطة المتعددة للمنظمات الطائفية كانت الأهداف فقيرة للغاية، وهو ما ارتآه الجانبان على السواء، المنظمات الطائفية من ناحية والمؤسسة السياسية للاستيطان اليهودى من ناحية أخرى.

وقد شغل فشل الاندماج والترابط الزعامة الطائفية بالدرجة الأولى، وشغل بدرجة أقل ممثلى قطاعات الحركات السياسية الرئيسية. والتحليل الذاتى للزعامة الطائفية، كما ظهر في الخطب والمجلات يؤكد على الأسباب التالية لبيئة اليهودية الشرقية وطائفيتها:

أ) التخلف الشخصى لجزء كبير من أبناء الطوائف الشرقية. فضلاً عن التخلف في مجال التعليم والتأهيل الفنى في مقابل الثقافة الحديثة.

ب) التخلف المجتمعى. فهناك خصائص جماعية معينة، تضعف بالقدرة على التنظيم والتعبئة من أجل تحقيق أهداف جماعية، وهناك خصائص يصعب معها الاندماج في الأطر الاجتماعية السياسية السائدة.

ج) سياسة التمييز الظالمة من جانب المؤسسة المدنية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة تخلو من النوايا الشريرة.

في المقابل يعتقد علماء الاجتماع أن عملية اندماج الطوائف الشرقية بطيئة ومكتظة بالمعوقات: أولاً، بسبب الإدراك المتدنى لدى المجتمع الشرقى للأنشطة العامة في أطر حركية حديثة. ثانياً، العزلة الطائفية، بمعنى تعنت كل طائفة وأخرى في أن تعيش حياتها مستقلة وكذلك التجمع في جبهات وتيارات وسط كل طائفة وأخرى. هذه العزلة التي جاءت لتحافظ على تقاليد وطقوس الصلاة والانماط الاجتماعية والعائلية، تصعب - رغم منطقيتها مع هذا النمط - ربطهم ودمجهم في عمليات الاستيطان المنظم وتبقيهم كجماعة هامشية.

ثالثاً، ألقى علماء الاجتماع بخطيئة الانعزال على الزعامة الطائفية بالدرجة الأولى، إذ اعتبروهم ضيقى الأفق، قاصري الرؤية للعالم، مجرد «جباة» وسط جماهير تقليدية. غير أن الخلل الأساسى الذى رصدوه هو الاستغلال المهيمن والغوغائى للسلطة ولجهل أبناء طائفتهم من أجل دفع شئونهم وتحسين أوضاعهم دون سواهم. وإننا نرى أنه سواء إكان ذلك ناجماً عن أسلوب الزعامة الطائفية نفسها أو عن أسلوب الزعامة الاجتماعية العامة إلا أن تعريف وتحديد المشكلة الطائفية الأصلية تظل كما هي باعتبارها مشكلة اختلاف ثقافى، تتفرع منها أيضاً ابعاد تعليمية وتشغيلية

واقتصادية. ومع ذلك فالجدير بالاضافة، إنه في دوائر حركة العمال تزايد أيضا التأكيد بصورة تلقائية على البعد الطبقي، أي انتمائهم الطبيعي بحكم صنعتهم في العمل بالنسبة لبقية العمال، ولو لنفس النوعية التي تعد في غالب الأمر غير منظمة وتفتقد لأي تعريف طبقي يلائمها.

محاولات لتهدئة التوترات الطائفية:

إن مسألة تحديد هوية المشكلة الطائفية، كتعريف أي ظاهرة توترات اجتماعية، أمر هام، لأن ذلك يكشف عن مبادئ التشخيص ويقود إلى وسائل العلاج. وفي هذا النطاق، ليست وسائل العلاج متشابهة، عندما ننظر للمشكلة في أساسها باعتبارها مواجهة بين تقاليد ثقافية مختلفة، أو بصيغة مختصرة - باعتبارها مشكلة عرقية ثقافية، وعندما يتم تعريف المشكلة باعتبارها صراعا طبقيًا سياسيًا، أي مشكلة عرقية طبقية.

في هذه الحالة، فإن المواجهة ليست بالتحديد بين ذوي تقاليد ثقافية قديمة، بل هي أصلا بين طبقات اجتماعية مختلفة حول تقسيم أكثر عدلا للموارد الاقتصادية والحقوق السياسية. والنظرة المتداخلة يجب أن تلقى بظلمها على الأهمية النسبية لكل عنصر من مكوناتها. إن مشكلة البحث عن التشخيص الصحيح قد ساءت ووصلت إلى أدنى مستوياتها بعد انشاء الدولة والهجرة الكبيرة من دول الشرق. ويمكن القول بكل ثقة، أنه في العقد الأول على الأقل انحاز التشخيص العام للمشكلة الطائفية إلى التحدث أكثر بمصطلحات عرقية ثقافية. واختفت التفسيرات العرقية الطبقيّة تماما حتى من أحاديث الحركة العمالية. وعلى أية حال، فإن التعرف على هذه المشكلة، على كافة المستويات السياسية والاجتماعية، كان دون شك أكبر مما هي عليه في مرحلة الاستيطان لأن الطوائف الشرقية تحولت من جماعة هامشية من الناحية الكمية، وعلى مدى خمس سنوات تقريبا، إلى نصف السكان. والاحساس بفجوة عميقة وأكثر تهديدا بين فئات السكان - فجوة ثنائية الانشطار واضحة - كانت في هذه السنوات أكثر حدة. وبالفعل أصبح مصطلح «إسرائيل الثانية» في الخمسينيات مرتبطا بالواقع أكثر من أي فترة سابقة أو لاحقة. وكانت هناك عناصر كثيرة فعالة للإسراع بعمليات الاستقطاب الاجتماعي، مثل سياسة الاستيعاب في السنوات الثلاث أو الأربع الأولى، والتي تمت في جانبها الأكبر في ظل ظروف ومطالب فرضها عنصر الوقت ولم يكن من الممكن تغييرها. هذه الظروف والضغط الفاعلة كانت أقل أهمية في السنوات التالية، وعلى أي الأحوال لم يكن من الممكن تبرير الأخطاء وأوجه التقصير التي وسمت هذه المرحلة، لقد كان للتفكير لسياسة الاستيعاب أهمية بالغة. وكان ما ميز الاستيعاب في الخمسينيات حدة وتعصب ظاهر في العلاقات المتبادلة بين الطوائف، التي تشكلت في فترة الاستيطان. هذه العلاقات المتبادلة بين الطوائف تأسست على فرضيتين رئيسيتين: أولا، المدى الواسع من التوقع

المادى والانعزال الثقافي الاجتماعي. ثانيا، اختلافات حادة في القيمة والقوة الثقافية والسياسية والاقتصادية. وقد نُسب للفصل الجغرافي بين القدامى والمهاجرين - أبان ذروة عملية الاستيعاب، وبالتأكيد بعد ذلك - الكثير من الصدمات والاحباطات التي ظهرت على مدى سنوات بشأن كل ما يتعلق باستيعاب الهجرة الحاشدة في الخمسينيات. ومع ذلك فالجدير بالذكر، أن تجمعات السكان من نفس بلد المصدر لم تكن فقط رهن سياسة مخططة بل أيضا خضعت لانتقاء ذاتي. وقد شوه التشرذم الجغرافي المتزايد للمهاجرين في الخمسينيات والستينيات - إلى حد ما - برامج وخطط مؤسسات الاستيعاب في بناء جماعات أكثر تناسقا وخلقت في النهاية جماعات متجانسة تماما في كثير من المستوطنات والبلديات المتطورة.

وبعد اتمام هذا العمل، وجدوا أيضا في هذه التجمعات جوانب ايجابية حيث يسود بيئتها تجانس من الناحية الاجتماعية يسهل على الفرد والجماعة التغلب على الاضطرابات التي صاحبت عملية الاستيعاب في إسرائيل، فالمجتمع يختلف هنا عن الظروف التي كانت عليها بيئة الغالبية العظمى من المهاجرين. ومزايا هذه الأطر المتجانسة من الناحية الطائفية قد تقود إلى النقيض، حيث أن الكثير من المهاجرين بالفعل قد لا يشعرون بالأمان في ظل هذه الأطر المتألّفة، والتي يمكن أن تضغط عليهم من الناحية النفسية والاجتماعية. وكان الواقع ابعده من ذلك. ورغم أن هذه الأطر خففت أكثر من مرة اللقاءات مع المستوعبين، فربما لم يكن باستطاعة المهاجرين تغيير علاقات الارتباط السياسي غير المتناسقة بصورة ملموسة للمهاجرين القدامى أو كبار السن الذين كانوا يتولون المهام الرئيسية لامداد السكان عموما والمهاجرين خصوصا بالخدمات.

إن وضع هذه القضايا المتداخلة يقوى الاعتقاد بإمكان تعريف المشكلة الطائفية في الخمسينيات باعتبارها مشكلة متعددة الأبعاد، ثقافيا وطبقيا وسياسيا على حد سواء.

وعلى مدى الثلاثين عاما الأخيرة طرأت تغييرات بعيدة المدى على التوزيع الاقتصادي والجغرافي والسياسي لمهاجري الخمسينيات من الدول الشرقية. فقد تحقق المفهوم الانتخابي في إطار من الأحزاب الكبرى. وأدت عمليات انتعاش اقتصادي متعددة القوى إلى غو طبقة هامة من المستقلين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية الاقتصادية على الأقل مع الطبقة المتوسطة، وربما أعلى من ذلك بالمفاهيم الإسرائيلية. وكان واضحا في البداية تبلور صفوة مهنية وفكرية نتاجا للتعليم الإسرائيلي. كل ذلك إلى جانب رواسب من سكان المحنة، الذين لم تكن لديهم قدرات أو الذين لم يساعدوا أنفسهم بما يكفي لمواجهة التسابق إلى تحقيق أهداف اقتصادية وثقافية وسياسية. وفي ظل وجود طبقة المحنة واتساعها مع شعور الاحباط لدى كثير من المنقلين إلى طبقة أعلى، خاصة مع تحركهم بمعدل بطئ للغاية، لم تستطع عوامل أخرى تهدئة التوترات ذات النزعة الطائفية. فرواسب الماضي وأزمات الحاضر كانت تحركها

بصورة حادة وتؤدي أكثر من مرة إلى اندلاع موجات عنيفة، زد على ذلك، إننا نشهد عند تحقق هذه العمليات ظاهرة مفادها أن غياب تحديد وتوضيح الحدود الجوهرية للهوية الطائفية للسكان تدفع ابنائها على ما يبدو، لإرتداء قالباً مختلفاً، على الأقل في بعض القطاعات. وأبلغ تعبير عن هذه الظاهرة هو الجدل الدائر الآن بين الباحثين والمدعين. إن المشكلة الطائفية اليوم هي بالفعل مشكلة شبه طبقية، أو حتى طبقية في الأساس، وبذلك فقدت إلى حد كبير طابعها العرقي والثقافي التقليدي. وبمعنى آخر - هناك من يعتقدون أنه يمكن اليوم تفسير أغلب الاختلافات بين الطوائف بالمصطلحات الانتماء لجماعات أو طوائف مختلفة من نواح تعليمية، مهنية، اقتصادية وتقييمية. أما الرواسب أو الفجوات الثقافية التقليدية فأصبحت أكثر ضحالة وأقل تأثيراً. ويمكن أن نسوق أدلة موضوعية غير قليلة لدعم هذا الرأي، لكن الحقيقة، أنه رأي أكثر قبولاً لدى الباحثين منه لدى من هم موضوع البحث، مما يشير إلى أن وجهة نظر الطرف الثاني على الأقل مازالت تتمتع بتأثير لا يمكن اغفاله بالنسبة للبعد الثقافي أيضاً، ولو أن تعريف هذا البعد مائع وباهت للغاية. على كل الأحوال، فالشاهد على هذا الشعور الذاتي هو الاستخدام الواسع للرمز الطائفي خاصة في السنوات الأخيرة، سواء بتطلعات إيجابية على الأقل، في نظر المؤسسة - الاحتفالات المدعومة ومعارض فولكلور دول النشأة المختلفة - أو بتطلعات أكثر تحدياً، وكان خير تعبير عنها ما ظهر من تشدد في العمليات الانتخابية الأخيرة. أن الأفراد والجماعات المؤيدين لرعاية الرمز الطائفي يتحدثون أيضاً اليوم عن «سيادة ثقافية اشكنازية» وعن أيديولوجيا أبوية سلطوية من جانب ذوي الأصول الأوروبية، والتي تؤدي إلى ظلم مبدعى ومروجي الثقافة الشرقية، كما هو الحال في مجال الموسيقى على سبيل المثال.

اصطناع الثقافات:

تتطلب قضية السيادة الثقافية الاشكنازية توضيحاً في حد ذاتها، قد يخرج بنا عن إطار هذا النقاش، مع ذلك يجدر بنا ابداء عدة ملاحظات في هذه القضية من الوجهة التاريخية. منذ بداية عودة صهيون (إلى أرض إسرائيل) حاول الاستيطان اليهودي العلماني أن يخلق هنا ثقافة، تتضمن مزيجاً إسرائيلياً أصيلاً لثقافة يهودية من جهة، ولثقافة أوروبية غربية من جهة أخرى. واليوم يعتقد كثيرون، أن هذه المحاولة لم تنجح خاصة إذا تحدثنا بلغة مغلفة. أضف إلى ذلك، أن الثمار الناضجة التي أفرزت هذه المحاولة في الماضي، وبخاصة في مجال الابداع الفني الأدبي، في الموسيقى والمسرح، أخذت في التيبس والضمور، ومن أسباب ذلك، التغير في ميزان القوى بين المعسكرات الأيديولوجية في إسرائيل، بين المعسكر الديني والمعسكر العلماني - وكذلك بين المعسكرات السياسية. على أية حال، ففي سياق

محاولة تشكيل قناع ثقافي جديد صارع مبدعوها، أحياناً بدافع الغضب، ما يمكن تسميته باختصار «ثقافة البلدية اليهودية» أو «ثقافة الطائفة التقليدية». وعلى «رفض النقي» ترعرع في إسرائيل عدة أجيال، وكانت اصداً ذلك كثيرة، مثل محاربة ثقافة اليبديش واللغات الأجنبية، وابتسامة الصور اليهودية المهاجرة النموذجية سواء لذوى أصول أوروبية أو لذوى أصول شرقية. وقد حاولوا بالفعل، دمج الثقافة الجديدة في عناصر يهودية مهاجرة أيضاً، المغنى والأدب الحسيدي من جهة، والشعر اليمنى من جهة ثانية، كذلك دمج لهجات لغوية مختلفة سواء من اليبديش أو من العربية في العبرية وخاصة غير القياسية. لكن البعد اليهودي أساساً استقى الثقافة الإسرائيلية الجديدة من فترة المملكة الأولى والمملكة الثانية. فأبطال هذه الفترة، دفيد وشلوموه (سليمان)، والمكابيين وغيرهم، أصبحوا أبطال الأساطير الأرض الإسرائيلية الجديدة.

هذا الرفض المبدئي لثقافة منافي ومهاجر إسرائيل، الحق ضرراً بالغاً بالطوائف الشرقية أكثر من طوائف الاشكناز. وتنبع أحد جوانب هذا الضرر من غياب الاستعداد النفسي والفكري أياً كان بالنسبة لهذا الموقف. وفي الجناح الاشكنازي وقف الآباء التأسيسيين للاستيطان، وزعماء الحركة الصهيونية أنفسهم، على رأس هذه الحملة الثقافية، وإن كانوا مع مرور السنين اعترفوا بأن الحملة بعدت في مداها وأن السيطرة عليها أفلتت من أيديهم.

إن المتحدثين الآن عن سيادة اشكنازية في المجال الثقافي يخطئون في توصيف الحالة. فالسياسة الثقافية لفترة الاستيطان والتي بنيت على رفض الاغتراب أو النقي، قضت تماماً على الثقافة المسماة اشكنازية في الاتجاه العلماني. مع ذلك، رغم أن المقصود بالرواسب هو فقط التقاليد الثقافية الفتية، فإن تأثيرها مازال بارزاً وسط دوائر معينة من الإنتليجينسيا ذوي الأصول الأوروبية، الذين دشنوا اصطناع الثقافة. من هنا فقد نال التقدير كل مبدع يحاول الأستمرار في الثورة الثقافية التي جمدت في مكانها، أيا كان أصله الطائفي. والدليل على ذلك هو مظاهر التقدير للمبدعين والفنانين من الطوائف الشرقية، والذين يحاولون بالفعل التعامل مع نفس التحدي القديم، غير أن أحجار بناء الاصطناع هذه المرة هي ثقافة يهودية شرقية وعناصر معينة للثقافة الغربية. الشاهد الأخير على ذلك هو النجاح والشعبية الواسعة لاقامة وإيجاد «الخيار الطبيعي» بين دوائر واسعة من المجتمع.

العامل المشترك الواسع:

مائة عام من الصراعات الأيديولوجية الفكرية الحادة هي أيضاً مائة عام من الابداع الرائع، اقيمت بها في البداية البنية الأساسية للدولة في فترة الاستيطان، وبعد ذلك كانت الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية بعد حرب الاستقلال، والتي بدون هذه البنية الأساسية كان من الممكن أن تكون نتائجها مختلفة تماماً.

ويمكن لهذا التناقض أن يحيلنا لعدد من التفسيرات. أهمها هو بالطبع، العامل المشترك الواسع والأساسي الموجود بعد كل ذلك بين غالبية الجماعات والحركات السياسية. في الماضي كان هذا الاستعداد لكبح جهد مشترك بإعداد البنية الأساسية لسيادة يهودية. والمقصود بضمان قيام كيان لا يتزعزع للدولة كدولة يهودية تحتشد دون موارد في إسرائيل، والتي يعد أبناء الشعب الفلسطيني جزءاً من مواطنيها. ودون تفاخر أو استهزاء، فإن إسرائيل قد حاربت أكثر من أي دولة أخرى في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. والظروف الضاغطة من هذا النوع تقوى وتدعم القوة النفسية. كل ذلك رغم الخلافات المثارة من وقت لآخر ليس حول الأهداف النهائية بل ربما تجاه الوسائل والتوقيتات. وفيما بعد ذلك تحول جيش الدفاع الإسرائيلي، دون شك من الخدمة في إطار امتلاك القوة الأكبر إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي.

وكما فعلت الأطر التقليدية حققت أيضاً الأطر الحديثة مستوى كبيراً من الاستقلالية في كل ما يتصل بالقوالب الاجتماعية، والتزمت أسلوباً ثقافياً واستغلالاً لمصادر القوة. وبذلك حالت دون احتكاك حاد بين منافسيها السياسيين والأيديولوجيين. كذلك في القطاع الحضري آنذاك - بتشجيع حركة العمال - ظهرت أطر اجتماعية، وأن كانت أكثر ضعفاً في القطاع الريفي. كان النموذج المميز لذلك أحياء العمال في تل أبيب وفي منطقة حيفا. هذه «المناطق الذاتية» الحديثة، بعكس ما سبقها، لم تنعزل عن المجتمع، بالعكس تحمل أعضاؤها أكثر من أي قطاع آخر، عبء واجبات اجتماعية تجاه الاستقرار والدفاع. والقيام بهذه الواجبات أوجد لقاءات عديدة مع ممثلي جماعات أخرى، الأمر الذي وسع التضامن العام، وإن لم تختف من هذه اللقاءات الانقسامات والخلافات في الرأي.

بمرور السنين، وبخاصة بعد ١٩٤٨، انخفضت قيمة هذه المناطق، وتقلص تماماً دورها كمستوعب للاضطرابات وكمتحكم في ضبط الصراعات. مقابل ذلك ازدهرت نقاط تقاطع جديدة، وتولدت تكتلات اجتماعية جديدة من الصعب تسميتها «مناطق ذاتية» لأنها تعنى أقسام معروفة من السكان. والقصد من ذلك هو الفصل الجغرافي بين أرض إسرائيل الأولى والثانية. هذا التقسيم، رغم أضراره الخطيرة على المدى الطويل، أدى - على الأقل لفترة قصيرة - عدة مهام في استيعاب الاضطرابات وتهدة التوترات.

وعلى قدر ما نعلم اليوم، فإن هذا التقسيم ثنائي الانشطار هو أقل خطورة رغم المشاعر الذاتية التي عرضناها آنفاً. وفيما يبدو، فإن التزايد المستمر في نسب الزواج الطائفي ونمو الطبقة المتوسطة، والخدمة في جيش الدفاع بكل أسلحته وأفرعه واحتلال مواقع سياسية، كل ذلك يترك أثره ويفرض طابعه. وعلى أية حال، فبرغم أن الفجوة الموضوعية والذاتية تعد واقعا ملموسا، وحتى إذا كانت هذه الفجوات تعيش في قلوب الأشخاص، فإن هذه التطورات وسعت من ظروف التلاقى والعلاقات المتبادلة بين ما كان يعرف في

الماضي «إسرائيل الأولى» وبين «إسرائيل الثانية». مقابل ذلك، فإننا نشهد اليوم نمواً متجدداً لأطر مستقلة ذاتية تماماً، لكن على عكس الأطر السابقة لا تلتقي في أي نقاط مع القطاعات الأخرى ولا رغبة لديهم في ذلك، وتلك هي الغاية بالنسبة للدوائر الأرثوذكسية المتشددة. فهم يفضلون بصفة عامة - الحفاظ على خيط اتصال واحد - الخيط الحكومي، لأنه مقابل التأييد البرلماني فإنهم يضمنون لأنفسهم ميزانيات غير محدودة لإدارة وإعالة هياكلهم الذاتية المستقلة. وفيما عدا التأييد البرلماني الذي يتم بشروط ثقيلة وصريحة، ترفض هذه الدوائر رفضاً تاماً تقريباً المؤسسات الرسمية للدولة والأسس الفكرية التي تقوم عليها، كما يتهربون من أداء واجباتهم المدنية، وعلى رأسها الخدمة العسكرية في جيش الدفاع. وهذه المظاهر الانعزالية اجتماعياً وثقافياً، ظهرت أيضاً بين دوائر أقل تشدداً وكذلك بين دوائر دينية صهيونية معروفة رفضت في الماضي طريق العزلة المتشددة.

إن من يعتزم أن يخلص إلى توازن الطوائف الإيجابية، التي تعبر عن قوة الحلقات الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي من جهة وبين الطوائف السلبية التي تعكس ضعف هذه الدوائر من جهة أخرى، فإن عليه أن يعي أن مهمته ليست سهلة، فمقابل مظاهر تضامن رائعة أثناء أزمة كيانية أمنية فإننا نشهد مظاهر سياسية متطرفة. وخير تعبير عن ذلك يتجلى في أعمال غير برلمانية، وفي تحطيم قواعد اللعبة الديمقراطية، دون صبر أو تسامح تجاه منافسين سياسيين وأيديولوجيين، ويتجلى أيضاً في خلق مناطق اجتماعية سياسية لا تتردد في تقويض وحدة النظام الحاكم بالتهليل والدعاية كما شاهدنا مثلاً أثناء إخلاء منطقة ياميت. وخليط الأعراض من هذا النوع ينبئ - إذا كان لنا أن نحذر - عن درجة غير بسيطة من مناخ مضطرب للغاية من الناحية الاجتماعية. ومن المتوقع أن تتحرك بؤر التوترات على فترات، من قضايا داخل الصراع الإسرائيلي العربي، خاصة بعد عملية سلام الجليل في لبنان، إلى قضايا الدين والدولة، وعلاقات الطوائف وهلم جرا. ولن يكون الأمر مفاجئاً بعد كل ذلك - إذ أننا بعد حوالي مائة عام على قيام حركة صهيونية سياسية وبعد خمسة وثلاثين عاماً من قيام دولة ذات سيادة، مازال المجتمع الإسرائيلي يتعامل مع نفس الاشكاليات الكيانية سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي.

(*) الهالاخا: مجموعة احكام في الحلال والحرام وغيرهما من شئون الحياة استخرجها رجال الدين اليهود من التوراة.

(**) جماعة دينية متطرفة.

الانتخابات الإسرائيلية



ملف العدد

هآرتس ٣ / ٢ / ١٩٩٩

بقلم : زئيف شيف

بعد الانتخابات

رئيس الوزراء منصب وزير الدفاع . يمكن ان يقوم هذا الفريق بتولى عملية التنسيق بين الأجهزة القائمة وأن يساعده على تلقي تقرير دقيق للموقف وهو ما يطلقون عليه net assessment وهذا ما كتب عنه خبراء كثيرون مثل البروفيسور يحزقئيل (طبيعة الوضع حاليا هو أن هناك تساؤلات كثيرة لا يمكن تجاهلها أو إزاحتها جانبا بسبب الضغوط التي يعانيها رئيس الوزراء . من بين التساؤلات : ماهى نوعية مجلس الأمن القومى التى تناسب اسرائيل (وليس فقط لرئيس وزرا معين؟) إن البلبلة فى هذا الموضوع ضخمة، خاصة عندما يقوم الوزراء بمقارنته بمجلس الأمن القومى الأمريكى، والذي يختلف فى كل المفاهيم . هل يجب أن نتبنى النموذج الانجليزى، مثلا؟ هل يصبح رئيس هيئته رئيسا للجنة أجهزة المخابرات (وكان هذا هو الاقتراح الأسمى الذى طرح منذ سنتين)؟ ماهى الأجهزة والموضوعات التى سيتم تحويلها من وزارات أخرى ومن جيش الدفاع الى المجلس؟ لقد تلقى إيريل شارون وعدا بالآ يتناول المجلس الموضوعات الحيوية التى تختص بها وزارة الخارجية وذلك من أجل الحصول على موافقته، ولكن هناك شك حول ما إذا كان يمكن فى المستقبل تنفيذ هذا الوعد.

على سبيل الذكر ، طرح شارون مرشحين من عنده لترأس المجلس، منهم رئيس الأركان السابق، دان شومرون أو اللواء احتياط أورى ساجى.

المشكلة أضعاف أضعاف أمام وزارة الدفاع وجيش الدفاع. هل الاهتمام بالتعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة، أو مع تركيا، والهند والأردن وغيرها، سينتقل من هذه الجهات إلى المجلس؟ هل سيتعاون الجهاز العسكرى بصدق مع المجلس، حتى لو حصل على صلاحيات من رئيس الوزراء؟ هل ستنتقل العناية بموضوع الرقابة على

حتى لو تجاهلنا رائحة الانتخابات التى تفوح من القرار المفاجئ لرئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو ، بتشكيل مجلس للأمن القومى فوراً ، سنجد أن هناك العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام التى تفوق الآراء التى تتفق على إنشائه . حذار إنشاء مجلس للأمن القومى بتسرع ، وبخاصة بعد سنوات من الفشل فى هذا الموضوع . حتى لو كانت الفكرة جيدة ، لا يجب التسرع فيها بجهالة . ولكن ، هل عندما ينصب اهتمام رئيس الوزراء والوزراء على المعركة الانتخابية التى تسلب كل وقتهم ، سيكون لديهم الوقت للتفكير فى هذا الموضوع الهام؟ هل فى عشية الانتخابات ستتوافر الميزانية المطلوبة لإنشاء جهاز جديد ؟ لقد سبق أن رأينا فى الماضى كيف انهارت هيئات ومكاتب مستشارين للمعلومات ومكافحة الارهاب. هذه المرة قد ينبع الفشل من اعتراض الذين قد يحتلون مواقع بنيامين نتنياهو وموشيه ارئيز . حتى لو تم حالياً إنشاء جهاز مبدئى، سيتضح أن ضرره أكبر من نفعه. فقد يفسد الخلفاء ما فعله نتنياهو ويضطر دافيد عفري للاستقالة . ولهذا ، بعدما صدر القرار ، من الأفضل أن يقوم الفريق الذى يرأسه عفري بتركيز عمله على بلورة خطط حول البدائل المختلفة من أجل الحكومة التى ستحكم بعد الانتخابات . وهذا أمر لا يتم استكماله خلال شهر. على مائدة المداولات مطروح اقتراح لعفري منذ سنتين . إنه اقتراح جارف ، يريد أن يمنح هذا المجلس صلاحيات واسعة . على كل حال ، هذا الاقتراح غير مصحوب بعد بتفاصيل حول اللوائح والميزانية.

يحتاج رؤساء الحكومات لفريق يقوم بإعداد أوراق موقف تتناول القضايا الجارية والمشاكل القائمة مثل ايران والعراق ، وذلك لعرض هذه الأوراق عليهم ثم على اللجنة الوزارية لشئون الدفاع . وهذا الأمر يكون بارزا جدا عندما لا يجمع

السلاح من مسئولية المؤسسة العسكرية إلى المجلس ويتحول مندوبو المؤسسة العسكرية إلى مجرد مستشارين فقط؟

تعتبر قضية الرقابة على السلاح حالياً بمثابة ملف خاص بحوزة عفرى مثل الاشراف على المسألة الإيرانية ومسائل أخرى حساسة.

كيف سيكون وضع رئيس مجلس الأمن القومي فيما يتعلق بالعناية بالوسائل الخاصة والقضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل؟ حذار أن ننسى بالطبع بعض المسائل

التنظيمية مثل وضع السكرتير العسكري لرئيس الوزراء، وما هي الجهة التي سيخضع لها مستشار مكافحة الارهاب، أو كيف سيكون حجم الفريق الثابت للمجلس؟ إنه مجرد جزء من التساؤلات التي تواجه فريق انشاء المجلس. يمكن بالطبع طي أغلب هذه التساؤلات تحت البساط والاكتفاء حالياً بإنشاء هيئة صغيرة تتولى بعض الموضوعات التي يعتنى بها عفرى حالياً. ولكن إذا كان هذا هو الطفل الذي سيولد، فمن الأفضل الانتظار عدة شهور، فقد يسود مناخ آخر.

فكرة طيبة ودافع سيئ

هآرتس ١/٣١/١٩٩٩

بقلم: أمير أوران

جاء التوقيت - حسبما قال مناحم بيجين - لمنع احتمال ان يلغى شيمون بيريز - لو تم انتخابه - هذا الهجوم، رغم ان تنفيذه الاستعراضى ساهم أيضاً في فوز بيجين على شيمون بيريز، آنذاك كان عفرى ضابطاً عسكرياً في خدمة السلك السياسى الرسمى، أما هذه المرة، فلن يستطيع أن يعتمد على مبرر مماثل .

يتضح من حديثه مع الصحفيين، أنه يدرك جيداً لماذا يورطه نتنياهو في هذا الصخب، ولكنه يعتقد أن تشكيل وإنشاء هذا المجلس سوف يرسخ حقيقة ستثقل على رئيس الوزراء المقبل، حتى لو كان معارضاً للفكرة، حتى لا يلغيه. إيهود باراك مصمم في تحفظه على هذا المجلس للأمن القومي، فمنذ أن تولى منصب رئيس المخابرات العسكرية قال إنه إذا كانت الحكومة تريد مثل هذه الهيئة، يمكنها أن تستدعي قادة جيش الدفاع، والمخابرات والوزارات الحكومية. أما العلاقات بين باراك وعفرى في السنوات السبع التي عملا فيها كل إلى جانب آخر - عفرى كمدير عام وزارة الدفاع وباراك كنائب رئيس الأركان ثم رئيساً للأركان - فقد تميزت بالاحتكاكات.

يعتبر عفرى المرشح المطلوب لمنصب رئيس مجلس الأمن القومي وهو مطلوب بقوة، وهناك الذين يعتقدون أنه لهذا السبب بالذات يجب البحث عن مرشح من نوعية أخرى، ذى خلفية مدنية، إضافة إلى أدواره الأمنية.

منذ أكثر من ٢١ عاماً، منذ أن تقلد منصب قائد سلاح الطيران، وهو يعمل على الدوام في القيادة العسكرية. فقد كان من أكفأ قادة سلاح الطيران وأشرف على تدمير منظومة الصواريخ أرض - جو السورية وإحراز انتصار ساحق على سلاح الطيران السوري في حرب لبنان. وقد أراد وزير الدفاع آنذاك - ايريل شارون - تعيينه مديراً عاماً لمكتبه، إلا أن عفرى فضل أن يدير الصناعة الجوية. وقام خليفة شارون - اريئز - بإقناعه بالعودة إلى جيش

جلس أربعة أشخاص يوم الخميس الماضى على المنصة فى قاعة الطعام بوزارة الدفاع التى تحولت إلى حدث إعلامى: أهم ثلاثة وزراء فى الليكود، وموظف حكومى تم تجنيده من أجل المعركة الانتخابية. كان الشكل مماثل للرباعى القيادى لحزب الوسط وللتشكيل المتوقع لحزب العمل، لم يكن شكلاً عفوياً، ففى مواجهة اسحاق مورداخى وأمنون ليفكين شاحاك، وشركائهما، ثم إيهود باراك وماتان فيلفائى ورفاقهما من ناحية، أراد بنيامين نتنياهو أن يعرض نفسه كزعيم مسئول ومتجدد فى مجال الأمن القومى، مع سياسيين أصحاب خبرة أمنية ومستشار كبير ذى مكانة ضمن فريقه، ومثلما حدث فى المظاهرة الإعلامية التى نظمها بصحبة قادة الجيش والمخابرات بعد فشله فى قضية نفق البراق، استخدم نتنياهو شخصية رسمية - هذه المرة كانت دافيد عفرى - من أجل غرض سياسى.

ومن السهل أن نعرف سبب تصرفه هذا، إنه يعتمد على الذاكرة القصيرة للجمهور، التى ستنصب بشكل ايجابى على إنشاء هيئة للأمن القومى وأن يتجاهل اعترافه الاضطرابى، بأنه تأخر فى هذا الاجراء لمدة عامين ونصف، لأن الأمور لم تساعده. عند القائه مسئولية فشل تشكيل هذا المجلس على وزيرى الخارجية والدفاع السابقين: دافيد ليفى واسحاق مورداخى، قال نتنياهو بالفعل إنه قد سخر الضروريات الأمنية من أجل اعتبارات سياسية. ولم يحاول نتنياهو أن يشرح السبب بعد أن تبنت الحكومة كلها منذ عام توصيات تقرير لجنة تشخوير، التى حققت فى قضية اغتيال مشعل ودعت رئيس الوزراء إلى تعيين مستشار للأمن وللمخابرات، إلا أنه امتنع عن تنفيذ ذلك.

كذلك هناك بعض الغموض فى تصرف عفرى، بموافقته على التعاون مع مرشح لرئاسة الوزراء عشية الانتخابات. كقائد لسلاح الطيران عشية انتخابات ١٩٨١ كان لعفرى دور رئيسى فى التخطيط للهجوم على المفاعل العراقى، حيث

الدفاع كنائب لرئيس الأركان. بعد فترة أخرى في الصناعة الجوية تولى منصب مدير عام وزارة الدفاع، وهو المنصب الذي تولاه لمدة عشر سنوات كاملة وحطم بذلك الرقم القياسي لشمون بيريز. غداة انتخابات ١٩٩٦ استجاب لطلب نتنياهو بإنشاء هيئة للأمن القومي بدون أن يعرف رأى موردها، وهذا الاستهتار غير العادى ألقى بظلاله على علاقة موردها بعفري حتى عندما ظل فى وزارة الدفاع كمساعد كبير ومكشرف على الموضوعات الاستراتيجية. مع نائبه بوزارة الدفاع - يكوتهيل مور - وضع عفري فى صيف ١٩٩٦ بدائل لهيكل هيئة الأمن القومي (لفظ «مجلس» يناسب النموذج الأمريكى أكثر حيث يكون وزير الخارجية والدفاع هما سكرتيرا الرئيس وهو - وليس الحكومة كلها كما هو الحال فى إسرائيل - القائد الأعلى للجيش. يتبنى أحد هذه البدائل، أن يكون رئيس هذه الهيئة هو أكبر موظف فى مجال الأمن القومي، أكبر من أى مدير عام ومن رئيسا الموساد وجهاز الأمن العام ويلى فى الأهمية رئيس هيئة الأركان، الذى يعتبر أعلى رتبة فى الجيش.

إلى جانب مساعده شامى ريبورت، سينتقل عفري إلى مقر رئيسى، وهو المبنى الذى استخدمه دافيد بن جوريون، والذى يقع فى طابقه الأسفل مقر قيادة مكافحة الارهاب برئاسة اللواء احتياط مائير داجان. منذ أكثر من عام قدم داجان لنتنياهو اقتراحا لإنشاء هيئة للأمن القومي. وهو الاقتراح الذى اعتمد على معايير ولوائح قيادة مكافحة الارهاب ولوائح فريق الأمن القومي، والذى تكون فى مكتب رئيس الوزراء بحكم القانون فى عهد اسحاق شامير إلا أنه لم يتم شغله بشخصية كبيرة. فى الأسابيع القادمة سينشغل عفري فى صياغة وتحديد وظائف هذه الهيئة والبحث عن مرشحين للتحاق بها، ومن المتوقع من بينهم خبراء من المجال الأكاديمى ومن القطاع الخاص. لن يكون عفري أول مستشارى الأمن القومي فى عهد حكومات إسرائيل، فقد سبق أن حمل افراهم تامير هذا اللقب. فقد أوشك شيمون بيريز أن يكلفه بتشكيل هيئة للأمن القومي، لو نجح فى انتخابات ١٩٧٧، وبعد انتخابات ١٩٨٤ تم تعيين تامير - من جانب حزب فايتسمان - والذى بفضل حصل بيريز على رئاسة الوزراء - فى هذا المنصب، والذى كان خاليا من أى مضمون، إلى جانب منصبه كمدير عام مكتب رئيس

أحزاب جديدة

هآرتس
١٩٩٩ / ١ / ٢٩

* **هتكفاه (الأمل):** صرح افرايم يونا، الرئيس المؤقت لحزب هتكفاه - القائمة المستقلة لمهاجري اثيوبيا - بقوله (يتم تعليم أولادنا بأسلوب استعماري ، لا يتيح لهم الصمود فى سوق العمل المستقبلى كشأن أى طفل إسرائيلى. إن الدولة لا تعد أولادنا حتى يكونوا أطباء ومهندسين، وإنما مجرد خطابين). ويقول يونا أن حشد أبناء الطائفة فى أحياء معينة لا يتيح لهم الانتشار بصورة مناسبة فى البلاد ، وأن عملية استيعابهم لا تماثل استيعاب المهاجرين من دول أخرى. وأضاف يونا (اننا نشعر وكأننا لا نزال نعيش فى اثيوبيا وليس فى إسرائيل . كل هذه الأمور جعلتنا نشكل قائمة مستقلة ونقوم بتنظيم جماهيرنا والنضال من أجل التعليم والوضع الاجتماعى . إننا اليوم اسرائيليون فى كل شئ . لقد خدمنا فى جيش الدفاع، وأولادنا يخدمون فيه ، ونريد أن نتمتع بالمساواة . بدون تعليم عال لن يكون مستقبلنا مضمونا).

وقد أعلن ممثلو القائمة أنهم لن يساندوا بنيامين نتنياهو لرئاسة الوزارة ، لأنه لم يف بالوعود التى قطعها على نفسه عشية الانتخابات السابقة .

وفى اعتقادهم أن القدس والمناطق ، هى أراض مقدسة ولكنهم يشككون فى قدرتهم على التأثير فى هذه القضايا . وبالنسبة لامكانية ان ينضموا الى حزب الوسط أو لحزب

آخر للمهاجرين قال يونا : أن هناك بالفعل اتصالات حول هذا الموضوع، ولكنهم لن ينضموا بالضرورة الى أحد الأحزاب الروسية . وقال (منذ إنشاء حزب إسرائيل بعلياه ، تم طرد رجالنا من منظمات المهاجرين التى تحولت الى مدافن لمهاجري دول الكومنولث).

وصرح عضو الكنيست اديسو مسالة، ممثل الطائفة الاثيوبية فى حزب العمل، أن يونا هو شخص مجهول فى الطائفة التى تضم ٤٥ ألف شخص لهم حق الانتخاب. وفى اعتقاده أنه ليس امام قائمة هتكفاه فرصة للنجاح، وقال مسالة إن كل طموحنا هو الاندماج، بدون ذلك سنجد أنفسنا منفصلين مما سيسبب لنا اضرارا على المدى الطويل، وبخاصة الجيل الصاعد ، وإمكانية الانصهار فى المجتمع الاسرائيلى).

* **يسرائيل بيتينو : (اسرائيل وطننا):**

انضم أمس ١٥ من كبار النشطاء بحزب يسرائيل بعلياه الى حزب أفيجدور ليفرمان - يسرائيل بيتينو - حيث شاركوا فى المؤتمر الصحفى الذى عقده الحزب.

كذلك عرض فى المؤتمر الصحفى ، الذى عقد فى المقر الرئيسى للحزب فى رامات جان ، شعار الحزب الجديد حيث يضم عدة أقوال بالروسية والعبرية وخلفها علم إسرائيل -

* العربي الجديد :

"العربي الجديد"، هو حزب جديد آخر تم تسجيله أمس لدى مسجل الأحزاب ، المحامي زئيف بونيه . ويرأس هذه القائمة مكرم خوري مخول ، البالغ من العمر ٣٥ عاما وهو رجل أعمال وإعلام من يافا . وقد قام الحزب بتوزيع ملصقات في أرجاء القطاع العربي كتب فيها بالأحمر والأبيض : (١٨) عضو كنيست عرب - هذا ليس حلم وإنما هذه هي قوتنا) . وسوف تعقد الحركة اجتماعا في قرية مشهد - بجوار الناصرة - بمشاركة جميع زعماء الحركة ، والأحزاب والتيارات السياسية العاملة في القطاع العربي ، حيث ينصب الاهتمام على تشكيل قائمة عربية واحدة وكذلك بلورة موقف تجاه المرشح لرئاسة الوزراء . وطبقا لاستطلاع للرأي ، الذي قامت به الحركة ، وجد أن ٨٢,٤٪ من الناخبين العرب قد أيدوا تشكيل قائمة عربية موحدة ، أما حزب العمل فقد حصل على ٨,٥٪ فقط من الأصوات.

مثل "زعامة شجاعة وسلطة عادلة" - "نحن نعيش هنا ونحن أيضا أصحاب قرار" . وقد برر المنضمون الجدد خروجهم من حزب إسرائيل بعلياء ، بالمناخ اللاديمقراطي السائد في ذلك الحزب . وسوف ينشر برنامج الحزب قريبا ، وقد جاء في مسودة البرنامج باللغة الروسية - وبالنسبة للجزء السياسي - عدة مبادئ مثل القدس موحدة ، وتأيد قانون ترسيخ ضم الجولان ، والاعتراض على اعلان قيام دولة فلسطينية .

وقد شمل الجزء الاقتصادي برامج تفصيلية للخصخصة وتسهيلات في الضرائب للمقاولين الذين يبنون للاسكان الشعبي . ويتناول جزء كبير من البرنامج وضع دستور ، والفصل بين المؤسسات وإقامة جهاز للرقابة المدنية على عمل الشرطة ، والنيابة وأجهزة الأمن .

يديعوت أحرونوت

١٩٩٩ / ١ / ٣١

قوى وتقليدي وشرقي

(*) ماهي الصفات الانتخابية والتركيبية السياسية التي يجب أن تتوافر في الزعيم المنتصر؟ هذه هي ثلاثة سيناريوهات للانتخابات.

لن نتوقف عن المراهنة على نتائج الانتخابات الى أن تظهر هذه النتائج . ومراهناتنا تعتمد على أسس رياضية وعلى الأهواء وعلى تقديراتنا لحركة الصوت العائم . والاعتقاد السائد هو أن أنماط الاقتراع جامدة ، ومن ثم فإن اختبار الثقل النسبي لقطاعات السكان المختلفة بات من السهل توقعه ومن ثم توقع احتمالات المعسكرات المتنافسة . ونحن نعرف أن الأصوات العائمة ليست كثيرة ، وهذه الأصوات تستمر في الانخفاض كلما إقترب موعد الانتخابات حيث يكون المترددون قد اتخذوا موقفا نهائيا .

وهناك من سوف يحددون لأول مرة موقفهم وما هو المعسكر الذي سيؤيدونه .. وعلى الرغم من ذلك فإن أنماط اقتراع هؤلاء يمكن معرفتها بدقة شديدة . وأقصد حوالي عشر عدد الذين لهم حق الاقتراع . ولأسباب ديموغرافية زاد ثقل المتدينين ومهاجري الاتحاد السوفيتي والعرب . وفيما يتصل بالمتدينين ومهاجري الاتحاد السوفيتي . فإن هناك اتجاهات واضحة للاقتراع لصالح اليمين وأما أبناء القطاع العربي فإنهم لا يذهبون كثيرا الى صناديق الانتخابات .

ولولا ظهور حزب الوسط ، لكان نتيناها قد بدأ المعركة الانتخابية وهو يتمتع بتفوق يقدر بحوالي ١٥٠ ألف صوت بالمقارنة الى المعركة الانتخابية السابقة - وكان يمكن أن يتغلب على باراك بفارق أكبر من الذي تغلب به على بيريز . ولكن رئاسة موردخاي لحزب الوسط يمكن أن يساعده على جمع الأوراق لأن موردخاي رجل قوى ، وشرقي ، وتقليدي . والقوة تعود الى أنه كان ضابطا كبيرا في سلاح المظلات ، وأما الشرقية فإنها تعني أنه قد ولد في إحدى الدول التي لا تقع في حدود أوروبا . وأما التقليدية فإنها تعني مظاهر الاحترام التي يكنها المرء للجاحامات والحرص على الاستشهاد بالثورة وترديد كلمة "انشاء الله" كثيرا وتكفي هذه الصفات لجذب قطاع كبير من ناخبي اليمين إليه .

ويفضل نتيناهاو التهرب من الدخول في مواجهة مع موردخاي ، ولذلك فإنه سوف يبذل كل جهد ممكن من أجل أن يلصق صفة اليسار بحزب الوسط . وإذا ظهر موردخاي في صورة يساري - فإن الجماهير الشرقية سوف تتوقف عن تأييده وتراجع . وفي المقابل فإن أعضاء حزب الوسط يرون أن انضمامهم الى إيهود باراك لن يساعدهم على ترجيح كفتهم ، ولذلك فهم يفضلون المضي في طريقهم المستقل .

وتنتهي هنا الحقائق الموروثة وتبقى التخمينات.

السيناريو الأول : ستثبت استطلاعات الرأي في الأيام القادمة ان حزب الوسط قد ازداد قوة، ولكنه لن ينجح في الوصول الى الجولة الثانية من الانتخابات. وإذا صدق هذا التخمين فسوف تطرح مناقصة لشراء مؤيدي حزب الوسط ونظرا لأننا بصدد حزب ليست له أيديولوجية ، فإن زعماء هذا الحزب لن يستطيعوا تحديد تعريفه معينة ومتفق عليها . وفي نهاية الأمر يحققون لأنفسهم صفقات خاصة مع باراك أو مع نتنياهو، وأما جماهير ناخبهم فسوف تنقسم وفقا للأنماط التقليدية . وهذا السيناريو يبرر إدعاء باراك من أن أفضل وسيلة لاسقاط بنيامين نتنياهو لا تمر عبر حزب الوسط . وإذا كان إسقاط نتنياهو هو الأمل الذي يسعى اليه الزعماء الأربعة المتظاهرين والواقين من أنفسهم ، فإنه من الأفضل لهم أن ينضموا الى كتلة وسط - يسار.

وهناك سيناريو آخر وهو أن يرث حزب الوسط المعراخ ويصبح بمثابة القوة الأساسية التي تقع يسار نتنياهو. ولن يكون هناك خيار أمام ناخبي باراك إلا الفشل، حيث سيضطرون الى الاقتراع لصالح حزب الوسط وفي هذه الحالة سيصبح موردخاي رئيسا لوزرائنا القادم. وهذه الفرضية لن تغير نسبة الممتنعين عن التصويت. واعتقد أن العرب لن

يستطيعون كذلك - جزء من ناخبي ميرتس - إعطاء صوتهم لموردخاي ولن يذهبوا الى صناديق الانتخابات ، الأمر الذي سيؤدي الى هزيمته. وفي المقابل فإنه إذا وجه حزب اليسار رسائله جهة اليسار من أجل تصيد هذه الجماهير، فإنه سوف يفقد العنصر اليميني في برنامجه الانتخابي، الأمر الذي سيؤدي الى هزيمته.

وأما السيناريو الثالث، فإننا نطرحه لسبب واحد وهو أن كل شيء مباح في السياسة حتى الأمور غير المعقولة: وهو أن حزب الوسط سوف يصل الى الجولة الثانية للانتخابات على حساب الليكود ونتنياهو . وصورة الصراع سوف تكون مختلفة عن صورته في السيناريو السابق، ولكن كتلة اليمين المتطرف والتي سيتمتع جزء منها عن الاقتراع، أصغر حجما من الكتلة العربية ولذلك فسوف يفوز موردخاي على باراك.

ونظرا لأن هذا الاحتمال غير معقول، فإن هذا السيناريو يمكن أن يشهد تحولات مثيرة، وعلى سبيل المثال تنل أحد المرشحين عن ترشيح نفسه. وإذا فشلت جميع السيناريوهات التي عرضتها فسوف افتح كتاب التوراة - وهو إجراء سياسي متبع في هذه الأيام - لأجد فيه الفقرة التي تقول "لقد فشلت نبوءتك" .. من سفر عاموس.

فشل نتنياهو

هآرتس ٢٥ / ١ / ١٩٩٩
مقال افتتاحي

سند ، وذلك حتى لا يقال عنه أنه أدلى برأى هناك شك كبير في مدى مصداقيته .

ولكن الظروف غير العادية وحالة الغضب التي صاحبت خروج موردخاي من الحكومة لا يجب أن تشوه الحقيقة . فنحن نعلم أن وزير الدفاع ينتمي الى مجموعة من الشخصيات العامة ذات الثقل الكبير ، فضلت الانفصال عن رئيس الوزراء .

فقد سبق موردخاي بيني بيجين ودان مريدور ودافيد ليفي ويعقوب ثمان .. ولا يجب أن نستهن بهذه الظاهرة ولا يجب أن نسقط أسرى للدعاء القائل أن هذه هي طبيعة السياسة وأن هذه الظاهرة قد حدثت في الماضي أكثر من مرة، خاصة إذا كان المحيطون برئيس الوزراء هم الذين يرددون هذا الادعاء . ونحن نعرف أنه لم يحدث مثل هذا الكم الهائل من حالات الاعراب عن عدم الثقة برئيس الوزراء من جانب وزرائه الكبار.

فقد أدرك أولئك الذين شغلوا أكبر الوزارات في حكومته - الخارجية والمالية والدفاع - أنهم غير قادرين على العمل الى جواره.

وهذه لائحة اتهام خطيرة للغاية، حيث أن الرجل الذي

في ظروف أخرى ، عادية كان من الممكن القول أن بنيامين نتنياهو قد تصرف كما يجب عندما أقال إسحاق موردخاي ، حيث أن وزير الدفاع أخل بقواعد النظام السليم عندما أراد أن يحافظ بسلطته على وضعه الوزاري ، وفي نفس الوقت أجرى اتصالات مع حزب الوسط الذي تأسس بهدف واضح ومعلن وهو إبعاد رئيس الوزراء عن السلطة ومن ثم فإن العلاقات بين نتنياهو وموردخاي كان يجب أن تقطع ، وأحسن نتنياهو صنعا عندما ترجم هذا التصور الى قرار عملي ينبع من صلاحياته .

ونظرية نتنياهو ورأيه في الظروف التي سبقت الاقالة تتعارض في مصداقيتها مع نظرية موردخاي . وليس من الواضح ، هل كانت المفاوضات بينهما تهدف الى ضمان تأثير موردخاي على دفع عملية السلام؟ ولا يجب أن نتجاهل إدعاء نتنياهو والذي حظي بتأييد بعض الشخصيات العامة التي على علم ببواطن الأمور من أن موردخاي أراد أن يحافظ على وضعه في الليكود وفي الحكومة القادمة. وقد كانت مصداقية موردخاي حتى آخر لحظة هي أكبر قيمة جماهيرية يتمتع بها . ووصفه للاتصالات التي سبقت الاقالة في حاجة الى دليل وإلى

تباهى بقيادة الدولة قد أثبت أنه غير قادر على أداء مهمته ، وأن ضعفه الشخصي تسبب في أن أكبر وزرائه تنازلوا عن مناصبهم . ولم ينسحب أى منهم بسبب خلافات أيديولوجية باستثناء بينى بيجين . ولكنهم انسحبوا لأنهم شعروا بالاشمئزاز من رئيس الوزراء وتصرفاته . وبذلك أثبتوا وصدقوا على قرار الكنيست بوقفه عن أداء وظيفته هذا وقد كانت هناك ظاهرة مشابهة في قيادة الليكود ، حيث أن قيادة الحزب انفصلت عن أفضل رجالها . وها هو الليكود يخوض الانتخابات بأشخاص غير جديرين . ومن الصعب الاعتقاد بأنه في ظل وجود مثل هذه المجموعة وزعيم كهذا - اشتهر بالفشل - يمكن لنتنياهو ورفاقه تكرار الانتصار الذي حققوه في عام ١٩٩٦ .

وتجدر الإشارة إلى أن موردخاي فرض رغبته على زعماء قائمة الوسط وحصل على موافقتهم لأجراء استطلاع رأى عاجل ، وكانت النتيجة هي أن يرأس هو القائمة . وكلما عرفنا كم أن هذه الطريقة محل خلاف ، كلما عرفنا الشعور بالتوتر الذي يسيطر على أصحاب المبادرة . فقد اقتحم أمنون شاحاك الحياة السياسية لأنه اعتقد أن نتنياهو يشكل خطرا على الدولة وأنه يجب العمل من أجل تغييره . وهناك دافع مشابه أدى بدان مريدور إلى المنافسة على رئاسة الحكومة والتعاون مع شاحاك ، ومن ثم فإن استعدادهما لترك مكانهما لموردخاي أكبر دليل على أن حالة التوتر مازالت تسيطر عليهم وتشعل النار في عظامهم .

■ اللاعبون يأخذون أماكنهم في الملعب

هآرتس ٢٥ / ١ / ١٩٩٩
بقلم : دان مرجليت

شارون ، فإنه لا يقول عنه كلمة طيبة قبل أن يتطرق إلى الخلافات بينهما . ولذلك يمكن القول أن الشعور بالقوة الذي يرواد بنيامين نتنياهو في أكثر الأوقات التي يمر بها وهو ضعيف جعلته يفكر أنه ليس في حاجة إلى أى شخص منهم . وفيما يتصل بالحوار مع الشرقيين فإنه يشعر بأنه يستطيع أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ، ولم يكن مناحم بيجين في حاجة إلى وسطاء في علاقاته مع المهاجرين من شمال أفريقيا - وأما هو ، نتنياهو ، فإنه لا يقل في شيء عن مؤسس الليكود .

وهناك عاصفة شديدة تجتاح الآن الليكود وحزب الوسط - وهي العاصفة التي كانت أيضا من نصيب حزب العمل إلى أن نجح إيهود باراك ويوسي بيلين في إقناع حاييم رامون بالبقاء في الحزب . وفي مقرى دان مريدور وأمنون ليفكين شاحاك يسود شعور بالاحباط لأن عدم قدرتهما على حسم الزعامة بينهما جعلتهما يوافقان على أن يكون موردخاي هو الزعيم . وعندما تنخفض شعبية موردخاي في استطلاعات الرأي ستطرح مسألة زعامة حزب الوسط مرة أخرى للبحث .

ولكن التحولات والتقلبات التي تجتاح الجهاز السياسى فى إسرائيل الآن ، تبشر أيضا ببدء حالة من الاستقرار . ولكن الانتخابات التمهيدية فى الليكود والعمل والجهود المبذولة من أجل إقامة "إسرائيل واحدة" سوف تتسبب فى حدوث بعض الهزات فى الجهاز السياسى .

يعتقد نتنياهو أنه يستطيع الفوز من خلال تشكيل مختصر ، يضاف إليه موشيه أرئز .

وهو يؤمن بأن الناخبين الحريديين والدينيين سوف يفرضون على حاخاماتهم تأييده . ولكن موردخاي يمكن أن يشكل

يمكن القول ، أن بنيامين نتنياهو تصرف من الناحية التكتيكية بذكاء شديد . فقد أقال إسحاق موردخاي على مسمع ومرأى من الجميع واستدعى خصمه وصديقه موشيه أرئز كى يحل محله .

وتوجهه إلى أرئز سوف يخفف إلى حد ما من حدة المواجهة بينهما فى الانتخابات الداخلية فى الليكود ، ولكن لم يكن هذا هو الدافع الأساسى لبنيامين نتنياهو الذى يعرف أن انتصاره فى المعركة على رئاسة الليكود مضمونة وهو فى حاجة إلى أرئز لأنه على الرغم من آرائه المتشددة إلا أنه يحظى بتأييد جماهيرى واسع النطاق . ومن ثم فإن تعيينه فى منصب وزير الدفاع سوف يطمئن أولئك الذين يشعرون بالخوف من إمكانية استخدام القوة العسكرية المبالغ فيها من أجل زيادة احتمالات نجاح نتنياهو فى انتخابات رئاسة الحكومة . وقد دفع هذا الأمر ، من ناحية أخرى إسحاق موردخاي إلى احتلال موقع دفاعى ، على اعتبار أن إقالته أصابته فى نقطتين حساستين . مصداقيته وصورته كرجل يخدم الجماهير ولا يطلب شيئا لنفسه . هذا بالإضافة إلى أن الدلائل التى جمعها نتنياهو لمساعدته بواسطة يعقوب نئمان ويونيل لافى ووسيط آخر قد أصابت موردخاي فى مقتل .

وقد تخلص نتنياهو بإقالته لإسحاق موردخاي من كابوس كان يجثم على صدره . ولكن من يساعده الآن فى مواجهة الجماهير التقليدية الشرقية المؤيدة لليكود ؟ إن ضيق أفق نتنياهو تسبب فى أن مائير شترت خارج الحكومة الآن ، وأما موشيه كتساف فإن لديه كثيرا من التحفظات إزاء نتنياهو .

وأما الورقة القوية التى يحتفظ بها فى يده ، وأقصد إبريل

تهديدا حقيقيا له . ويكفيه النظر الى صور اللقاءات بين وزير الدفاع المخلوع والحاخام عوفاديا يوسف . وإذا نجح موردخاي في إخفاء روني ميلو في ركن الزاوية فسوف تكون لديه القدرة على تحجيم معاقل الليكود . إن حالة الاطمئنان التي تسيطر على ايهود باراك تخدمه بصفة عامة . ولكن هل سيستمر هذا الوضع طويلا ؟ يجب أن نعرف أنه يؤجل فكرة تأسيس "إسرائيل واحدة" الى أن تنتهي الانتخابات التمهيدية الداخلية في حزب العمل . ولكن هناك ثمن لذلك ، حيث أن التأجيل لا يمكنه من إرسال دافيد ليفي وحاييم رامون على الفور في حملة مشتركة من متولا وحتى إيلات . وعندما يحدث ذلك ، فسوف تكون في أيدي المعارضة ورقتان تضعان الناخبين التقليديين لليكود في ورطه شديدة ، وتعتبر الأولى من

نوعها . إن ارتفاع موردخاي مرتبط باقتناع شاحاك ومريدور بزعامته . وفي حالة عدم عودتهما الى سياسة استطلاعات الرأي كل عدة أيام والتي أدت بهما الى اتجاهات لم يكونا راغبين فيها ، فسوف تزداد احتمالات فوزه لأن استطلاعات الرأي ليست هي العنصر الحاسم ولكن الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها بين ناخبي الليكود وبين الجماهير المعتدلة . ووضع موردخاي على رأس القائمة يثبت صدق الادعاء الذي رفض المسئولون في مقر امنون ليفيكن شاحاك سماعه منذ بداية العملية التي تسببت في تفتيت وتقسيم المعارضة، وهو أنه إذا كان هذا حزب وسط بمعنى الكلمة ، فإنه يجب أن تتزعمه شخصية عامة منسحبة من الليكود .

زمرة الجنرالات

يديعوت أحرونوت

١٩٩٩ / ١ / ٢٥

بقلم : أمنون لورد

رباعي الجنرالات الذي كان حتى فترة قريبة بمثابة قيادة هيئة الأركان لايهود باراك ، تجمع الآن من أجل إسقاط رئيس الوزراء المنتخب. هذا الوضع يذكرنا بما يحدث في أمريكا اللاتينية .

عندما كنا صبية ، كنا نقوم من حين لآخر بترديد أغنية من عهد الحرب الأهلية بأسبانيا . كانت هذه الاغنية تضم عدة كلمات تتكرر كثيرا (أربعة جنرالات - أربعة جنرالات - أربعة جنرالات تأمروا علينا) .

والآن بعدما أصبح اسحاق موردخاي خارج الحكومة اكتمل الرباعي : الفريق ايهود باراك والفريق أمنون شاحاك واللواء ساتان فيلفاني واللواء اسحاق موردخاي . إنهم بالفعل مجموعة هيئة الأركان التي عملت مع ايهود باراك ، والتي الآن هي المعارضة لينيامين نتنياهو .

حقا إنهم يرتدون الآن الملابس المدنية ، ولكن من غير الممكن تجاهل حقيقة أنهم جميعا كانوا في الخدمة الفعلية حتى وقت متأخر . لم يسبق أن شهدت دولة إسرائيل مجموعة مترابطة من القادة العسكريين الذين يضعون لأنفسهم هدفا واحدا وهو إسقاط رئيس الوزراء المنتخب . كل هذه اللعبة بين المتآمرين - الذين ضبطوا متلبسين في ظلمة الليل في منزل موردخاي وهم يحاولون أن يختاروا من بينهم الذي سيتزعم المجموعة - تذكرنا بأساليب زمرات العسكريين في أنظمة أمريكا اللاتينية ، أو في مصر وسوريا والعراق في الخمسينات .

أعرف أن هذا الكلام حاد جدا ، ولكن هل توجد تعبيرات

إدانة شديدة لم تستخدمها المعارضة بحرية وسخاء مع رئيس الوزراء ؟ في البداية كان نتنياهو هو المحرض على اغتيال اسحاق رابين . بعد ذلك تحسن وضعه وأصبح (كذابا) . وعندما استنفذ موضوع (الكذاب) أغراضه ، ظهر تعبير جديد من صنع شحاك وباراك وموردخاي وهو أن نتنياهو خطير .

هذا هو ما يدفعونه في الحرب النفسية المتواصلة تجاه ناخبي الوسط وحزب العمل . في هذه الحالة ، عندما يدفع القادة أمامهم هذه التوابل ويروجونها من اليمين الى اليسار ومن اليسار الى اليمين ، ويلتقي موردخاي علنا مع خصوم سياسيين يهدف تأمين وضعه ، لم يتبق أمام نتنياهو إلا أن يتخذ إجراء قياديا حادا للغاية ، حيث أعلن على الملأ إقالة وزيرالدفاع من مهام منصبه . حتى الشخص الحذر جدا في كلامه مثل يعقوب ثمان استخدم عبارة (أنه وزير تأمر ضد رئيس الوزراء) .

في النهاية ، من الناحية العامة ، من المؤسف وقوع هذا الأمر . يجب تقسيم أداء موردخاي كوزير دفاع الى جزئين . موردخاي كأداة وصل بين حكومة نتنياهو وبين شرائح في الجمهور تعارض الحكومة ، وموردخاي كمصدر صلاحية سياسي يقوم بتوجيه سياسة أمنية معينة من قبل الحكومة . على كل حال ، فإن ذهابه الى حائط المبكى يدل على أي جانب كان الأقوى لدى موردخاي . في الفترة الأخيرة ، وبخاصة منذ الأزمة الأخيرة في لبنان منذ شهرين ، رأى رئيس الوزراء في أداء وزير دفاعه بؤرة مشكلة إسرائيل في مجال السياسة الأمنية .

مقياس شهر يناير للسلام

هآرتس ٢ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم : افرايم يعر - قمر هيرمان

تدين من شملتهم العينة دور في تحديد المواقف ، إذ عارض ٩٢٪ من "الحريديم" هذا التصور ، وفي المقابل فقد لقيت هذه الفكرة معارضة ٨١٪ من المتدينين ، كما لقيت معارضة ٧١٪ ممن يتمسكون بالتقاليد ، ولقيت هذه الفكرة أيضا معارضة ٥٨٪ من العلمانيين .

وعند تقسيم الاجابات على ضوء المواقف الحزبية فقد اتضح أن هذه الفكرة سالفة الذكر المتعلقة بالقدس تلقي معارضة ٨٧٪ ممن يعتزمون التصويت لبني بيجين ، ومعارضة ٨٤٪ ممن يعتزمون التصويت لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ، و ٦٣٪ ممن سيصوتون لإسحاق مورديخاي زعيم حزب الوسط ، و ٤٦٪ ممن سيصوتون ليهود باراك زعيم حزب العمل . وعند النظر الى هذه النسب نلاحظ أنه توجد فروق ضئيلة بين من سيصوتون لبني بيجين ومن سيصوتون لنتنياهو ، وفي المقابل فمن الملاحظ أنه توجد هوة شاسعة بين المعتزموين التصويت لهذين المرشحين وبين من يعتزمون التصويت لموردخاي وباراك ، ومع هذا فمن الملاحظ أن من يصوتون لباراك أكثر استعدادا للتوصل الى تسوية مقارنة بمن سيصوتون لموردخاي .

ومع هذا فمن الملاحظ أنه توجد هوة شاسعة بين مساحة الآمال وبين الواقع ، وقد اتضح هذا الأمر على نحو واضح حينما وجهنا الى من التقينا بهم السؤال التالي : "هل توافق على الرأي القائل بأن القدس مقسمة بالفعل الى جزئين أي الى قدس شرقية وقدس غربية . وقد اعرب ٤٩.٥٪ ممن شملتهم الدراسة أي النصف عن أنهم يسلمون بهذه الرؤية ، وفي المقابل فلم يسلم بها ٤٨٪ ممن شملتهم العينة . ولم يكن للبقية رأي محدد . ويتضح من هذه النسب ان الغالبية معنية ببقاء المدينة موحدة غير أنه توجد تباينات في الآراء بشأن ما اذا كانت هذه هي حقيقة الوضع وكما هو متوقع فتوجد ثمة علاقة بين رؤية الوضع السائدة إزاء القدس وبين الآمال فيعارض ٨٤٪ من سكان القدس تقسيم المدينة حتى لو كان هذا على حساب التوصل الى سلام حقيقي مع الفلسطينيين ، وفي المقابل فيوافق ١١٪ منهم على التوصل الى حل . أما من يعتقدون أن المدينة مقسمة بالفعل فيعارض ٥١٪ منهم التوصل الى تسوية ، وفي المقابل فيوافق ٤٠٪ منهم على التوصل الى حل . وإذا افترضنا في هذا المقام أن لرؤية المرء للوضع ثمة تأثير على التطلعات يمكننا عندئذ التوصل الى استنتاج مفاده أنه كلما إقنع الشارع الاسرائيلي بحقيقة المزاعم التي مفادها ان مدينة القدس تعد مقسمة بالفعل تزايد عدد مؤيدي فكرة التقسيم .

وعلى خلاف تزايد المعارضة لفكرة التوصل الى أية تسوية بشأن القدس ، فقد كان من الملاحظ انه قد تزايدت في اوساط من التقينا بهم نسبة مؤيدي تقديم بعض التنازلات في الضفة الغربية وهضبة الجولان . في حين أن قلة قليلة أعربت عن

تتسم الحملة الانتخابية التي تشهدها اسرائيل حاليا برفع كل طرف لشعارات مفادها أن هذا المرشح ، أو ذاك سيقسم القدس ، وسيسلم الاراضي وسيعيد الأرض . ونظرا لأن هذه الشعارات شغلت مكانة بارزة خلال الحملة الانتخابية السابقة والتي أسفرت عن تولي نتنياهو لمقاليد السلطة ، فقد حرصنا على أن ندرس موقف الشارع الاسرائيلي تجاه فحوى هذه الشعارات حتى نعرف ما اذا كانت هذه الشعارات تلقي قبولا حقيقيا . وكما يبدو فإن قضية تقسيم القدس تلقي معارضة حقيقية في الشارع الاسرائيلي ، إذ أعرب ٨٤٪ ممن التقينا بهم في اطار هذه الدراسة عن أنه من الضروري ان تظل القدس عاصمة موحدة لدولة اسرائيل حتى في اطار اي اتفاق سلام يتم التوصل اليه مع الدول العربية والفلسطينيين . ومع ذلك فقد كان من الملاحظ أنه بينما يرفض ٥٦٪ من اصحاب هذا الرأي التوصل الى أية تسوية فإن ٢٨٪ منهم يرون أنه من الممكن ان تخضع الأماكن الاسلامية المقدسة لاشراف جبهة مسلمة . وعند تقسيم هذه الاجابات على ضوء مدى تدين من شملتهم الدراسة فقد اتضح أن ٨٤٪ من "الحريديم" و ٧٤٪ من المتدينين ، و ٥٨٪ من المتمسكين بالتقاليد ، و ٤٩٪ من العلمانيين يرفضون التوصل الى اية تسوية بشأن القدس ، ويصررون على بقائها عاصمة لاسرائيل . وفي المقابل فقد لقيت فكرة وضع الأماكن الاسلامية المقدسة تحت اشراف جهة اسلامية قبول ٨٪ فقط من الحريديم ، و ١٩٪ من المتدينين ، و ٣٠٪ من العلمانيين ومن يتمسكون بالتقاليد .

ويمكننا تفسير عدم استعداد "الحريديم" والمتدينين للتوصل الى تسوية بشأن الأماكن الاسلامية المقدسة بالقدس من منظور أنه تقع بالقدس أيضا بعض الأماكن اليهودية المقدسة ، وأنه من الضروري بالتالي ألا يتم التنازل عنها . ومن الممكن أن نفسر هذه الظاهرة أيضا على نحو آخر ، إذ يمكننا تصور ان موقف "الحريديم" المعارض للتوصل الى أية تسوية بالقدس ينطوي على قدر كبير من التطرف القومي خاصة أن هؤلاء الحريديم يعارضون وكما سيتضح فيما بعد التوصل الى أية تسوية اقليمية .

وحينما طلبنا من التقينا معهم الإدلاء برأيهم في قضية ما اذا كانوا يوافقون على اقامة دولة فلسطينية تكون القدس الشرقية عاصمتها فقد اتضح أنه قد طرأ ثمة تضائل على نسب اجماع الشعب الاسرائيلي تجاه قضية القدس .

وحينما سألنا من شملتهم العينة "هل تعتقد أن اقامة الدولة على هذا النحو ستؤدي الى ازالة آخر عقبة تعترض طريق تحقيق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين فقد أعرب ٦٦٪ ممن التقينا بهم أنهم لا يسلمون بهذه الرؤية . وفي المقابل فقد أعرب ٢٦٪ عن قبولهم لهذا التصور . ولم يكن لدى ٨٪ رأي محدد بشأن هذا الموضوع . وكما هو متوقع فقد كان لدرجة

استعدادها للانسحاب من كل الأراضي . وفيما يتعلق بالضفة الغربية فإن نسبة مؤيدي الانسحاب كلية منها تقدر بـ ١٥٪ ، في حين أن نسبة مؤيدي الانسحاب الجزئي من الضفة تقدر بـ ٥٣٪ . أما نسبة معارضي الانسحاب من الضفة حتى لو في إطار أي اتفاق سلام فإنها تقدر بـ ٢٩٪ . وعند النظر إلى موقف الشارع الاسرائيلي تجاه الجولان نجد صورة شبيهة إذ أعرب ١٠٪ ممن التقينا بهم عن استعدادهم للانسحاب من الهضبة ، في حين أن ٤٩٪ منهم يوافقون على الانسحاب الجزئي . أما نسبة المعارضين للانسحاب فتقدر بـ ٣٧٪ .

وعند تقسيم الاجابات على ضوء المواقف الحزبية نجد تباينات واضحة بين مواقف المنتمين للحزب المختلفة ، فيعارض ٦٩٪ ممن سيصوتون لبنى بيجين الانسحاب من الضفة الغربية ، وفي المقابل فتقدر هذه النسبة في أوساط من سيصوتون لنتنياهو بـ ٤٧٪ ، غير أن معارضي الانسحاب من الجولان في أوساط مؤيدي نتنياهو تقدر بـ ٣١٪ . وعند النظر إلى طبيعة الوضع السائد في أوساط مؤيدي باراك زعيم حزب العمل نجد أن ٥٪ منهم يعارضون الانسحاب من الجولان ، وفي المقابل فيعارض ٧٪ منهم الانسحاب من الجولان .

وعلى ضوء هذه الاجابات فمن الأهمية بمكان أن ندرس مدى اهتمام الشارع الاسرائيلي بالاشكالية السياسية الأمنية مقارنة بسائر القضايا ، ومن ثم فقد وجهنا إلى العينة التي شملتها الدراسة السؤال التالي ما هو الهدف الأهم من بين الأهداف التالية : (١) دفع مسيرة السلام ، (٢) التقليل من حدة التوتر السائد في أوساط الشعب ، (٣) دفع عجلة النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة ، (٤) رفع مستوى النزاهة في الأداء الحكومي . وقد اتضح من الاجابات المقدمة أن ٣٨٪ ممن شملتهم العينة رأوا أن السلام هو القضية الأكثر أهمية ، وفي المقابل فقد رأى ٢٥٪ منهم أن التقليل من حدة التوتر هو الهدف الأسمى . وقد رأى ٢٣٪ أن القضية الاقتصادية هي

الأجدر بالاهتمام . ولم ير سوى ٩٪ أن رفع مستوى النزاهة في الأداء الحكومي هو الهدف الأسمى .

والجدير بالذكر في هذا المقام أن قضية الوحدة الوطنية شغلت المرتبة الأولى في سلم أولويات الجمهور الاسرائيلي في شهر ابريل عام ١٩٩٨ ، وفي المقابل فقد شغل السلام المرتبة الثانية في سلم الأولويات . وعلاوة على هذا لقد سجلت القضية الاقتصادية ارتفاعاً ما في سلم أولويات الجمهور مقارنة بمقياس السلام الذي أجرى خلال العام الماضي ، إذ رأى ١٧٪ من الجمهور في إطار مقياس السلام الذي أجرى آنذاك أن القضية الاقتصادية هي الأخرى بالاهتمام .

وعند تقسيم الاجابات على ضوء مدى تدين المرء فقد اتضح أن ٤١٪ من العلمانيين رأوا أن السلام يشغل المرتبة الأولى في سلم أولويات الجمهور ، وفي المقابل فقد كانت نسبة من تبوأ هذا الرأي في أوساط ممن يتمسكون بالتقاليد ٣٦٪ ، وقدرت في أوساط المتدينين بـ ٣٢٪ ، وفي أوساط الحريديم بـ ٢٥٪ . ومن اللافت للنظر أن ٤٢٪ من الحريديم رأوا أن قضية الوحدة الوطنية هي الأكثر أهمية ، وشاركهم هذا الرأي ٣٣٪ من المتدينين ، و ٢٥٪ من المتمسكين بالتقاليد ، و ٢١٪ من العلمانيين . وفيما يتعلق بالقضية الاقتصادية فقد رأى ١٧٪ من الحريديم أن هذه القضية يجب أن تشغل المرتبة الأولى في سلم الأولويات ، وشاركهم هذا الرأي ١٩٪ من المتدينين ، و ٢٤٪ ممن يتمسكون بالتقاليد والعلمانيين .

(*) بلغت نقاط مقياس السلام العام لهذا الشهر ٦٤,٥ نقطة في حين أنها كانت تقدر خلال شهر ديسمبر بـ ٦٣ نقطة . وبلغت نقاط مقياس أوصلو ٥٢,٣ نقطة في حين أنها قدرت خلال شهر ديسمبر ٢٥,٣ نقطة وبلغت نقاط مقياس سوريا ٤٢,١ نقطة في حين أنها قدرت خلال شهر ديسمبر بـ ٤٣,٢ نقطة .

(**) شمل هذا الاستطلاع ٥٠٤ أفراد .

هآرتس ٥ / ٢ / ١٩٩٩

بقلم : عوزي بنزيمان

الرجل الحديدي

هذا هو تاريخ بنيامين نتنياهو كزعيم قوى :

- عندما شكل حكومته ، رفض أن يضم إليها ايريل شارون . وتحت ضغوط من دافيد ليفي اضطر لأن يتراجع . ورفض بني بيجين الانضمام إلى الحكومة إذا أصر نتنياهو على نيته بعدم إعطاء منصب رفيع لدان مريدور . وتراجع نتنياهو وتخلّى عن نيته في تعيين يعقوب نئمان وزيرا للمالية وأعطى المنصب لدان مريدور . كذلك تراجع أمام مطلب حزب المجدال بأن يعطى للحزب وليس لحزب شاس ، الفترة الاولى لوزارة الأديان .

- بسبب اعتراض اسحاق موردهاي ، تخلّى نتنياهو عن نيته لتشكيل مجلس للأمن القومي . وبسبب اعتراض وزراء آخرين ، تخلّى عن خطته الخاصة بوجود مندوبين رسميين عن الوزارات في مكتب رئيس الوزراء .

وبسبب ضغوط بعض الوزراء قام بتوسيع حجم المجلس الوزاري الأمني من ثمانية أعضاء (حسب القانون) إلى أحد عشر عضواً .

- أثناء زيارته الأولى للولايات المتحدة ، أعلن أن إسرائيل ستبدأ في التخلي عن جزء من المساعدات الاقتصادية . وعندما انتقدوه بسبب هذا التصريح المتسرع ، تراجع عنه . وأثناء خطاب له في الكونغرس ، أعلن أن شرطه لتحقيق تسويات مع الدول العربية هو أن تنتهج أنظمتها الحاكمة نهجاً ديمقراطياً . وأثار هذا التصريح ردود فعل غاضبة في الدول العربية وسارع نتنياهو بالتوضيح أنه عبر عن أمنية وليس شرطاً .

- في أغسطس ١٩٩٦ أطلق تصريحات تهديد ضد حافظ

الأسد. وأخذ الحاكم السوري كلامه على محمل الجد ، وقام بتحريك قوات عسكرية . وأصيب نتنياهو بالفرع وأسرع إلى الولايات المتحدة وطلب من روسيا ومصر أن تسهما في تخفيف التوتر.

- برر قراره بفتح نفق البراق بأنه (صخرة وجود الشعب اليهودي) ، وسافر إلى الخارج . في أعقاب المصادمات الدموية التي تسبب فيها هذا القرار وتوسل من أجل أن يلتقي بعرفات ، إلا أن طلبه قوبل بالرفض . وانتهت المواجهة بعد توسط الرئيس كلينتون الذي دعا كل من نتنياهو وعرفات وحسين إلى واشنطن . واضطر نتنياهو في ظل الظروف التي تولدت لأن يتنازل عن المطلب الذي كان جهاز الأمن العام قد وضعه وهو ربط فتح النفق بتحقيق اتفاق مع الأوقاف لتحويل اسطبلات سليمان إلى مسجد . فيما بعد تصرفت الأوقاف في هذا الموقع كما شاء لها .

- أيد نتنياهو موقف مدير عام وزارة المالية ، دافيد برودت ، بفرض ضريبة على المدخرات قصيرة الأجل . وعندما نشرت هذه التوصية أثارت نقدا شديدا ، فتراجع رئيس الوزراء عن تأييده لها . وقد تصرف بشكل مماثل في قضية بار-أون . من البداية شارك في المؤامرة التي خصصت لتنصيب شخص في منصب المستشار القانوني للحكومة كان من مصلحة أشخاص معينين محل شبهات أن يتولى هذا المنصب . وما أن انكشفت المؤامرة ، زعم أنه لم يكن يعلم شيئا عن دوافعهم الخفية .

- رغم تصريحاته المتشددة ضد التنازلات للفلسطينيين ، وقع على اتفاقية الخليل ، حيث وصفها بأنها أفضل من تلك التي صيغت في عهد بيريز .

- قال في حديث لصحيفة "لوفينجارو" بأن إسرائيل لن تتفاوض حول القدس أو حول هضبة الجولان . وقال (ان الجولان خارج المفاوضات تماما) . وأثار هذا الكلام رد فعل عنيفا في دمشق ، عندئذ أصدر رئيس الوزراء توضيحا جاء فيه (من حق كل جانب أن يطرح أي موضوع في المفاوضات . - ستبحث إسرائيل وسوريا كافة الموضوعات بدون شروط مسبقة ، ومع ذلك فإن موقف إسرائيل هو أن هضبة الجولان هي منطقة حيوية لأمن إسرائيل) .

- ظل لعدة شهور يؤجل اتخاذ قرار بالبناء في جبل حوما . وعندما بدأت جبهة أرض إسرائيل بالكنيست في إتخاذ الوسائل لزراعة وضع الحكومة في الكنيست ، قرر نتنياهو إنشاء الحى . وقد تعرقل القرار عدة مرات طبقا لقوة الضغوط التي مورست على رئيس الوزراء قبل زيارته لمبارك (٥ مارس ١٩٩٧) وطبقا لطلبه ، أمر نتنياهو بوقف عمل الحفارات في الموقع . وبعد الحادث الدموي في منطقة نهراين ، حيث لقيت سبع تلميذات من بيت شمش مصرعهن دفع مجلس الوزراء المصغر لأن يقرر بدء العمل ، وبعد مرور ثلاثة أشهر ، ونظرا لاستجابة مبارك لطلب نتنياهو للتوسط بينه وبين عرفات وعقد لقاء بينهما ، وافق رئيس الوزراء على وقف أعمال الحفر في جبل حوما . وأعلن المتحدث باسم عرفات عن الموافقة ونفى نتنياهو كلامه وعرقل استمرار الاتصالات مع السلطة الفلسطينية . وظلت الخلافات قائمة بين الأطراف: هل

وافق رئيس الوزراء على وقف الأعمال في جبل حوما لفترة طويلة أم لعدة أيام فقط . على كل حال ، لقد حذره وزراء اليمين من أن يتنازل في جبل حوما - وتحسبا للانتخابات القادمة ، وبعد جمود طويل في العمل ، صدرت مناقصات العمل في جبل حوما .

- مع استقالة دان مريدور من الحكومة ، وتعيين يعقوب نثمان وزيرا للمالية ، وتعزيز المكانة السياسية ليريل شارون ثار غضب وزير الخارجية دافيد ليفي بسبب الاتصالات التي أجراها شارون مع أبو مازن . ومن أجل ترضية ليفي ، وقع نتنياهو على تعهد بالألا يبادر بشئ في المجال السياسي بدون علم ليفي ، وأن يضع وزير الخارجية على رأس الجهود السياسية في المجال الفلسطيني ، وأن يخضع عمل اسحاق مولخو وداني نافيه ليفي . كذلك اضطر نتنياهو لأن يستجيب إلى تطلعات حركة جيش في المجال الاجتماعي والاقتصادي . في الوقت ذاته وقع نتنياهو على تعهدات لارضاء المفضل وحزب إسرائيل بعلياه . كل هذا حدث على أساس التهديدات التي صدرت من الشركاء في الائتلاف وسحب ثقتهم من الحكومة . عندما انتهت الأزمة ، أعلن نتنياهو أن الحكومة فتحت صفحة جديدة في أداها .

- بعد يومين من إعلان نتنياهو أنه قد قضى على الارهاب ، قام مخربان بعملية انتحارية في سوق يهودا بالقدس ، ولقى ١٤ شخصا مصرعهم وأصيب أكثر من مائة . وطلب نتنياهو من عرفات أن يقوم بعمليات اعتقال وتسليم القتلة ، والقضاء على البنية التحتية لحركة حماس والقضاء على مظاهر التحريض في المساجد . لم يستجب عرفات لهذه المطالب . بدلا من ذلك حضر دينس روس إلى المنطقة من أجل محاولة استئناف التعاون الأمني بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية . وبعد عملية انتحارية أخرى في قلب القدس ، تكلم نتنياهو عن (احكام القدر) وعن أن العدو يريد (القضاء على وجسودنا) . وأعلن أن إسرائيل لن تسلم المزيد من الأراضي في مثل هذه الظروف ، إلا أن متحدثين من الحكومة سارعوا بالتوضيح أن إسرائيل لن تراجع عن عملية أوصلو (التي تقتضى القيام بعدة انسحابات) .

- أثناء المفاوضات حول الانسحاب المرحلي ، أخذ نتنياهو يتلاعب بمواقفه ، مرة يؤيد الخريطة التي اقترحها شارون ، ومرة أخرى يؤيد الخريطة التي اقترحها موردخاي . وعندما يغضب شارون كان يتراجع ويؤيد موقفه ، وإذا اعترض دافيد ليفي ، كان يسارع بلقائه حتى يحظى برضائه . وعندما تحدد لقاء بين نتنياهو وأولسرايت في باريس (١٨ ديسمبر ١٩٩٧) رفض ليفي أن ينضم إليه . وبعد انتهاء اللقاء ، قال ليفي أن حجم الانسحاب الذي وافق عليه نتنياهو أكبر كثيرا مما تعرفه الحكومة .

- في قضية مشعل وافق نتنياهو - إن لم يكن هو صاحب المبادرة - على الاقتراح عن الشيخ ياسين والكشف عن سر السم الذي استخدم في العملية أمام السلطات الأردنية .

- عند التصويت على قانون الميزانية (ديسمبر ١٩٩٧) قام حزب شاس ، والأحزاب الدينية والمهاجرين بابتزاز نتنياهو

الذي أصدر تعليماته الى وزارة المالية بالاستجابة لمطالب هذه الاحزاب بمبالغ تبلغ مئات الملايين من الشيكلات. في أعقاب ذلك هدد وزير المالية بأنه سوف يستقيل ، وعلى هذا ، استقال ليفي من الحكومة ، وعندما علم نتنياهو بنية الاستقالة لدى ليفي ، قال باستهانة (فليستقيل ، سرعان ما سيتراجع) . فقام عدد من أعضاء الليكود بالكنيسة بتحذيره من الآثار الخطيرة لخروج كتلة جيشر من الائتلاف ، وحثه على أن يطلب من مدير عام مكتبه ، موسى ليثون ، أن يعلن أن مطالب كتلة جيشر عادلة وأنه سيتم بذل كافة الجهود لاجاد مصادر مالية من أجل الاستجابة لها. إلا أن ليفي لم يقتنع بالعودة الى الحكومة.

- في فبراير ١٩٩٨ ، سار الفزع في الدولة بسبب المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وبين العراق. أصدرت الحكومة تعليماتها الى الجيش بأن يقوم بتجديد الأتقنة الواقية ، وتوزيع أقراص مضادة للأسلحة الجرثومية على الجماهير. وبفضل وساطة كوفي عنان تم نزع فتيل الأزمة. في رده على النقد بسبب المبالغة في الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ، شبه نتنياهو هذه الاجراءات بأنها (ربط أحزمة الأمان).

- في أبريل ١٩٩٨ فشل دينس روس في جهوده لاستئناف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية بعدما اضطر نتنياهو لأن يضع في الحسبان اعتراض شارون على المقترحات التي طرحها رئيس الوزراء ، وتهديدات بعض أعضاء الكنيسة من اليمين بالسعي لاسقاط الحكومة .

في سلسلة أحاديث صحفية بمناسبة عيد الفصح أعلن نتنياهو أنه يفوز دائما ، وأن الاجراءات التي اتخذها لم تنضج بعد ، ولذلك لا يرون انجازاته البارزة ، فالاقتصاد سوف يزدهر كما سيتواضع العرب في توقعاتهم . ويؤكد أن ما يميز منظوره وأسلوب عمله هو التصميم والاصرار .

كذلك أكد على أنه سيقدم برنامجا كبيرا للتنمية لمكافحة التقشف والبطالة . وقد وصف نفسه "بالمساوم العنيد" وأعلن ان عرفات لن يحصل على أكثر من ١١٪ من أراضي الضفة . - في الجدل حول تعيين رئيس هيئة الأركان تردد نتنياهو في اتخاذ موقف ، وسمح للخلاف بأن يستشري وأن يعكر المناخ في هيئة الأركان العامة .

- يصل نتنياهو الى حد المواجهة مع وزيرة الخارجية الامريكية في لقاء لندن. فقد اتهم الولايات المتحدة بأنها حددت لاسرائيل انسحابا بنسبة ١٣٪ بينما وطبقا لتعهداتها السابق (في اتفاق الخليل) كان حجم الانسحاب من شأن إسرائيل وحدها . عندما عاد الى إسرائيل ، أوضح امام مركز الليكود أنه مساوم عنيد وأنه يعرف كيف يحافظ على المصلحة الأمنية لاسرائيل .

- قرر المجلس الأوروبي مقاطعة المنتجات الزراعية الاسرائيلية التي مصدرها المناطق . وهنا هدد نتنياهو بالاقدام على عمل انتقامي: فهو لن يسمح لأوروبا بمطوى قدم في الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين . وهنا أصدر المجلس الأوروبي بيانا قال فيه : من الأفضل ألا يهددنا .

- في أعقاب اعتراض حزب يهودت هاتوراه تراجع نتنياهو

عن قراره بتشكيل لجنة برئاسة القاضي تسيقي طال ، لتبحث من جديد مسألة تجنيد تلاميذ المدارس الدينية. والسبب مماثل وافق على المطلب الخاص بتجديد سن قانون تغيير الديانة وهو يلغى بذلك فعلا نتائج لجنة نثمان بشأن التهود .

- أثناء المواجهة التي وقعت بين رجال السلطة الفلسطينية وبين جيش الدفاع حول التنقل على الطرق في قطاع غزة ، ابلغ نتنياهو السفراء الاجانب الذين التقى بهم ، أنه لن يتنازل في هذه المسألة ولن يسمح باستخدام العنف من أجل حل القضايا المختلف عليها بين الاطراف. وقد ساند بالفعل الحل الذي تم التوصل اليه بين الجيش وبين السلطة الفلسطينية .

ليس لديه أي مانع في أن يتصل بشارون ويبلغه بأن هذا الحل قد تحقق على غير رغبته أو رغبة وزير الدفاع . وينفى موردخاي ذلك ، وكشف رئيس هيئة الأركان - أمنون شاحاك - بأن نتنياهو وموردخاي كانا علي علم بالمفاوضات التي دارت بين ضباط جيش الدفاع وأعضاء السلطة الفلسطينية لحظة بلحظة .

- في يوليو ١٩٩٨ خلق نتنياهو انطباعا أنه على وشك بأن ينهي بشكل ايجابي المفاوضات مع الفلسطينيين حول الاتفاق المرحلي. في رد الفعل صدرت تهديدات من جانب بعض أعضاء الكنيسة في معسكر اليمين ، عندئذ قام نتنياهو بتغيير لهجة كلامه وأعلن في تشدد أنه متمسك بمواقفه السابقة . وبالفعل ، أصدر نتنياهو الضوء الأخضر لموردخاي بالتفاوض مع أبو مازن على أساس الانسحاب بنسبة ١٣٪ من المناطق بحيث تحدد ٣٪ بأنها محميات طبيعية ، وتعديل الميثاق الفلسطيني عن طريق مؤسسات منظمة التحرير وليس المجلس الوطني الفلسطيني بالذات .

- أثناء المباحثات في واي ريفر أصدر نتنياهو تعليماته الى أعضاء الوفد الاسرائيلي بحزم حقائبهم وتشغيل الطائرات وهو يتظاهر بأنه سيعود الى الوطن . ولكن هذا الموقف لم ينطو على امريكيين . كذلك لم تفزعهم تهديداته بعدم التوقيع على الاتفاق إذا لم يتم الافراج عن جوناثان بولارد .

- بعدما تعهد علنا باحترام اتفاق واي ، بعد التصديق عليه في الحكومة والكنيسة ، قام نتنياهو بتعليق تنفيذه بحجة أن الفلسطينيين لا يقون بشروطه ، وهو ما نفاه الأمريكيون .

- تم التصديق على ميزانية الدولة لعام ١٩٩٩ عبر التصويت الأول بفضل مساندة الحزب الديمقراطي العربي . وعندما اتهموا نتنياهو بأنه في حاجة الى مساعدة برلمانية من أعضاء الكنيسة العرب ، ناقض الموقف الذي طرحه في حينه وأصدر بيانا بأنه لن يوافق على الاعتماد على أحزاب غير صهيونية في المسائل السياسية . تسبب هذا البيان في إغضاب عضو الكنيسة عبد الوهاب الدراوشة الذي أوضح أن أعضاء الكنيسة العرب لن يساندوا الحكومة في التصويت الثاني والثالث على الميزانية . وأدى كلام نتنياهو الى تحفيز نتنياهو على إصدار بيان يخفف من آثار بيانه السابق .

- في فبراير ١٩٩٩ ، في إطار الجهود للحصول على تأييد الكنيسة لميزانية الدولة ، خضع نتنياهو للكثير من المطالب الخاصة بالأحزاب المشاركة في الائتلاف - وهو عرض لا يمنع نتنياهو من أن يصيغ شعار (زعيم قوى لشعب قوى) .

من يخشى الصوت الروسى ؟

فى اللىكود بالنسبة للمهاجرين من الاتحاد السوفيتى السابق ، وعلى ما يبدو أن حزب العمل ايضا لا ينوى تطبيقه . لقد برهن الروس حتى الآن على مقدرتهم البارزة فى أن يبنوا لأنفسهم أنظمة موازية لتلك الموجودة فى اسرائيل : من الصحافة المنفصلة وحتى المدارس ذات الكفاءة المنفصلة ، ومن الخدمات الطبية وحتى الأحزاب . إن تلك الأنظمة المقابلة قامت ليست من منطلق الترفع ولا من منطلق تفصيل جيتو ثقافى ، وخلافا عن الحريديم (المتشددين الدينيين) فإن معظم المهاجرين ليس لديهم أيديولوجية لكيان اجتماعى وثقافى منفصل . إن تلك الأنظمة المنفردة قائمة بسبب أن أصوات المهاجرين وقدرتهم على التنفيذ لا تجد صدى كافيا داخل المؤسسات الإسرائيلية القديمة . فعندما لا يستطيع الروس التأثير على برامج التعليم فى المدرسة ، فإنهم يبنون للطفل برنامج تعليمى فى ساعات بعد الظهر . ولأنهم ليس لهم أصوات فى الأحزاب الكبيرة فإنهم يتجهون للأحزاب الخاصة بهم . إن من يزعم أنه يجب التنازل عن الشارع الروسى بسبب أنه يمينى بطبيعته ، يثبت على نفسه أنه لم يبدأ بعد فى دراسة ذلك الشارع وأنه يتلقى معلوماته من استطلاعات الرأى ومن التشبيهات السطحية ومن الانطباعات العابرة . إن بيجين عرف جيدا كيف يعطى للشرقيين مالم تنجح أحزاب العمل فى منحه لهم ، وعلى ضوء ذلك ، فإن الأمر يتطلب أن يعرف حزب العمل كيف يعطى للمهاجرين مالم يعرف اللىكود منحه : وهو المشاركة الحقيقية بين المختلفين داخل مؤسسة كلها تتحدث بهوية اسرائيلية . ولكن منذ متى يعلمون فى حزب العمل ماس هو مطلوب ، فالوضع الأبسط لديهم أن يتحدثوا مع "أناس تبعنا" مع "أناس مثلنا" وبذلك يريدون الفوز فى الانتخابات!!

الحزبان الكبيران تخليا عن المهاجرين بدلا من اقتراح مشاركة فعلية لهم.

فى حزب العمل لا ينقصهم جنرالات ، ولكن على ما يبدو فإن وجود الجنرالات لا يضمن روحاً قتالية فى الانتخابات . وتلك الانهزامية يتم التعبير عنها - من ضمن الأمور الأخرى - فى التوصية التى تتردد هناك اليوم بالتنازل مسبقا عن الصوت الروسى ، بالمبرر الغريب بأن "الروس بطبعهم يمينيين" . ومن الممكن التخمين بأن تلك التوصية لن تقبل كاملة ، وأنه فى نهاية الأمر سوف تتم محاولة ما للتوجه للشارع الروسى ، ولكن هذا التخطيط يشير الى مدى الدفعة والشجاعة الحقيقية التى يدخل بها حزب العمل الانتخابات .

وقد عقب نتنياهو بعد أن أعلنت نتائج التصويت فى مركز اللىكود بـ "إن ذلك هو منتخب يمثل كل شعب اسرائيل .. فكلهم إسرائيليين" : إمراة وثلاثة شرقيين فى المناصب الخمسة الأولى بالحزب ، وأربعة أو خمس نساء فى أماكن ذات ثقل . ونتنياهو يدرك جيدا أن المطالبة بإعطاء تعبير أكثر وأكثر لهويات بحد ذاتها ، تواكبها ضرورة ملحة بتفويض إسرائيلى يمنع لكل الهويات المنفصلة . ويتضح أنه من بين البارزين الغائبين داخل ذلك المنتخب اللىكودى "الذى يمثل كل شعب اسرائيل" ما يقرب من مليون مواطن من أصول الاتحاد السوفيتى سابقا ، والذين على ما يبدو لا يتم التعامل معهم حتى الآن كإسرائيليين كاملين .

إن حفظ مكان واحد "لممثل مهاجرين" (ابن عم سياسى لمحترفين عرب) "أيا كان نجاحه ، ما هو إلا نكتة غموضية . وبأية حال لا يكفى الحاجة لمئات الآلاف فى التمثيل . لقد مرت سنوات حتى أدركت الأحزاب ذلك المبدأ فيما يتعلق بالشرقيين ، ولكن الدرس الذى استوعبوه بالنسبة للشرقيين لا يتم تطبيقه

المقارنة بين الشكل الاجتماعى للحزبين الكبيرين : اللىكود أكثر شبابا والعمل أكثر ثقافة

مرشحين من أصل شرقى (ثمانية فى حزب العمل مقابل سبعة فى اللىكود) ونسبة النساء (أربع سيدات فى كل حزب ١٦٪) ولكن يجب أن نذكر أنه بينما قائمة اللىكود للكنيست معروفة ولكن تتغير - فيما يبدو - حتى الانتخابات ، نجد أن الوضع فى حزب العمل مختلف تماما . فإن التحاق دافيد ليفى وشلومى لحيانى الى حزب العمل قد يحدث تغييرا فى شكل القائمة . فى مثل هذه الحالة ، فإن تمثيل الشرقيين فى حزب العمل سوف

تبين المقارنة بين الـ ٢٥ مركزا الأولى للحزبين الكبيرين أن حزب العمل قد سجل انتصارا على اللىكود فى مجالين بارزين وهما : أن ٦٦٪ من أعضاء قائمة حزب العمل قد حصلوا على أكثر من ١٥ عاما فى التعليم ، مقابل حوالى ٣٦٪ لللىكود . كما أن عدد مرشحي العمل الذين لهم ماضى عسكري كبير يوازي ضعف ما لدى اللىكود (أربعة مقابل اثنين) . فى المقابل ، بين الحزبين مازال هناك تساوى فى مجالين آخرين ، وهو وجود

يزداد (على افتراض عدم إبعاد شرقيين عن المراكز المتقدمة). يحتل أربعة من المرشحين الشرقيين الثمانية الذين تضمهم قائمة حزب العمل أماكن ضمن العشرة الأول وهم شلومو بن عامي ورعتان كوهين وداليا ايتسك وبنيامين بن اليعزر، وبين عامي فقط ضمن الخمسة الأول. في المقابل، وضع أعضاء مركز الليكود ضمن الخمسة الأوائل ثلاثة مرشحين شرقيين وهم سيلفان شالوم وموشي كساب ومائير شترت، وفي المركز السادس شرقي آخر وهو جدعون عزرا. في الحزبين، نجد أن المرشحين الشرقيين التاليين في الدور قد أبعادوا إلى مراكز متأخرة أكثر: نهاية العشرينات في حزب العمل (أقي يحزقييل في المركز الثامن عشر) وفي الثلاثينات في الليكود (شاؤول عامور في المركز الحادي عشر).

وقد سجل الحزبان تراجعاً في نسبة المرشحين الشرقيين، مقارنة بالانتخابات السابقة. في حزب العمل بلغت نسبة الشرقيين في الكنيست المنتهى حوالي ٤٤٪، وفي الليكود (بما في ذلك حركتي جيشروتسوميت) حوالي ٣٨٪. وإذا لم تطرأ تغييرات فعلية على القوائم (وبافتراض انتخاب حوالي ٢٥ عضو كنيست في كل حزب)، فإن من المتوقع حدوث انخفاض ملحوظ في تمثيل الشرقيين، لتصل النسبة إلى ٣٢٪ في حزب العمل و ٢٨٪ في الليكود. إلى جانب الفارق - وهو ليس كبيراً - في تدرج المرشحين الشرقيين على رأس كل قائمة، فإننا نجد بالفعل أن الشكل الطائفي متشابه لدى الحزبين. وليس في هذه الحقائق أي جديد. فقد كانت موجودة في الكنيست الماضي، وعلى الرغم من ذلك لم يتحرر حزب العمل من مظهره الاشكنازي. بالأمر قال شلومو بن عامي أن (عدد أعضاء الكنيست الشرقيين في أي قائمة لا يقدم ولا يؤخر، وإنما المسألة الأهم هي الاتجاه. هل حقيقة أن وجود الكثير نسبياً من الشرقيين في الليكود عام ١٩٩٦ ساعدت هذه الطوائف؟ أن الاهتمام بعدد أعضاء الكنيست الشرقيين يمثل نوعاً من التظاهر. ربما لدى الليكود غطاء شرقي، ولكن عن طريق هذا الغطاء، يوجه ضربة اجتماعية لهذا الجمهور. في مثل هذه الحالة، أصبح الشرقيون ورقة توت).

ويقول سيلفان شالوم، الذي اختير في الأسبوع الماضي في المركز الثاني بقائمة الليكود، أن (هناك تقدماً في ترتيب المرشحين الذين يسمونهم "شرقيين" في الحزبين، مقابل انخفاض أعدادهم. وقد يشير ذلك إلى إشكالية جيل الوسط من الشرقيين، الذي لم ينجح في التغلغل داخل الأحزاب الكبيرة). وهناك اختلافات ملحوظة في مجالات أخرى بالذات، وعلى رأسهم المستوى الثقافي. استناداً إلى تاريخ حياة أعضاء الكنيست، وعلى أساس معلومات أخرى من الليكود تتضح الصورة التالية: حصل ١٦ من بين مرشحي الليكود على ١٢ - ١٥ سنة تعليم (٦٤٪) مقارنة بسبعة من حزب العمل (حوالي ٣٠٪). في المقابل حصل ٦٦٪ من مرشحي حزب العمل على أكثر من ١٥ سنة تعليم، مقابل ٣٦٪ في الليكود. ويعلق شالوم على ذلك بقوله (يمثل الليكود تشكيلة كبيرة من الجمهور الاسرائيلي).

هناك اختلاف آخر بين القوائم وهو عدد العسكريين الذين انضموا إليها. لدى حزب العمل أربعة من كبار العسكريين السابقين - الفريق يهود باراك واللواء ماتان فيلفاني

والعميدان بنيامين بن اليعزر وإفرايم سنيه. في المقابل - أي في الليكود - مع خروج اللواء (احتياط) اسحاق موردخاي يتبقى إثنان وهما: اللواء احتياط إيريل شارون ونائب رئيس جهاز الأمن العام السابق، جدعون عزرا. والفجوة في هذا المجال لصالح حزب العمل لا تسعد بن عامي. ويقول (على مر السنين يحاول تعويض ضعفه داخل المجتمع الاسرائيلي، متعدد الطوائف ومتعدد الثقافات، عن طريق الرسالة الأمنية. وهذا خطأ. فالبرامج التقليدية للحركات اليسارية هي برامج اجتماعية. هذا هو الحل الذي يجب تبنيه). وهذه معلومات أخرى: هناك تشابه في عدد السيدات اللاتي ضمن قائمة الـ ٢٥ الأوائل في كل من حزبي العمل والليكود (ليمور ليغنات ونعمي بلومنتال وتيفي ليفني وجيلا جملثيل في الليكود، وداليا ايتسك وباعيل ديان وصوفيا لندبار وكوليت افيتال في حزب العمل). مع هذا، هنا أيضاً توجد اختلافات بين الحزبين - ففي العشر الأوائل بقائمة الليكود توجد سيدتان مقابل سيدة واحدة بقائمة حزب العمل. عامة طراً تحسن في تمثيل النساء في كل من الحزبين. في الكنيست السابق كان في الليكود سيدتان فقط وثلاث سيدات في العمل. وهناك مقارنة أخرى تتعلق بمتوسط أعمار المرشحين للكنيست. لم ينجح أي شاب (حتى سن ٣٥) في دخول قائمة حزب العمل، مقابل اثنين في الكنيست السابق (أوفير فيناس واديسو مسالة وكان الاثنان في سن الخامسة والثلاثين عام ١٩٩٦). في هذا المجال انتصر الليكود على العمل. ففي قائمة الليكود يوجد مرشحان صغار السن. جيلا جملثيل (٢٥ عاماً في المركز ٢٤) وجليعاد أردن (٢٩ عاماً في المركز ٢٥). يبلغ متوسط أعمار مرشحي الليكود ٤٩.٦ مقابل ٥٢.٣ عاماً في حزب العمل.

العمل أمام الليكود في انتخابات ١٩٩٩

قائمة الليكود	قائمة العمل	
٧ (٢٨٪)	٨ (٣٢٪)	شرقيون
٢ (٨٪)	صفر	شباب***
* حتى الترتيب ٢٥ (شامل)		
*** حتى سن ٣٥		

قوائم العمل - قديمة امام جديدة

مرشحون للكنيست ١٥	اعضاء في الكنيست ١٤	
٨ (٣٢٪)	١٥ (٤٤٪)	شرقيون
صفر	٢ (٦٪)	شباب***
* لحزب العمل ٣٥ عضو كنيست حالياً		
*** حتى الترتيب ٢٥ (شامل)		
*** حتى سن ٣٥		

واشنطن من أجل باراك

يعتبر آل جور صديقا لإسرائيل ، وهو يريد أن يرث مقعد الرئاسة من كلينتون ، ويركض خلف الصوت اليهودي ويحتاج أيضا لدعم من نتنياهو. إذا كان آل جور قد تهرب حقا من لقاء رئيس الوزراء الاسرائيلي ، فإن هذا يعني أنه موال للخط الذي ينتهجه حاليا واضعو السياسة الشرق أوسطية في واشنطن . يقول هؤلاء أنه من أجل السلام يجب التقرب الى الفلسطينيين حتى على حساب إسرائيل ويزعم خبراء امريكيون أنه من أجل تحقيق هذا الهدف ، لن تتردد إدارة كلينتون في أن تقلب في وعاء الشرق الاوسط. وهم يشيرون مثلا الى تدخل واشنطن في الاطاحة بالأمير حسن الاردني . فقد كتب ديفيد ورمزر ، الباحث الكبير في معهد انتربرايز الأمريكي في صحيفة وول ستريت جورنال أن الادارة الامريكية رأت في الأمير حسن عنصرا مضادا لمنظمة التحرير ولذلك عملت على تغييره.

أما العنصر الآخر الذي يضايق الامريكيين في الخط المؤيد للفلسطينيين فهو نتنياهو. بعد أيام معدودات من لقاء كلينتون مع عرفات في الكونغرس ، صدر بيان بأنه خلال شهرين سوف يعود عرفات الى واشنطن للقاء كلينتون في البيت الابيض . اليس هذا غريبا؟ منذ متى يعلنون عن لقاء مستقبلي سيعقد خلال شهرين؟ إلا إذا كان هناك من يريد أن يلمح الآن ، عشية الانتخابات في إسرائيل ، انه قد تمت دعوة عرفات الى البيت الابيض ، بينما لم تتم دعوة نتنياهو.

عندما تنافس بيريز ضد نتنياهو في عام ١٩٩٦ ، أبدت إدارة كلينتون تفهما تجاهه ولم تنتقده لأنه لم ينسحب من الخليل مثلما يقتضى الجدول الزمني لاتفاقيات أوسلو. هذه المرة فإن إدارة كلينتون ليست مستعدة فعلا لأن تبدى تفهما تجاه دوافع نتنياهو بشأن تعليق العملية السياسية الى ما بعد الانتخابات.

(إدارة واشنطن توجت عرفات، ونصبت عبد الله الآن تحاول النيل من نتنياهو)

مع تشكيل قائمة حزب العمل للكنيست سنشهد اشتعال المعركة الانتخابية بين الليكود والعمل . ولا تعتبر استطلاعات الرأي هي معيار تقدير فرص نجاح المتنافسين ، وإنما القوى التي وراء هؤلاء المرشحين. في هذا الجانب يبدو أن باراك يتمتع بميزة. فقد اهتزت الجبهة التي وقفت خلف نتنياهو في انتخابات ١٩٩٦ . فبعض من مؤيديه تخلوا عنه وأصبحوا في مواجهة معه، سواء في إطار حزب الوسط وسواء في حيروت برئاسة بني بيغن . فأتباع مجلس المستوطنات وحركة حيد الذين قاتلوا في الانتخابات السابقة بإخلاص من أجل نتنياهو ، لن يجندوا أنفسهم من أجله مرة أخرى ، حتى لو صوت أغلبهم لصالحه لعدم وجود خيار. وقد يتمتع باراك بنفس التأييد المكثف من جانب الائتلاف الذي ساند شيمون بيريز في الماضي . أي الإعلام والجماهير العربية المتأثرة بالتشجيع شبه الصريح من ياسر عرفات ، وإدارة بيل كلينتون . بالطبع ستنكر الولايات المتحدة هذه التهمة . ولكن مازال الجميع يتذكرون كيف جند كلينتون نفسه من أجل نجاح بيريز ، عندما استجاب لمبادرة عقد مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الارهاب عشية الانتخابات السابقة .

بالنسبة للحاضر ليس هناك من شك في أن السلطة الفلسطينية ستحاول التأثير على الجمهور العربي . كذلك - الاعلام في أغلبه - لن يحرم ايهود باراك من عطفه . وماذا عن الولايات المتحدة ؟ .. فجأة صدر تصريح عن وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ، يقول أن نتنياهو لا ينفذ دور إسرائيل في اتفاق واي ، بينما ينفذ عرفات بعضا منه على الاقل .

وذات يوم بشرتنا الأنباء بأن نائب الرئيس آل جور الذي شارك في مؤتمر دايفوس الاقتصادي منذ أسبوعين - رفض اقتراحا بلقاء نتنياهو.

الأحزاب التي تم تسجيلها للانتخابات

* الأحزاب الجديدة :

- ١ - حزب الخضر للحفاظ على البيئة والحياة في إسرائيل.
 - ٢ - عتيد (المستقبل) .
 - ٣ - قائمة الاتحاد العربي .
 - ٤ - حزب بنينا روزنبوم .
 - ٥ - صوت البيئة .
 - ٦ - تكوما (النهضة) .
 - ٧ - حيروت - حركة قومية .
 - ٨ - حزب قانون الطبيعة .
 - ٩ - حزب التمثيل المتساوي - يش (اختصار) .
 - ١٠ - ميماد - حزب يهودي دولة ديمقراطية .
 - ١١ - إسرائيل بتينو - إسرائيل وطننا .
 - ١٢ - شعب واحد برئاسة عامير بيرتس .
 - ١٣ - إسرائيل واحدة .
 - ١٤ - حزب الوسط التقدمي (مهاجرو رومانيا) .
 - ١٥ - حزب الكازينو .
 - ١٦ - حزب النقاب .
 - ١٨ - حزب العربي الجديد .
 - ١٩ - حزب الغصن الأخضر .
 - ٢٠ - احداث إسرائيل - وحدة إسرائيل .
 - ٢١ - حزب الاتحاد القومي .
 - ٢٢ - ليف (القلب) - مهاجرون من أجل إسرائيل .
 - ٢٣ - حزب الوسط .
 - ٢٤ - قوة وأمل للأحياء الفقيرة .
 - ٢٥ - زعامة يهودية لإسرائيل .
- (*) ملحوظة : حتى نهاية شهر مارس قد تقرر بعض هذه الأحزاب ألا تخوض الانتخابات .

* الأحزاب القديمة (التي سجلت حتى ١٩٩٦) :

- ١ - حزب العمل الإسرائيلي .
- ٢ - الليكود - حركة قومية ليبرالية .
- ٣ - شينوى - حزب الوسط .
- ٤ - تسوميت - حركة الصهيونية المتجددة .
- ٥ - شاس - اتحاد السفارديم العالمى حفظه التوراة .
- ٦ - المفدال - الحزب الدينى القومى ، همزراحي وهابوغيل همزراحي .
- ٧ - أجودات إسرائيل - هستدروت اجود إسرائيل في إسرائيل .
- ٨ - أجودات هحرديم - ديجل هاتوراه (راية التوراة
- ٩ - الحزب الشيوعى الاسرائيلى .
- ١٠ - موليديت - حركة اتباع ارض اسرائيل والمنحدرين من حركة هتحياه .
- ١١ - مدع - الحزب الديمقراطى العربى .
- ١٢ - إسرائيل بعلياه - حزب المهاجرين الروس .
- ١٣ - الطريق الثالث .
- ١٤ - جيشر - حركة اجتماعية قومية .
- ١٥ - منظمة العمل الديمقراطى - رعم (اختصار) .
- ١٦ - الحركة العربية للتجديد .
- ١٧ - حقوق الرجل فى الاسرة - رعش (اختصار) .
- ١٨ - الحزب العربى الاسلامى .
- ١٩ - التحالف التقدمى .
- ٢٠ - حزب الاستيطان .
- ٢١ - أرباب المعاشات فى الكنيست .

إسرائيلي: شئون داخلية

هروب ذكي

هآرتس ٢٤ / ١ / ١٩٩٩

بقلم : حاييم بيثور

١,٥ مليار شيكل عام ١٩٩٧ إلى ١,٣٥ مليار شيكل عام ١٩٩٨، تم بيع المباني والأراضي الخاصة بالهستدروت كما أن شركة العاملين تدار بتكاسل نظرا لكساد سوق العقارات، وأيضا في أعقاب تخوف بيرتس والمحاسب شموئيل أفيطال من أن تحاول شركات المقاولات استغلال الأزمة المالية في الهستدروت من أجل شركاء عقارات بأثمان منخفضة. كذلك أسهمت في أزمة الهستدروت حقيقة أنها قد فشلت في تسويق نفسها. فحسب بياناتها، نجد أن عدد أعضائها لم يتغير منذ الانقلاب الذي أحدثه رامون عام ١٩٩٤ أي ٦٥٠ ألف عضو، وتبلغ تكاليف أجور العاملين بالهستدروت ٢٨ مليون شيكل شهريا، مقابل دخل شهري من رسوم العضوية يبلغ ٢١ مليون شيكل فقط. والنتيجة أن الهستدروت انضمت إلى سلسلة من أصحاب العمل غير القادرين على دفع أجور العاملين لديهم في مواعيدها. الهستدروت - تلك التي تقوم بمساومة أصحاب العمل حول الأجور - تنتقل هي نفسها إلى صف الذين يخرقون الأجور. وكان من بين الطرق التي فكر فيها زعماء الهستدروت، تسريع ٦٠٠ - ٦٥٠ من بين ١٦٠٠ عامل في الهستدروت ومجالس العاملين الإقليمية بدءا من أول يناير. ولكن هذا المشروع معطل لأن البنوك ليست على استعداد للموافقة للهستدروت على قرض قيمته ٩٠ مليون شيكل لدفع تعويضات الاقالة. إن الأزمة المالية في الهستدروت - وبخاصة عدم القدرة على معالجتها - تبرز أيضا ضعفها وعدم قدرتها على تحريك الأمور من أجل أعضائها. إن الهستدروت فعلا على طريق تحولها إلى اتحاد للنقابات. في جميع الأحوال، فإن بيرتس وأفيطال يؤمنان حاليا أقل مما كان في السابق بحيوية الهستدروت بوضعها الحالي وبفضلان الكنيست، الذي كانت الهستدروت تناضل ضد تدخله في شئون العمل. إنهما يخططان لهروب ذكي من السفينة التي تتأرجح، حتى لو ظلا يقومون بدور الريان حتى حين. المشكلة هي أنهما لم يحسنا إعداد خطة إنقاذ للسفينة نفسها.

في الاجتماع التأسيسي لحزب العاملين (عم احد - شعب واحد) الذي عقد يوم الخميس الماضي، أوضح رئيس الهستدروت، عضو الكنيست عامير بيرتس، لماذا قرر إنشاء حزب جديد، حيث قال "من أجل المحافظة على الأمان الشخصي للعاملين في عهد يريد فيه أصحاب العمل الاحتفاظ بالعاملين فوق سطح الماء بنقطة واحدة، لا يكفي الاعتماد على النقابة المهنية. مطلوب أيضا قدم أخرى، قدم برلمانية". لقد سبق للهستدروت واللجان أن دفعت إلى الكنيست ببعض المندوبين عنها، وأغلبهم من حزب العمل. وبمتابعة نشاطهم البرلماني يتضح أنه لا توجد علاقة ضرورية بين ماضي عضو الكنيست "كرجل الهستدروت" وبين نجاحه في تحقيق مصالح العاملين عبر الكنيست حاييم رامون وحاييم اورون ويعقوب شافى (الذي كان في الكنيست السابق) وافى يحزقئيل لم يكونوا أفضل خدام لمصالح العاملين عن مكسيم ليفي أو عانات ماثور مثلا.

لقد ظل بيرتس يفكر في خوض انتخابات الكنيست كرئيس لحزب العاملين منذ فترة طويلة، وكان ضمن دوافع قراره بإنشاء الحزب الجديد أنه إذا لم يفعل ذلك فسوف يفعل ذلك خصمه ومنافسه حاييم كاتس، الرئيس اللامع لنقابة العاملين في الصناعة الجوية، الذي سينافس على الكنيست بدلا منه بمساندة لجان شركة العال، ومطار بن جوريون والموانئ البحرية يمكن أن نصدق بيرتس عندما يقول أن السبب الحقيقي للمنافسة غير مرتبط بترتيبه في قائمة حزب العمل. يمكن أن نجد سبب قراره في جملته عن (القديمان المطلوبتان للعاملين) التي قالها. إن السبب ليس فقط التهديد من جانب كاتس، وإنما أساسا حقيقة أنه قلق جدا من الوضع الاقتصادي الصعب للهستدروت. في مارس ١٩٩٨ عشية التوقيع على صفقة العقارات الكبرى التي قامت بها الهستدروت (والتي لم تنفذ حتى الآن)، قال بيرتس بحماس أن الهستدروت سوف تتحول تدريجيا إلى "علبة حلوى". ولكن منذ ذلك الحين لم تتحسن حالة منظمة العمال الكبيرة. فقد انخفض العجز المتراكم من

الفجوة الطائفية في مجال الإسكان

تعرف باسم فترة "الهجرة الجماعية". وفي المقابل فقد شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ ارتفاع نسبة المهاجرين الذين قدموا من دول شمال افريقيا ، والذين تم تسكينهم في مدن التنمية الواقعة بالضواحي. أما الفترة الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ ، فقد شهدت تدنيا ملموسا في معدلات الهجرة الى اسرائيل. ويرى الباحثان أن التباين في مواعيد الهجرة الى اسرائيل خلق تباينا ملموسا في قدرات المهاجرين على الانخراط في البنية الاجتماعية الاقتصادية التي كانت آخذة في التشكل في تلك الفترة .

وفي حقيقة الامر فقد لعب الحظ في فترة "الهجرة الجماعية" دورا كبيرا في تحديد نسبة المعروض من الوحدات السكنية، إذ كان يوجد في ظل هذه الفترة عدد كبير من المنازل . وكان هذا الأمر نتيجة طبيعية لحالة الوفرة في المنازل ، تلك المنازل التي اضطر عرب إسرائيل لتركها مرغمين ، ويمكننا قول أن متوسط المعروض من الشقق كان يقدر آنذاك بأربعة وتسعين ألف وحدة سكنية . وقد تم في البدء توطین المهاجرين فيما يعرف باسم "المدن المختلطة" أي في المدن التي أقام فيها اليهود والعرب ، والتي كان من بينها : يافا وحيفا والقدس، وعكا ، ورام الله ، واللد . وأشار الباحثان الى حقيقة هامة مؤداها أن القرب من مراكز العمل في المدن الكبرى اسهم في ارتفاع معدل الطلب على الوحدات السكنية المهجورة التي تركها عرب اسرائيل آنذاك، ومن ثم فقد تولدت ظاهرة غزو المهاجرين على نحو غير قانوني لهذه الوحدات . وقد حقق بعض المهاجرين مكاسب طائلة من هذه الوحدات ، إذ أقدم بعضهم على تأجير بعض الغرف في منازلهم مقابل أجور باهظة .

ودامت ظاهرة السيطرة على الوحدات السكنية المهجورة حتى عام ١٩٤٩ ، وقد تم في إطارها تسكين ما يقرب من مائة وخمسين ألف مهاجر ، غير أن استمرار الهجرة الى اسرائيل في مطلع الخمسينيات استلزم إيجاد حلول أخرى تمثلت في نصب الخيام . وقد بدأت شركات الانشاء والتعمير الحكومية وفي مقدمتها "عميدار" في تلك الفترة في اقامة وحدات سكنية شعبية . وقد تأسست في وسط اسرائيل حتى عام ١٩٥٢ عدة أحياء سكنية شعبية.

وبالإضافة الى الموقع المميز الذي اقيمت فيه هذه الوحدات السكنية ، فقد نعم السكان الذين اقتنوا هذه الوحدات

لا يستطيع المرء أن ينكر وجود بعض الفروق الطائفية بين اليهود الاشكناز والشرقيين في مجالات التعليم ومستوى الدخول . وإذا كان يحلو للبعض الاختلاف بشأن المعدل الذي تتعامل به هذه الفروق فإنه لا خلاف حول أن وجودها يعد ملموسا في كافة المجالات . وقد كشف أحد البحوث التي تم إعدادها مؤخرا عن جانب جديد لهذه الفروق السائدة بين اليهود الاشكناز والشرقيين ، فأوضح البحث أن عدد ملاك الشقق في أوساط الاسرائيليين الذين من مواليد شمال افريقيا يعد أدنى من نظيره السائد في أوساط مواليد آسيا وأوروبا بنسبة ٢٠٪ . وعلاوة على هذا فإن قيمة الوحدات السكنية التي يقيم فيها الاسرائيليون الذين من مواليد افريقيا تعد أدنى من نظيرتها لدى من ولدوا في آسيا وأوروبا بنسبة ١٥٪ . ويرى البحث أن اسباب هذا التفاوت ترتبط بالفترة الزمنية التي قدم فيها المهاجرون الى اسرائيل ، فضلا عن انها تكمن في أن المهاجرين الذين قدموا من البلدان الافريقية تم توطينهم في مدن التنمية الواقعة بالضواحي .

ولا يفوتنا في هذا المقام ذكر انه قد قام بإعداد هذا البحث كل من "يوفال الملق" والبروفيسور "نوح لفين - ابشتاين" الاستاذ بجامعة تل أبيب، وقد نشر هذا البحث في العدد الأخير من مجلة "مجاموت" . وقد تمثلت اشكالية هذا البحث في تفسير أسباب وجود تلك الفروق بين اليهود الاشكناز والشرقيين الذين هاجروا الى اسرائيل خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٧٠ ، تلك الفروق المتمثلة في ارتفاع نسبة ملاك الشقق في اوساط الاشكناز في مقابل تدنيها في اوساط الشرقيين .

ويكاد يكون من المسلم به أن تملك المرء للوحدة السكنية يؤثر الى حد كبير على حياته الاجتماعية ، ونظرا لأن التملك يورث من جيل الى جيل فإنه يؤثر الى حد كبير على فرص الأجيال التالية في حق الانتفاع . وعلاوة على هذا الشق المستقبلي فإن تملك الوحدات السكنية يتيح للمرء فرصة الحفاظ على رؤوس أمواله ، فضلا عن أن التضخم في أسعار الشقق يسهم في تحقيق مكاسب طائلة .

وقد حرص الباحثان اللذان أعدا هذا البحث على تقسيم الفترة الزمنية التي تدفق فيها يهود البلدان المختلفة الى اسرائيل الى ثلاثة مراحل . ويرى الباحثان أن ٨٠٪ من مواليد أوروبا وآسيا تدفقوا الى اسرائيل في ظل الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ، تلك الفترة التي

بشروط ميسرة في الدفع.

وقد شهد خريف عام ١٩٥٢ تغير البنية العرقية للمهاجرين القادمين الى اسرائيل ، إذ تضاعفت منذ منتصف الخمسينيات قوة الهجرة من آسيا ، بل وتضاعفت حركة الهجرة من أوروبا الى حد ما ، وفي المقابل فقد تزايدت قوة حركة الهجرة من بلدان شمال افريقيا ، ويكفي هذا المجال معرفة أنه بينما شكل المهاجرون الذين قدموا من بلدان شمال افريقيا ٢٠٪ من المهاجرين الذين قدموا في اطار المرحلة المعروفة باسم مرحلة الهجرة الجماعية ، فقد شكل مهاجرو هذه البلدان في منتصف الخمسينيات ٥٠٪ من المهاجرين . وكان من بين نتائج هذا الوضع أن تعرض هؤلاء المهاجرين الى ظروف شديدة التباين عن تلك التي تعرض لها المهاجرون الأوائل . وكان من بين اسباب هذا الوضع أن الدولة في منتصف الخمسينيات كانت أكثر سيطرة على موضوع السكان المهاجرين ، فضلاً عن أن الظروف الديموغرافية والاقتصادية في تلك الفترة كانت أكثر تبايناً عما كانت عليه فيما مضى ، ناهيك عن أن الدولة حرصت في عقد الخمسينيات على تطبيق تلك البرامج والخطط التي وضعتها نصب عينها والتي كانت ترمي الى عدم تركز السكان في منطقة بعينها .

وانتهجت الحكومة الاسرائيلية منذ عام ١٩٥٢ سياسية توطين المهاجرين في مدن التنمية الواقعة في الضواحي ، ومن هنا فقد تم توطين حوالي ٤٦٪ من مهاجري شمال افريقيا الذين تدفقوا على اسرائيل خلال أعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٩ في هذه المدن . وأشار الباحثان في دراستهما الى أن مواليد أوروبا ، تميزوا ولأسباب لم تدرس بعد ، بقدرة مذهلة على التنقل من مكان الى آخر مقارنة بالمهاجرين الذين من مواليد شمال افريقيا ، ومن هنا فقد استقر معظم المهاجرين الذين من مواليد أوروبا في المنطقة الوسطى بإسرائيل . وأشار الباحثان ايضاً الى أن البحوث التي ستهتم بدراسة طبيعة أداء المؤسسات التي تولت مسؤولية استيعاب المهاجرين ، والهيئات الاجتماعية الخاصة بالمهاجرين ، بل وبدراسة النهج الذي تم اتباعه عند توزيع الأموال التي قدمتها ألمانيا لاسرائيل تعويضاً عما ارتكبته في عهد النازي ضد اليهود كل ذلك سيسهم كثيراً في التعرف على طبيعة الفروق الاجتماعية السائدة بين اليهود الاشكناز والشرقيين .

وقد استشهد الباحثان في سياق دراستهما ببحث آخر كان قد كشف أن المهاجرين اليهود الذين قدموا من رومانيا في عقد الخمسينيات نعموا أكثر من يهود المغرب الذين أقاموا آنذاك في الخيام بحق اختيار الأماكن التي يفضلون الإقامة فيها . وتوضح هذه الشهادات أن الحكومة لعبت دوراً

رئيسياً في خلق فروق بين اليهود الاشكناز والشرقيين في مجال الإسكان . ويجب ألا يفوتنا هنا الإشارة الى أن القرارات التي اتخذتها الحكومة بشأن التقليل من مساحات الأراضي المخصصة للبناء ، وإقدامها على سن قانون "حماية المالك" الذي قلل من عدد الشقق المعروضة للايجار ، فضلاً عن توفيرها لقروض عقارية مناسبة اسهمت في ارتفاع اسعار الوحدات السكنية ، الأمر الذي أدى الى خلق ظروف ساعدت على اتساع الهوة بين الاشكناز والشرقيين في مجال الإسكان . ومن الواضح بالطبع أنه كان لهذه العوامل تأثير على فرص تملك المرء للوحدات السكنية.

وقد وجد الباحثان على ضوء معطيات الجهاز المركزي للإحصاء أن فرص المقيمين في مدن التنمية في تملك وحدة سكنية تمثل ٧٠٪ من فرص تملك ذات الوحدة في أوساط من يقيمون في وسط اسرائيل . وقد كانت فرص المهاجرين الذين قدموا الى اسرائيل خلال أعوام ١٩٥٣ - ١٩٦٠ في تملك شقة أدنى بنسبة ٢٠٪ من نظيرتها في أوساط المهاجرين الذين قدموا خلال أعوام ١٩٤٧ - ١٩٥٢ . أما المهاجرون الذين قدموا خلال أعوام ١٩٦١ - ١٩٧٠ ، فقد كانت فرصهم في تملك وحدة سكنية أدنى بنسبة ٤٠٪ من الفرص التي توافرت لدى المهاجرين الذين قدموا في إطار موجة "الهجرة الجماعية".

وتؤكد نتائج البحث أنه من الضروري التمييز بين مواليد شمال افريقيا وبين مواليد آسيا ، حيث إنه بالرغم من وجود العديد من أوجه التشابه فيما بينهم على أصعدة الثقافة ، ومتوسط الدخل إلا أن عدد ملاك الوحدات السكنية في أوساط مهاجري آسيا يكاد يكون قريباً من نظيره في أوساط أوروبا . ويرى الباحثان أن أسباب هذه الظاهرة تكمن في أن يهود آسيا هاجروا الى اسرائيل في ذات الفترة التي هاجر فيها اليهود الاشكناز مما أسهم في التقليل من هوة الفجوة فيما بينهما .

ولا يبشر هذا البحث بأن الفجوات السائدة في المجال الاجتماعي بين اليهود الشرقيين والاشكناز أخذت في الاندثار ، فقد أشار الباحثان الى أنه من شأن الارتفاع المستمر في أسعار الوحدات السكنية أن يؤدي الى ازدياد ملاك الشقق الاشكناز ثراءً ، الأمر الذي سيزيد من حدة الهوة الاقتصادية بين اليهود الاشكناز والشرقيين . وإذا افترضنا في هذا المجال اندثار الهوة السائدة بين الطرفين في مجالات التعليم والعمل والدخل فسيكون للهوة السائدة في مجال امتلاك الشقق تأثير على الأجيال القادمة ، ولاشك في أنه من شأن توريث الوحدات السكنية الاسهام في تزايد حدة الفروق الاجتماعية .

هل ستختفى الفجوة الطائفية في عام ٢٠١٢ ؟ ■

ذكر الدكتور "مبخا رازنيل" في تلك الدراسة التي نشرها خلال العام الماضي في مجلة "مجاموت" أنه من الصعوبة بمكان أن يطرح المرء رؤية قاطعة حاسمة عند تناوله للقضايا، وأن هذه الصعوبة تزداد إحكاماً وتعقيداً عند قوله أن الفجوات الطائفية السائدة بين التلاميذ الاشكناز وإخوانهم من اليهود الشرقيين ستندثر في غضون خمسة عشر عاماً، وقد تعرض ما قاله د. "رازنيل" إلى انتقادات بالغة الحدة، تلك الانتقادات التي وجدت صدى لها في العدد الأخير من مجلة "مجاموت" الذي صدر عن معهد "سالير". وكما يبدو فما زال الجدل المثار بشأن القضية الطائفية قائماً.

وكان د. "رازنيل" قد زعم في دراسته أن الفجوة الطائفية في مجال التعليم آخذة في التضاؤل بمعدل سنوي يقدر بـ ٢٪، ويرى "رازنيل" أنه إذا دام الوضع على ما هو عليه فسببتم القضاء على الفجوة الطائفية كلية في غضون خمسة عشر عاماً أي في عام ٢٠١٢. ويبرهن الباحث صحة موقفه بقوله أن ٩٠٪ من التلاميذ الاشكناز والشرقيين متساوون في منجزاتهم التعليمية. ومن المعروف أن د. "رازنيل" لم يتوصل إلى هذه النتيجة إلا على ضوء تقييمه لسبعة عشر بحثاً كان قد تم إعدادها خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٢، تلك البحوث التي رصدت الفروق السائدة في المجال الدراسي بين التلاميذ الاشكناز والشرقيين.

وقد أثارت تلك الرؤى التي طرحها د. "رازنيل" ردود أفعال بالغة الحدة، فقد أجمع عدد كبير من الباحثين مثل د. "يوسف دهان" الأستاذ بالجامعة المفتوحة، ود. "يوسف يونان" الأستاذ بجامعة بئر سبع، وكل من د. اسحاق سبورتا و"يهودا سنهاف" الاستاذان بجامعة تل أبيب أن البحث الذي أعده د. "رازنيل" اعتمد على معايير واهية وأن بحثه تشويه أخطاء منهجية جسيمة يأتي في مقدمتها عدم متابعته لأحدث التقارير الهامة في هذا المجال وفي اكتفائه بطرح ادعاءات سطحية، ومقولات لا تخلو من التعميم. وقد تجلّت هذه العيوب في كافة أوجه البحث.

وقد وجه الباحثون الذين سبقوا الإشارة إليهم انتقادات حادة لذلك الزعم الذي طرحه "رازنيل" والذي مفاده أن الفجوات الطائفية السائدة في مجال التعليم آخذة في التضاؤل بمعدل سنوي يقدر بـ ٢٪، ويرى هؤلاء الباحثون أنه لو تم اتباع نهج آخر في تقسيم هذه الفترة الزمنية التي يغطيها البحث فإننا سنتوصل إلى نتائج مختلفة، وأن رازنيل يدمج بين معايير ومعطيات متباينة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للفرضيات التي من الممكن أن يقوم عليها أي تحليل. وكان من بين الانتقادات التي وجهت إلى بحثه أيضاً أنه كان يعتمد على أخذ متوسط درجات الاختبارات المختلفة مثل اختباري المعلومات وفهم النصوص، فجاء في ذلك المقال الذي تضمن

الانتقادات "من الوارد أن نفترض في هذا المقام أنه توجد ثمة خصوصية في هذه الفروق".

ورأى هؤلاء الباحثون أن أي تحليل حقيقي يستلزم أخذ عينات من جماعات متشابهة فيما بينها، وإلا فليس هناك أي دليل على الفجوات الطائفية. وكان من بين النقاط التي أكد عليها الباحثون أن عوامل التأثير قد تتمثل في السن، ومحل الإقامة، والمدرسة. وقد أجمع من وجهوا الانتقادات على أن رازنيل ارتكب خطأ جسيماً حينما لم يوضح مدى التجانس السائد بين مجموع التلاميذ الشرقيين الذين شملتهم دراسته.

وفيما يتعلق بالبحوث التي اعتمد عليها "رازنيل" في دراسته الخاصة باندثار الفجوة الطائفية بين التلاميذ الاشكناز والشرقيين فإنها تنطرق إلى مرحلة التعليم الابتدائي، ومع هذا فلم تحل هذه الحقيقة دون إقدام "رازنيل" على قول أن الفجوة الطائفية اندثرت كلية في مجال التعليم، وأن الفجوة الطائفية لم تعد ذات أية دلالة.

ورأى منتقدو "رازنيل" أن رؤية الباحث تتسم بكونها رؤية محدودة للغاية إن لم تكن مفجعة، خاصة أن مفهوم الفجوة الطائفية بعد مفهوما اجتماعياً تنطوي في إطاره أعداد عديدة تتعلق بالأيديولوجية، والسياسة والاقتصاد وسوق العمل، والثقافة والأدب والسينما وغيرها من المجالات، وأضاف هؤلاء الباحثون "لقد تسرع رازنيل في استنتاجاته الخاصة باندثار الفجوة الطائفية في مجال التعليم، خاصة أنه اكتفى في دراسته بالمقارنة بين المستوى الدراسي للتلاميذ الاشكناز والسفارديم في المدارس الثانوية، وهل يعقل أن يستدل المرء على القضاء على العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية من حقيقة تواجد عدد كبير من الفنانين الزنوج في مجال الغناء. إن رازنيل لم يتحل بالحذر عند تحليله للمعطيات، وقد كان من الأحرى أن يحذر القراء من مغبة التعميمات.

وعند وضع المبررات الإحصائية المعقدة جانباً نجد أن "رازنيل" استدلل على مصداقية تصورات من حقيقة أن السياسة التي تنتهجها وزارة التعليم الإسرائيلية أصبحت لا تهتم بالقضاء على الفجوات الطائفية قدر اهتمامها بتمكين الطلاب المتدينين دراسياً من أن يلحقوا بركب الطلاب الذين يتمتعون بمستوى دراسي متوسط. ومع هذا فلم تلق هذه الروية قبول الباحثين سالفى الذكر إذ وصفوها بأنها تعد رؤية ساذجة، وعلقوا عليهم بقولهم "من الواضح أن فكر رازنيل يتسم بالاضطراب، بل إنه لا يفرق بين العلة والمعلول، فبدلاً من الوقوف على الأسباب التي دعت وزارة التعليم للتخلي عن سياسة القضاء على الفروق الطائفية فإنه يكتفى بتأمل البرامج التعليمية التي تقرها وزارة التعليم، وبالتعرف على ميزانياتها. ومن الواضح أن رازنيل يرى أن وزارة التعليم

فوق الشبهات ، وأن نهجها في العمل يقوم على معرفة كاملة بالحقائق ، وأنها ترصد الميزانيات على ضوء ما يتوافر لديها من معايير تتسم بالجدية والموضوعية ، وأن تلك المعايير لا تخضع لأية مؤثرات سياسية أو أيديولوجية وأنها تهتم بمجمل الاطفال دون النظر الى أية فروق حزبية أو طائفية أو قومية. وكتب الباحثون في اطار انتقاداتهم انه من شأن هذا المنطق ان يقود المرء الى استنتاجات غريبة بشأن كل ما يتعلق بوجود فجوات دراسية بين التلاميذ البدو وبين التلاميذ اليهود . وعند تبني المرء لهذا النهج يتبين له أن المنجزات الدراسية للتلاميذ البدو لا تقل عن نظيراتها لدى التلاميذ اليهود ، وأن البدو لم يتعرضوا الى أى نوع من الظلم أو الاضطهاد ، وأن اسباب تخصيص المزيد من الموارد للتلاميذ اليهود تكمن في أن منجزاتهم الدراسية أدنى من منجزات البدو". وانتقد هؤلاء الباحثون ايضا ذلك التفسير الاجتماعي الذي طرحه رازنيل في سياق حديثه عن اندثار الفجوة الطائفية ، فكان رازنيل قد ذكر في دراسته "إن الآباء الذين وصلوا الى مستوى رفيع من التعليم أو الذين يشغلون مناصب رفيعة يكرسون وقتا محدودا لأطفالهم ، وفي المقابل فإنه من الوارد أن يخصص الآباء الذين لا يتمتعون بذات المزايا مزيدا من الوقت لأبنائهم . ولم تحظ هذه الرؤية إلا بانتقادات حادة، فذكر أصحاب الانتقادات "إن رازنيل يرى أن أبناء العاطلين

عن العمل وذوى الاجور المنخفضة ينعمون بأوقات الفراغ الخاصة بأبنائهم ، ومن ثم فإنهم يتفوقون مع مضي الوقت على أولئك التلاميذ الذين ينتمون الى الطبقات الشريفة ماديا وفكريا . ووفقا لهذا المنطق فمن الأخرى ان تولى الدولة مزيدا من الاهتمام لاطفال اساتذة الجامعة لتعويضهم عما يتعرضون له من ظلم واضطهاد".

ولم تثر هذه الانتقادات غضب رازنيل ، فنشر تعقيبا جاء فيه "إن النهج الذي اتبعته في دراستي نهج صائب ، ونظرا لأن الدراسة اهتمت بالتعرف على الفجوات الطائفية السائدة في مجال المنجزات على نحو عام ، فمن الضروري ان تتجاهل بعض الفروق الأخرى". وقد رفض رازنيل التسليم بما قاله المنتقدون بشأن أن السياسة التي تنتهجها وزارة التعليم لا تعد مؤشرا على اندثار الفجوات الطائفية ، وزعم ان آراءه التي أدلى بها قد أخرجت من سياقها الطبيعي ، وأن كل ما كان يصبو اليه في دراسته لم يتعد حدود إظهار ان هذه الفجوات لم تصبح بمثابة القضية العامة التي تؤرق مضاجع البعض.

وقد طرح رازنيل في مقاله بعض التكهينات الجديدة ، فقد ذكر وعلى ضوء معطيات الجهاز المركزي للإحصاء فإن الفجوات السائدة بين الاشكناز والشرقيين ممن ينتمون الى الجيل الثاني (أى الذين ولد أبائهم في أوروبا وأمريكا أو آسيا وأفريقيا) ستندثر في غضون ستة وثلاثين عاما ، أى في عام ٢٠٣٧.

أمن مع طوق أمني

هاتشوفيه ١ / ٢ / ١٩٩٩

بقلم موشيه ايشون

المجلس دافيد عفرى قائد سلاح الطيران ، ومؤخرا المستشار الخاص لشئون الأمن. وحتى الذين يتحفظون من وجود مجلس لشئون الأمن يعترفون بأن دافيد عفرى هو الرجل المناسب لشغل هذا المنصب .

وفي هذه المرحلة - نحن بصدد إقامة البنية الأساسية فحسب - ومن السابق لأوانه أن نتطرق الى الدور الذى سيلقى على عاتق هذا المجلس. ويجب أن نعرف أن دافيد عفرى سوف يجد صعوبة فى هذه المرحلة لعرض خطة عمل مفصلة. ولم يبق إذن إلا أن نقدم له الدعم على أمل أن ينجح فى إقامة هذه المؤسسة بصورة مناسبة، وبحيث لا يصيب أولئك الذين يعلقون عليه آمالا كبيرة بخيبة الأمل . وهذه المرة ، ليس رئيس الوزراء فقط هو الذى يقف الى جانبه ولكن أيضا وزير الدفاع الذى يؤيد إقامة مجلس الأمن القومى .

ومن بين الأسئلة التى طرحت : ماهى الصلاحيات التى ستمنح لهذا المجلس ؟ وهل هى صلاحيات استشارية فحسب ؟ أم صلاحيات عملية أيضا ؟ وحتى الآن لا توجد ردود قاطعة على هذه الاسئلة . وهناك من يميل الى الحد من صلاحيات المجلس وتصويره على أنه مجلس استشارى فحسب منذ البداية. بينما يدعى الآخرون أن الاستشارات التى سيقدمها المجلس ستكون

فى نهاية الأمر تم تشكيل مجلس الأمن القومى ، وقد سبق ولادة هذا المجلس الام مخاض شديدة . ولم يكن من السهل الحصول على موافقة وزراء الدفاع ، وربما يكون قد ساورهم خوف من أن يتحول هذا المجلس الى مؤسسة ، الأمر الذى يؤدي الى تقليص صلاحياتهم . وفى واقع الأمر لم يكن هناك فرق بين الوزراء الذين ينتمون الى المعسكر القومى وأولئك الذين ينتمون الى معسكر اليسار ، حيث أن هؤلاء وأولئك أعربوا عن تحفظهم من فكرة إقامة مجلسى للأمن القومى . واعتراضهم هو الذى تسبب فى تأجيل إقامة المجلس على الرغم من وجود لجنتين رسميتين - الأولى درست أداء جهاز الدفاع فى حرب عيد الغفران والأخرى كلفت بدراسة بعض الأمور التى وقعت إبان حرب سلام الجليل - قد أوصتا بإقامة هذا المجلس . وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى أن وزير الدفاع اسحاق موردهاى الذى أقيىل - لم يكن على استعداد للموافقة على إقامة مجلس الأمن القومى ، حيث أكد أن مثل هذا المجلس سوف يؤثر على الأداء السليم لجهاز الدفاع .

وعند تعيين موشيه ارينز فى منصب وزير الدفاع - وجد رئيس الوزراء أن هذا هو الوقت المناسب لتطبيق وتنفيذ التوصيات بشأن إقامة مجلس الأمن القومى . ووضع على رأس هذا

فعالة وعملية بما يترتب على ذلك من آثار .
وفي حقيقة الأمر ليس من السهل تحديد صلاحيات مجلس الأمن القومي، خاصة ونحن بصدد "مؤسسة جديدة" لم نعرف مثيل لها منذ خمسين عاما ومنذ إقامة دولة إسرائيل .
والأكثر من ذلك ليس هناك غمط واحد لأداء المجالس من هذا النوع في الساحة الدولية . ففي الدول التي يوجد فيها مجالس من هذا القبيل نجد أن أداء ودور كل مجلس يختلف عن الآخر .
ففي بعض الدول نجد أن هذه المجالس ذات صلاحيات محدودة وأن دورها يقتصر على تقديم المشورة لرئيس الوزراء . فحسب .
وهناك دول أخرى تحظى فيها هذه المجالس بصلاحيات أوسع مثل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الدول الأخرى على الساحة الدولية، ومن الصعب إذن تحديد كيفية عمل مجلس الأمن القومي حيث أنه مازال في بداية طريقه . وعلى الرغم من ذلك فإن هناك أساسا يجعلنا نعتقد أن النموذج الأمريكي هو الذي يجذب رئيس المجلس الجديد دافيد عفرى . وعلى الرغم من أنه - حسب أسلوب ونظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر الرئيس هو آخر من يصدر القرارات وليس مطلوبا منه أن يتشاور مع أي جهة من الجهات عند إصدار القرارات ، إلا أن هناك مغزى خاصا لمستشار شئون الأمن القومي، حيث أنه ينتمي إلى الطاقم الرائد في كل ما يتصل بالقضايا المتعلقة بالأمن في الساحة السياسية والدولية .
ولكننا نفترض أن نظام الحكم في إسرائيل يختلف عن نظام الحكم الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية . وهناك سؤال آخر وهو : ما هي الجهة التي سيرسل لها مجلس الأمن القومي المشورة، هل الحكومة أم رئيس الحكومة؟ وبالإضافة إلى ذلك ، هل لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست ستوافق على إرسال تقاريرها إلى هذا المجلس ؟
وهناك سؤال آخر وهو . هل سيصدر المجلس تقديرات أمنية

بصورة دورية يمكن للجماهير العريضة أن تتطلع عليها ؟
أعتقد أن الاسئلة التي طرحت سلفا وأسئلة كثيرة غيرها تتضغ الآن مع تكوين مجلس الأمن القومي . وأعتقد أن رئيس المجلس دافيد عفرى يسعى إلى إيجاد ردود قاطعة على كل هذه الاسئلة التي طرحت مع تطبيق القرار الخاص بإقامة مجلس الأمن القومي .
وفي واقع الأمر فإن هذا التوضيح من جانب رئيس المجلس يعتبر شرطا مسبقا لأداء هذا المجلس لدوره وبخاصة في لعب الدور الذي كلف به . وكما هو معروف فإن المهمة ليست سهلة بأي حال من الأحوال . ويبدو أن الجميع يعترفون بأن المجلس سوف يقابل بصعوبات ليست قليلة في بداية طريقه . وجزء من هذه الصعوبات ينبع مما يسمى "مخاض الولادة" وجزء آخر غير متوقع مسبقا من جانب أولئك الذين لم يباركوا تشكيل المجلس ويدخلوا كل ما في وسعهم من أجل منع تشكيله . هذا على الرغم من حقيقة أن هناك لجنتين رسميتين هامتين للغاية برئاسة قاضي المحكمة العليا قد أوصيتا بتشكيل المجلس وأكدت أن احتياجات الأمن الخاصة لإسرائيل تستلزم إقامة مؤسسة من هذا النوع من أجل إضافة عين فاحصة أخرى للمصالح الأمنية لدولة إسرائيل .
واعتبارا من الآن يمكن أن نبارك الوليد الجديد ولا يبق إلا أن نأمل في أن يكون لمجلس الأمن القومي الجديد أعين ثاقبة لأن إسرائيل ينقصها شيء من هذا القبيل . . ليس فقط منذ عشية حرب عيد الغفران ، ولكن قبل ذلك بكثير . ونود أن نذكر أن عملية سلام الجليل قد تحولت بمرور الوقت إلى حرب مستمرة منذ أكثر من عشر سنوات على الحدود الشمالية لدولة إسرائيل، وربما لو كان مجلس الأمن القومي قائما قبل ذلك لما حدث ما حدث .
والآن يعترف الجميع بأن إسرائيل في حاجة إلى الأمن مع وجود طوق أمني .

"مجلس الأمن القومي" :

كيف سيقدم عفرى العون لنتنياهو ؟

هآرتس ٣١ / ١ / ١٩٩٩
بقلم : أمنون بارزيلي

يقول عفرى (حتى يؤدي مجلس الأمن القومي عمله ، يجب وضع لوائح واضحة) والقانون لا يحدد وضع مستشار الأمن القومي . فرئيسا الموساد وجهاز الأمن العام وكذلك المخابرات العسكرية غير مطالبين بأن يقدموا له تقارير ، وطبقا لعلاقات القوى في الكنيست لا توجد فرصة لتعديل القانون حتى تنتهي الانتخابات . إذن كل شيء يتعلق بمسألة هل وزير الدفاع موشى ارينز ووزير الخارجية إيريل شارون يريدان مساعدة رئيس الوزراء . إن عفرى على قناعة بأن مثل هذا المجلس مطلوب ، ولكن ليس هناك تأكيد بأنه

(إن الظروف ليست مواتية بالنسبة لي) صرح بذلك اللواء احتياط دافيد عفرى ، عندما سئل عن تعيينه مستشارا للأمن القومي لرئيس الوزراء .
إنه يدرك أن توقيت التعيين - قبل الانتخابات بأربعة شهور - يعتبر مشكلة . كذلك بسبب المزاغم بأنه بموافقته على ترأس طاقم تشكيل مجلس الأمن القومي قد أصبح شريكا في لعبة سياسية، وبخاصة لأنه لا يبدو أن الجدول الزمني السياسي المضغوط حتى الانتخابات سوف يتيح وقتا كافيا لتشكيل مثل هذا المجلس .

يمكن تشكيل هذا المجلس بعد الانتخابات . يبدو أن طاقم التشكيل سيكون صغيرا ، وطبقا لما ظهر في اليومين الأخيرين ، فسوف يضم هذا الفريق أتباع نتنياهو ومستولى وزارة الدفاع الذين يرأسهم عفرى . من جانب نتنياهو فإن المرشحين هم مستشاره السياسى ، د . عوزى اراد ، وسكرتيره العسكري العميد د . شمعون شايبيرا . وكان اراد قد شكل فريقا اهتم بعلاقات روسيا وإيران وفريقا للمسألة العراقية ، لينضما الى المجلس ويقوم شايبيرا بالتنسيق بين رئيس الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية ، بما في ذلك الموساد وجهاز الأمن العام .

وسيحضر عفرى معه مساعده ، شماى ريبورت ، وقد طلب ان يضم ايضا رئيس فرع الرقابة على السلاح بوزارة الدفاع ، البروفيسور ايلى لويتا . وموضوع هل سيأخذ لويتا معه الى المجلس قضية الرقابة على السلاح - اى سيسحبها من ايدى وزارة الدفاع - هو موضوع حساس . كذلك يعتبر لويتا الروح الحية في ورشة تحديث النظرية الأمنية ، والتي يرأسها دافيد عفرى ايضا . سيضطر نتنياهو وإيرنز أن يتفقا فيما بينهما ، هل من الضروري فى تلك المرحلة من أعمال الورشة تعيين رئيس جديد للجنة .

لو قررا أنه ليس ضروريا ، فإن تحديث النظرية الأمنية سوف يحول أيضا الى مسئولية مستشار الأمن القومى . وفى مرحلة متأخرة أكثر سيتم ايضا ضم اللواء احتياط مائير دجان ، ومعه وحدة مكافحة الارهاب الى مجلس الأمن القومى .

فى الشهر الأول سوف يتم بلورة الهيكل التنظيمى وأساليب عمل مجلس الأمن القومى ، وبعد أن تنتهى عملية التشكيل سيتحول فريق عفرى الصغير الى مجلس . ربما هذا هو الدرس الرئيسى من التجربة السابقة وغير الناجحة لنتنياهو وعفرى . منذ عامين ونصف لإنشاء مثل هذه الهيئة كانت الخطة التى عرضها عفرى على نتنياهو فى صيف ١٩٩٦ مظهرية ، والشكل المقترح حاليا يقوم على التكامل بين الوزارات الحكومية ، فسوف يعمل عفرى ورجاله عن طريق هيئات وزارية ، أما المجلس فسيكون مضغوطا .

أيضا فى عام ١٩٩٦ قام نتنياهو بتعيين عفرى مستشارا للأمن القومى فى فترة معقدة . لقد حاول آنذاك أن يخلق حقيقة تامة وهى أن هذا المنصب قد عرض على عفرى ، وكان وقتها مديرا عاما لوزارة الدفاع قبل ان يتولى اسحاق موردخاى منصبه كوزير للدفاع ، وطلب عفرى من رئيس الموساد ، دانى ياتوم ، أن يسمح لرئيس فرع الابحاث ، الدكتور عوزى اراد ، أن يعاونه فى بلورة البرامج .

وقد ذهل موردخاى من عمق اقتطاع صلاحيات وزارته ووضع نهاية لهذه الخطة . بعد ذلك قام بتسريح عفرى - بناء على طلبه - من منصب مدير عام الوزارة وعينه كمساعد الأول ، وهكذا دارت اليه العجلة . فقد تم إنشاء مجلس للأمن القومى برئاسة عفرى تحت الرعاية الفعلية لوزارة الدفاع .

وقد حظى عفرى بوضعه المتميز فى أعقاب مؤتمر مدريد .

فقد قرر رئيس الوزراء اسحاق شامير ووزير الدفاع موشى ارينز تعيين مدير عام وزارة الدفاع عفرى رئيسا للجنة الرقابة على السلاح ، وهى أهم لجنة فى اللجان الخمس التى شكلت فى إطار المحادثات متعددة الأطراف . هذه اللجنة التى تتناول المعاهدات الدولية ، والنزاعات الاقليمية ، والقضايا المرتبطة بالأسلحة النووية والصواريخ أرض - أرض ، تعتبر من أسس مجلس الأمن القومى . وقد حظى عفرى بوضعه الخاص فى نفس وقت تعديل قانون تأسيس الحكومة وتشكيل لجنة وزارية للأمن القومى عام ١٩٩١ .

وقد حددت إحدى الفقرات التى تم تعديلها أنه (سيكون للحكومة فريق يشكله ويستخدمه رئيس الوزراء ، للمشورة الفنية الدائمة فى مجالات الأمن القومى) .

وكان شامير قد شكل فريق الأمن القومى برئاسة الدكتور اسحاق رافيد من هيئة تطوير الاسلحة (رفائيل) . بعد ذلك قام اسحاق رافيد بتعيين حاييم إسا . وقد قام رافيد وإسا بعمل أبحاث ووضع أوراق موقف ، إلا أن الاثنين كانا فى نهاية الأمر بلا أى نفوذ . وقد ترك إسا المنصب عام ١٩٩٤ ، ومن وقتها لم يتم تعيين أى شخص آخر بدلا منه .

يقول عفرى (لقد اعترف رافيد بأهمية هيئة للأمن القومى ، ولكن لم يكن فى حاجة لمستشار للأمن القومى لسبب واحد - وهو أن رافيد نفسه كان مستشار الأمن القومى) . فى عهد رافيد كرئيس للوزراء ، فى السنوات ٩٢ - ١٩٩٥ ، اتسع نفوذ عفرى فى كل ما يتعلق بعملية السلام . وقد أراد رافيد أن يسد الطريق على وزير الخارجية شيمون بيريز ، فقام بتوسيع مجالات نشاط عفرى . مع تقدم عملية السلام ، وخاصة بعد اتفاقيات اوسلو وتوقيع اتفاقية السلام مع الاردن ، سيطر عفرى بالفعل على علاقات إسرائيل الاستراتيجية .

يريد بنيامين نتنياهو أن يعرض فى الشهور القادمة انجازات فى مجال التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتفنيد زعم ايهود باراك بأنه فى عهده أضبرت العلاقات مع الولايات المتحدة . لذلك فهو فى حاجة الى عفرى ، ذو العلاقات والوضع الخاص داخل المؤسسة العسكرية فى إسرائيل وكذلك لدى الادارة الامريكية . وسوف يعمل عفرى من مكتب رئيس الوزراء ، وليس من وزارة الدفاع ، وسوف يسلط الأضواء على نتنياهو ، ويصور هذا الانجاز على أنه إنجاز هو .

فى الاسبوع القادم سيزور عفرى واشنطن فى أول مهمة له كمستشار للأمن القومى لرئيس الوزراء . سيرأس عفرى وفدا إسرائيليا يبحث قضيتين : زيادة القدرة الدفاعية والردع لدى إسرائيل فى مواجهة أخطار الاسلحة غير التقليدية وصواريخ أرض - أرض ، وإعادة ترتيب الأطر التى سادت حتى الآن ، فى إطار العلاقات الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة .

وقد وزع مكتب رئيس الوزراء فى المؤتمر الصحفى الذى أعلن فيه عن تعيين عفرى مذكرة التفاهم الاستراتيجية التى وقع عليها الرئيس الأمريكى كلينتون ورئيس الوزراء

إسرائيل / تركيا

هآرتس
١٧ / ٢ / ١٩٩٩
بقلم : يوسى ملمان

خبراء اسرائيليون ساعدوا تركيا في مكافحة المتمردين الأكراد

تقول هذه الأنباء ، ان اجهزة المخابرات الاسرائيلية قد استخدمت الاجهزة الالكترونية في التقاط المحادثات وتعقب مسار الطائرات التي استقلها في تلك الفترة ، في محاولة العثور على دولة تمنحه حق اللجوء السياسى . وكانت المعلومات المتجمعة تبلغ الى المخابرات التركية .

كذلك تناقلت اجهزة الاعلام الدولية تكهنات بأن المخابرات الاسرائيلية ، التي على علاقة وثيقة جدا مع ادارة الرئيس الكينى اراب موى، قد نصحت كينيا بتسليم الزعيم الكردى للاتراك .

وتقول مصادر اجنبية ، ان هذا التعاون الوثيق بين الموساد وبين جهاز المخابرات الوطنى التركى يرجع الى اربعين عاما مضت ، منذ الخمسينات . وتضيف هذه المصادر ، ان جهازى المخابرات وقعا على اتفاق انضم اليه ايضا جهاز السافاك - الايرانى - فى عهد حكم الشاه . فى اطار هذا الاتفاق كان قادة

اتهم متحدثون اكراد ، اسرائيل بمساعدة تركيا فى عملية نقل زعيم المنظمة الكردية ، عبد الله اوجلان ، من كينيا الى تركيا . اتخذت اسرائيل قرارا بوضع مندوبياتها فى العالم فى حالة تأهب ، وذلك بعد أن تم التشاور ما بين المؤسسة العسكرية وأعلى المسؤولين بما فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو .

وقد نفى رئيس الوزراء والمتحدث باسم وزارة الخارجية مزاعم المتحدثين الاكراد والأنباء التي ترددت أمس ، وأكدوا انه لم يكن لاسرائيل اى دور فى القضية . وقد ظهرت هذه الاتهامات ضد اسرائيل نظرا للتعاون الأمنى والاستخبارى الوثيق بين اسرائيل وتركيا وبين اسرائيل وكينيا . طبقا لهذه الأنباء، فقد ساعدت اجهزة المخابرات الاسرائيلية فى تعقب تحركات اوجلان فى الشهور الاخيرة ، منذ ان طلب حق اللجوء السياسى فى ايطاليا ثم استبعد منها .

جهازى الموساد والأمن العام يلتقون عدة مرات سنويا مع نظراء اترك وإيرانيين وتبادلوا المعلومات وتقديرات الوضع حول ما يحدث فى الشرق الاوسط.

فى اطار هذا الاتفاق قام خبراء الموساد وجهاز الامن العام بتقديم العون للمخابرات التركية وتدريب افرادہ على اساليب التحقيق ، وزودتها بأجهزة التنصت وغيرها. بعد سقوط الشاة عام ١٩٧٩ الفى هذا الاتفاق ، ولكن بعد عدة سنوات من التدهور فى علاقات الدولتين ، تم استئناف التعاون الاستخبارى بين اسرائيل وتركيا . وقد تركز هذا التعاون فى السنوات الاخيرة على لقاءات سنوية بين كبار مسئولى اجهزة المخابرات فى الدولتين ، وقام خبراء اسرائيليين فى مجال مكافحة الارهاب بدعم الصراع التركى ضد عناصر حزب العمال الكردستانى . وقد قامت تركيا بتبنى اساليب الأمن الجارى المعمول بها على حدود اسرائيل، مثل الاسلاك الشائكة وأجهزة الاستشعار وبوريات مسلحة وألغام وغيرها، وذلك على حدود تركيا مع العراق وسوريا والمناطق الواقعة داخل اراضيها ولكنها تحت سيطرة حزب العمال الكردستانى .

وتقول مصادر اجنبية ، ان الموساد والمخابرات العسكرية الاسرائيلية قدما المساعدة فى جمع معلومات من انحاء العالم عن المنظمات الكردية، وقدموها الى المخابرات التركية . ومن بين مظاهر هذا التعاون الوثيق - حسبما ذكرت مصادر اجنبية - انه توجد بعثة كبيرة من الموساد فى تركيا. فى المقابل تلقت اسرائيل مساعدة من تركيا فى صورة متابعة ما يحدث فى سوريا.

وطبقا لنفس هذه المصادر ، تسمح تركيا لاسرائيل ، بإنشاء محطات تنصت فى اراضيها من أجل التقاط الاشارات السورية ، وتسمح لطائرات سلاح الطيران الاسرائيلى بالتدريب فى اراضيها والقيام بطلعات

استطلاع وتصوير فى اتجاه الاراضى السورية .

كذلك لدى الموساد بعثة هامة فى نيروبي - عاصمة كينيا - والتي تعتبر محطة اقليمية لكافة أنشطة الموساد فى القرن الافريقى . وقد زعمت مصادر اجنبية ان ادارة الرئيس دانيال اراب موى تحصل على النصح الدائم من مندوب الموساد فى كل ما يتعلق بالتصدى لأنشطة المنظمات الاسلامية ، بتحفيظ من السودان وإيران .

لقد اتاح التعاون الاسرائيلى الكينى فى الماضى للموساد تنفيذ عملية انقاذ الرهائن فى عنتيبي بلوغندا، فى يوليو ١٩٧٦ . فقد تسلل عملاء اسرائيليون ومنهم افراد من القوات الخاصة ، من كينيا الى اوغندا للقيام بأعمال استطلاع ومراقبة وجمع المعلومات . كذلك سمحت كينيا للطائرات الحربية الاسرائيلية - التى كانت فى طريقها لاسرائيل بعد انتهاء العملية - بالهبوط فى نيروبي للتزود بالوقود. وانتقاما من هذا التعاون قام فيما بعد عملاء الرئيس الاوغندى - عيذى امين - بوضع قنبلة فى طائرة بروس ماكينزى ، المستشار الخاص للرئيس الكينى آنذاك جومو كنياتا ، الذى كان يعتبر رجل الاتصال الكينى بالموساد .

رغم تعاون اسرائيل الوثيق مع الدولتين المتورطين فى قضية اوغلان ، فإنه من مصلحتها الواضحة عدم الدخول فى نزاع مع الاكراد .

(لماذا نفتح جبهة جديدة؟) . جاء هذا على لسان مسئولين كبار سابقين فى أجهزة المخابرات الاسرائيلية ، فى محاولة لتفسير الاعلان الرسمى بأن اسرائيل غير متورطة فى القضية . وقالوا (كان فى مقدور المخابرات التركية ان تقوم بالعمل بدون مساعدة اسرائيل).

إسرائيل / آسيا

هآرتس - الملحق الاسبوعي

٢ / ٥

تحقيق صحفي بقلم

أمنون بارزيلي

قصة العلاقات الدفاعية لإسرائيل مع الصين إختراق سور الصين

الوفد الإسرائيلي بأية وحدات تفتيش حدودية، أو جمركية، أو فحص للجوازات. ونهبت القافلة الصغيرة الطريق إلى العاصمة في سرعة بالغة، باتجاه بيت الضيافة الرسمي للحكومة الصينية. وهكذا بدأت العلاقات الدفاعية السرية بين الصين وإسرائيل.

بيجين يلقى قبلة:

قبل ذلك بسبعة شهور، في ١٨ مايو ١٩٧٨، زار رئيس الوزراء مناحم بيجين الصناعات الجوية في اللد. وكان في صحبته أيضاً وزير الدفاع عزرا فايتسمان، ونائبه مردخاي تسبوري والقادة العسكريون: العميد أفرايم بوران والعقيد إيلان تهيل. كان ذلك بعد عام ويوم واحد من التحول السياسي الأول في إسرائيل، وتجمعت وسائل الإعلام التي استشعرت أهمية الحدث في مكان امتلأ عن آخره. لقد توقف ١٠,٠٠٠ من عمال الشركة وتجمعوا في أحد المباني للاستماع إليه، واستغل بيجين هذه الفرصة جيداً.

ومما قاله رئيس الوزراء: «إن شعوباً كثيرة، أكبر منا، لا تستطيع أن تتفاخر بما تنتجه الصناعات الجوية في إسرائيل». قلبون فقط الذين استطاعوا الربط بين هذه الكلمات وما قيل قبل ذلك بوقت يسير في نطاق محدود وأكثر خصوصية. ففي حجرة الطعام بمبنى الإدارة التقى بيجين ورفاقه بمدير عام شركة الصناعات الجوية جبرائيل جيدور ورئيس مجلس الإدارة يسرائيل سحروف. واستعرض جيدور أمام الضيوف إنجازات الشركة واختراق منتجاتها لأكثر من أربعين دولة. استمع بيجين باهتمام ثم علق قائلاً: «سيد جيدور، ما قلته رائع. والنتائج التي حققتها باهرة ومؤثرة ولكن لو كنت تستطيع ادخال الصناعة الجوية إلى الصين».

واندهش أعضاء الإدارة المصغرة للصناعات الجوية. فالصين تعتبر خارج الحسبان. فحكومة إسرائيل كان لديها قائمة

قبل عشرين عاماً، في ٢٢ فبراير ١٩٧٩، وفي الساعة الثامنة صباحاً سحبت طائرة بوينج ٧٠٧ غير محددة الهوية من مسار جانبي في مطار بن جوريون، وفي غضون عدة دقائق حلقت في السماء. ولم يمر الإسرائيليون الثلاثون الذين حملتهم الطائرة بإجراءات التفتيش المعتادة. لقد كان مطلوباً أن تظل هويتهم القومية سرية: فقد جرى استبعاد كل ما يشير إلى إسرائيل، كما منعوا من الإفصاح للمقربين منهم ولأسرهم عن هدف رحلتهم.

وطارت الطائرة باتجاه الشرق. كانت تلك هي طائرة مدراء رجل الأعمال شاول آيزنبرج. وكان المسافرون على متنها أعضاء وفد وزارة الدفاع وكان الهدف المأمول من هذه الرحلة هو الصين الشعبية.

وفي ساعة متأخرة من الليل أُلغيت الطائرة من المطار الترانزيت الذي سبق تحديده، ومن ثم وصلت إلى بكين. لكن عملية الهبوط في المطار العسكري بضواحي العاصمة توقفت. فقد أورد برج المراقبة ظروفاً جوية صعبة وصلت فيها درجة الحرارة على الأرض ١٧ درجة تحت الصفر، وأدى الجليد الذي غطي المسار إلى صعوبة اتمام عملية الهبوط. وعلى مدى ساعة كاملة حلقت الطائرة فوق المطار حتى تتلقى إذناً بالهبوط.

وكانت مجموعة من الصينيين تنتظر عند عجلات الطائرة. صعد أحدهم وقدم نفسه كمندوب إحدى شركات التصدير والاستيراد. وقدم آيزنبرج له رئيس الوفد جبرائيل جيدور. واستقبل الصينيون الإسرائيليين بوجوه صارمة. وباختصار صدرت التوجيهات وتم ترجمتها، إذ توجه أعضاء الوفد إلى اتوبيسين، بينما توجه رئيسا الوفد إلى السيارات السوداوين المنتظرتين بأحد الأجناب.

وفي غضون ساعة واحدة ابتلع الظلام قافلة السيارات. وكما خرجوا سراً من إسرائيل دخلوا إلى الصين سراً. ولم يمر أعضاء

سوداء لدول محظور بيع اسلحة لها، وهي القائمة التي وضعتها وزارت الخارجية والدفاع. وكان المعيار الرئيسى فى تشكيل هذه القائمة هو مدى الخطر الذى سيهدد على إسرائيل نفسها من بيع السلاح والمعلومات والتكنولوجيا الأصلية. وحتى ذلك اليوم كان واضحاً للصناعات الجوية أن الصين تقع تقريباً على رأس القائمة السوداء. لقد كانت الصين صديقة للدول العربية وإحدى زعامات العالم الثالث، وكان الخطاب الرسمى فى تعريف إسرائيل أنها «الكلب النابح للامبريالية الأمريكية».

ولم تقدم أى دولة غربية على بيع سلاح للصين. وفكرة أن تخرق إسرائيل هذا الحظر غير المكتوب، تبدو مزعجة. وكان من الصعب على مسئولى الصناعات الجوية أيضاً أن يهضموا أن تأتى الفكرة من رئيس حكومة يعتبر مناوئاً متشدداً للشيوعية. وعندئذ تدخل فى المحادثة كذلك وزير الدفاع فايتسمان، الذى عرف جيداً منذ فترة خدمته فى سلاح الجو: «جافى، أنت بالطبع فخور بما فعلته فى الشركة، لكننى أوصيك بأن تدخلنا الصين».

وطلب جيدور من بيجين وفايتسمان أن يستخدم معلومات معينة لكى يسارع بدفع الاتصالات مع الصين، وكان له غير ذلك. شرط واحد أن يكون على رأس الوفد الذى سيتوجه للصين. وصدر الاذن. عين جيدور نائب مدير عام الشركة للتسويق موشيه كيرت رئيساً لمشروع الصين. أما رئيس شعبة القوى البشرية فى الكتيبة الالكترونية للشركة، يوسى كنتى، فقد تولى مسؤولية التخطيط. وفى نطاق الصناعات الجوية باللد تم تخصيص مبنى خاص للمشروع، «هنجى رقم ١٥»، وأحيط بسيج من السلك، وتم تركيب أبواب جديدة به ذات مدخل يعمل بشفرات خاصة، ووضعت عليه حراسة مشددة.

اقترح آيزنبرج:

كانت البداية قبل ذلك بخمسة شهور، فى مطلع ١٩٧٨، بادر رجل الأعمال آيزنبرج بالذهاب لمقابلة وزير الدفاع فايتسمان فى مكتبه. وقال لمضيفه: «يمكننى أن أفتح أمام وزارة الدفاع الباب إلى الصين، وإننى مستعد لوضع طائرة المدراء الخاصة بى تحت أمر إسرائيل». حدث ذلك بعد أكثر من عام على موت الزعيم الصينى ماوتسى تونج. وكانت الزعامة الجديدة برئاسة دينج سيانج بينج، أكثر برجماتية، وكانت مستعدة للحصول على استثمارات وتكنولوجيا متقدمة من أنظمة حاكمة كانت تعتبر حتى ذلك الحين فى مصاف الأعداء.

كانت لآيزنبرج آنذاك علاقات أعمال متفرعة فى معظم دول شرق آسيا، ولكنه بينما كانت غالبية أعماله فى تايوان فإنه لم يهتم بالصين. وقد أسفر التقارب بين الولايات المتحدة والصين فى بداية السبعينيات، ليس فقط عن تغير الخريطة السياسية، بل أيضاً الخريطة الاقتصادية. وقبل موت ماو تعرف آيزنبرج على فرص الاستثمار الجديدة فى الصين، ولكى يتغلب على معوقات التقارب (لم تكن شركات الطيران الغربية تطير إلى الصين بعد) اشترى فى النمسا عام ١٩٧٥. طائرة بوينج ٧٠٧. وقامت كتيبة الصيانة بالصناعات الجوية بتحويلها إلى طائرة ادارية فاخرة.

طلب فايتسمان من بيجين الاجتماع بمجلس الوزراء المصغر، الذى يضم سواهم أيضاً وزير الخارجية موشيه ديان. وجرى الاجتماع بعد عدة أيام من محادثات فايتسمان وآيزنبرج. وعرض وزير الدفاع ما قاله آيزنبرج باسم حكومة الصين، إنها مهتمة بإقامة علاقات أمنية مع إسرائيل. وكان فايتسمان متحمساً. وقد حكى لمقربه أنه منذ الخمسينيات يتذكر ما قاله دفيد بن جوريون قبل اجتماع كبار ضباط الجيش عن أهمية قيام علاقات بين الشعبين العربيين فى التاريخ الانسانى، الشعب اليهودى والشعب الصينى، ثقافياً واقتصادياً. وبأن هذا الحلم قريب التحقق. وكان التوقيت مناسباً بالنسبة لإسرائيل. فمئذ زيارة الرئيس المصرى أنور السادات إلى إسرائيل، قبل ذلك بخمسة شهور، تحسنت صورة إسرائيل فى العالم. وعلمت إسرائيل أن الصين رحبت بالعملية السلمية، لكن حكومة إسرائيل، وخاصة وزارة الدفاع، كانت قلقة من تدهور الأوضاع فى إيران. فقد أورد السفير أورى لوفرانى تقريراً عن مرض السرطان الذى يعانى به الشاه وانعدام فعاليتها. فكان التنبؤ بأن حكم الشاه على وشك الانهيار والتفتت.

فيما عدا الأثر الاستراتيجى لسقوط حكم الشاه، كان لدى وزارة الدفاع مشكلة عاجلة. فقد كانت إسرائيل وإيران على وشك التوقيع على اتفاق تعاون موسع، لتطوير أنظمة تسليح كاملة للجيش الإيرانى. وخططت وزارة الدفاع لاستثمار الأموال الإيرانية فى تطوير منظومات أكثر تقدماً فى تسليح جيش الدفاع الإسرائيلى. وأثار عدم الاستقرار فى إيران الخوف من أن يغلق مصدر التمويل الإيرانى قريباً.

إذن كان لابد من إيجاد البديل. واتفق بيجين وفايتسمان وديان فيما بينهم أن الصين، بعد رحيل ماو، يمكن أن تكون زبواً للصناعات الأمنية الإسرائيلية. واتخذ الرجال الثلاثة قرارين: الأول هو الحفاظ على سرية العلاقات الأمنية المزمعة مع الصين، والثانى يتصل بالعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة التى أذابت جمود علاقاتها مع الصين، لكنها لم تعلن علاقات دبلوماسية كاملة (كان الاعلان عن علاقات دبلوماسية فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٨، عشية توجه الوفد الإسرائيلى إلى الصين) وكان تقدير مجلس الوزراء المصغر أن الولايات المتحدة لن تعارض تبادل الاتصال بين إسرائيل والصين.

آيزنبرج يطلب احتكاراً:

بعد زيارة بيجين للصناعات الجوية اتصل مدير عام الشركة جيدور بثلاثة عناصر مختلفة لها صلة بالصين. وكان أحدهم آيزنبرج هو الذى أبرم الصفقة المشتركة الأولى مع الصناعات الجوية عام ١٩٧١. وبعد نجاح هذه الصفقة اقترح آيزنبرج أن يتولى إدارة أعمال الصناعات الجوية فى منطقة شرق آسيا بفضل علاقاته الجيدة، وكان بذلك وكيل أسلحة الصناعة الجوية فى الشرق الأقصى. وفتحت علاقاته الخاصة بالفعل أمام الشركة أسواقاً جديدة، خاصة فى الفلبين وتايوان. مشكلة واحدة فقط خيمت على العلاقات التعاقدية: تصميم آيزنبرج على أن يحظى باحتكار المنطقة وطلب عمولة بنسبة

تتراوح بين ١٧٪ إلى ٢٠٪ من إجمالي المبيعات. وقد دهش رئيس الحكومة اتسحاق رابين الذي تولى منصبه ١٩٧٤ من النسبة التي يطلبها آيزنبرج الذي تعنت وتمسك بمطالبه المادية. ولأنه لم يكن هناك قناة اتصال أخرى مع الشرق الأقصى، اضطرت وزارة الدفاع إلى الخضوع لشروط آيزنبرج. لقد عرف بيجين وديان آيزنبرج جيداً. فقد عرفه ديان عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع، وكان أول من وافق على شروط الصفقات التي أبرمها. كذلك عرف المليونير اليهودي الطريق إلى بيجين واستضافه أكثر من مرة في منزله الريفي. غير أن النسبة العالية التي تمسك بها آيزنبرج أدهشتهم أيضاً. ولهذه الأسباب لم يتحمس، على ما يبدو بيجين وديان لاسناد مهمة اختراق السوق الصيني لآيزنبرج. وبعد عدة أسابيع ظهر في الصورة رجل أعمال آخر، هو يكوئال فيدرمان صاحب سلسلة فنادق دان. وقد علم فيدرمان صاحب مصنع «إل-أوف» لانتاج أنظمة الكترول بصرية عسكرية أن الصين مهتمة بالعلوم والتكنولوجيا العسكرية التي تطورها إسرائيل. وكان مصدر هذه المعلومات رجل الأعمال السويدي ماكس شميدت، شريكه في إحدى المشروعات. وقد أوضح شميدت لفيدرمان أن الجيش الصيني مزود بأسلحة قديمة وأن باستطاعته أن يضعه على اتصال بأحد زعماء الصين.

وفي نهاية سبتمبر ١٩٧٨ جرت مقابلة في فندق رويال مونسو بباريس. وخلالها قال المندوب الصيني لفيدرمان أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسينجر قال للصينيين: أنه يمكنهم الاعتماد على الإسرائيليين، حيث يصنعون أسلحة لا تقل جودة عن الأسلحة الأمريكية. وذكر المندوب الصيني لفيدرمان أن الصين مثلها مثل إسرائيل، أعداؤها في آسيا أكثر من الأصدقاء. وفي نفس المساء شاهد فيدرمان نشرة الاخبار بالتليفزيون الفرنسي والتي أعلنت عن زيارة نائب رئيس الحكومة الصينية لفرنسا. وعندما تعرف فيدرمان على صورة الرجل أدرك أنه نفس المندوب الصيني الذي التقى به في الفندق.

وفي أحد الأيام اتصل بن يوسف بفيدرمان وطلب منه وقف الاتصالات مع الصينيين. وذكر له أن رئيس الحكومة قال إن آيزنبرج لديه احتكار للتعامل مع الصين ولا يجب إفساده. واتصل فيدرمان مباشرة ببيجين لكنه تلقى رداً واضحاً: «إنني أقدر تماماً ما تفعله، لكن لدينا هنا شيء له خصوصيته. وأنت لا تعرف كل شيء ولا أستطيع الآن اتخاذ قرار بتغيير الوضع».

وفي هدوء ادار آيزنبرج مفاوضات شاقة مع وزارة الدفاع ليحظى بإطلاق يده واحتكار المشروع. والتزم بإيجاد علاقة مع الصينيين خلال أربعة أو خمسة شهور. وقال آيزنبرج لفايتسمان «إذا لم أنفذ ذلك اعطوا الموضوع لشخص آخر»، وكان فايتسمان متمسكاً بمنح احتكار الأمر لآيزنبرج. وفايتسمان مقتنع حتى اليوم أن آيزنبرج فقط هو الذي كان مؤهلاً لاختراق الصين.

خطة أوليمبيا:

تعنتت إدارة وزارة الدفاع ضد فكرة أن يترأس الوفد الصيني جيدور مدير عام الصناعة الجوية. ونشب حول ذلك جدل كبير. وقد ذكر مدير عام الوزارة يوسف معيان، ونائبه افرهام بن

يوسف أن رئاسة الوفد لابد أن تكون من نصيب ممثلي الوزارة. والسؤال هل عملية الاتصالات مع الصين ستكون بين الحكومتين أم بين المؤسسات الصناعية، كان له نصيب من النقاش في مجلس الوزراء الأمني المصغر. صحيح أن كل الصناعات في الصين كانت ضمن ملكية الدولة، لكن بيجين، وفايتسمان وديان قرروا أن تكون الرحلة إلى الصين في إطار العلاقات التصنيعية، وليس بين الحكومات. وتحدد نهائياً أن يكون جيدور رئيساً للوفد.

أطلق على مشروع الصين اسم «أوليمبيا». وشكل رئيس شعبة دعم التصدير الأمني في وزارة الدفاع اتسحاق شبيرا، فريقاً من كبار العاملين في الصناعات الأمنية. وأمدتهم آيزنبرج بمعلومات هائلة من خلال رحلاته المتتالية للصين وأبلغ فايتسمان وجيدور أن الصين مستعدة لشراء كل شيء.

وخلال عدة أسابيع تشكل الوفد، وشملت القائمة، بخلاف بن يوسف وشبيرا، أيضاً رئيس قسم الشؤون الدفاعية بوزارة الدفاع حاييم كرماني، ورئيس شعبة الاتصالات الخارجية في الموساد، دفيد قمحي، ومجموعة كبيرة من رجال الصناعات الأمنية ومن بينهم، من الصناعات الجوية جيدور (رئيس الوفد)، ونائب مدير عام شعبة البحث والتطوير، د. مائير دفير، ومدير عام شركة التاد. نينوليفي، ومدير هيئة تطوير الوسائل القتالية د. بن تسيون نافيه، ونائب مدير عام الصناعة العسكرية المتسقة مع الانتاج عقيد (احتياط) أهرون بيت هالحمي. وكان ضمن المسافرين أيضاً آيزنبرج وإثنان من رجاله، يوناتان زوخوفيتسكي وشالوم أرياف.

وفي وزارة الدفاع تشكل فريق دراسة لجمع وإعداد المادة المعلوماتية عن الصين. وكان على رأس هذا الفريق أستاذان من الجامعة العبرية تخصصاً في شؤون الصين والشرق الأقصى هما يتسحاق شيمور ورافي يسرائيل. وعلى مدى عدة أسابيع أعطى الاثنان كل المعلومات والتوجيهات المطلوبة لأعضاء الوفد عن الصين وزعمائها وتاريخها، وعرضاً كل ما خفي واستغل عن أهمية الزعامة الصينية التي سبق وحكمت الصين. واستقر الأمر على انضمام رافي يسرائيل إلى الوفد كمترجم.

وكان الجميع يتحدثون عن نافذة الفرص السياسية التي انفتحت في الصين. ودعم هذا الاحساس سلسلة الأحداث التي وقعت في الصين بداية من عام ١٩٧٩. ففي الاول من يناير أعلنت علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين. وفي ١٦ يناير ترك الشاه إيران وبعد أسبوعين دخل الخوميني طهران. وفي ٢٩ مارس وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية السلام.

الصين في أزمة:

في عام ١٩٧٨ تدهورت العلاقات بين الصين وفيتنام. فقد اتهمت حكومة الصين جارتها الجنوبية بملاحقة مواطنين من أصل صيني، وكان وراء هذه الاتهامات سعي صيني للقيام بتغييرات على حدودها مع فيتنام. ونشبت بين الدولتين معارك شرسة، وكانت حالة الجيش الصيني ليست على ما يرام. وأعلن الاتحاد السوفيتي تأييده لفيتنام. وأصاب الصين بالغ القلق.

ووصلت المواجهة العسكرية بين الصين وفيتنام إلى ذروتها مع

نهاية ١٩٧٨ وبداية ١٩٧٩، إذا اكتسبت أبعاد حرب حقيقية. وقبل اسبوع من توجه الوفد الإسرائيلي للصين، أرسلت الصين مئات الآلاف من الجنود وألف طائرة إلى المعركة. وخشى الأسطول الروسي مساعدة فيتنام، التي نجحت قواتها بمفردها في صد الجيش الصيني. وفي ٢٠ فبراير، قبل توجه الوفد الإسرائيلي بيومين إلى الصين، بدأ ١٥٠ ألف جندي صيني في الانسحاب. وفي اليوم التالي وصلت تقارير حول استنفار عسكري سوفيتي على طول الحدود مع الصين.

في هذه الأثناء زار آيزنبرج الصين مرتين على الأقل، ليقف على احتياجاتها الأمنية. واتضح من المعلومات التي وصلته أن الحقيقة مذهلة. فبسبب إلغاء اتفاقية المساعدات السوفيتية عام ١٩٦٨، وانعزالها عن الدول الغربية، سقطت الصين في انحدر عسكري في التجهيزات والتكنولوجيا، وبسبب المواجهة العسكرية من الجنوب والتهديد من الشمال، أصبحت الأمور الأمنية على رأس أولويات الزعامة الصينية الجديدة. وكانت أهم رسالة نقلها آيزنبرج أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يمكنها في ذلك الوقت أن تساعد الصين في إعادة بناء جيشها والرد على التحدي الذي تجده في جيش فيتنام.

لقد طورت إسرائيل أنظمة الحرب التي استهدفت كسر الشوكة العسكرية السوفيتية، وأيضاً طورت وأنتجت أنظمة تسليحية للرد على القدرة العسكرية الروسية، كما ظهر في حرب يوم الغفران، قبل ذلك بخمسة أعوام. ليس ذلك فقط. فقد سقطت في أيدي جيش الدفاع إبان حرب يوم الغفران أسلحة سوفيتية أحدث مما كانت مستخدمة في الجيش الصيني. واستولى جيش الدفاع على مئات الدبابات الروسية من طرز متقدمة آنذاك، من طراز تي ٥٥، تي ٦٢. وقد أضافت إليها إسرائيل أجهزة مراقبة النيران وأجهزة رؤية خاصة، وحسنت قدرتها وألحقتها بالخدمة في وحداتها.

وفي أعقاب حرب يوم الغفران طورت إسرائيل أيضاً الأساليب القتالية ضد الصواريخ الأرض جو السوفيتية من نظام إس ٦ الأكثر تقدماً، التي تسببت في أضرار بالغة لسلاح الجو الإسرائيلي. وفي إسرائيل أيضاً جرى تطوير أجهزة قتالية اليكترونية، أجهزة رادار أرضية وأجهزة رادار محمولة على مقاتلات جوية. هذه الأنظمة الجوية التي طورتها الصناعات الأمنية كانت موجهة ضد المقاتلات السوفيتية، وهي نفس الطائرات التي كانت تهدد الصين آنذاك. هذه الطائرات التي كانت من جيل أقدم، كانت في حوزة سلاح الجو الصيني.

لقد كانت الصين إذن في أشد الحاجة للتكنولوجيا والعلم العسكري الإسرائيلي. وكان هناك شعور قوي عند الوفد المزمع بأن لديهم القدرة على تقديم عرض استراتيجي حقيقي للصين، نابع من الخبرة العسكرية والفنية لإسرائيل.

نحن إسرائيليون:

جرى تسكين الوفد الإسرائيلي، كل شقة مكونة من حجرتين. وكان الشرط الأساسي للصينيين ألا يفصح أعضاء الوفد عن هويتهم الإسرائيلية وأن يبقى هذا الأمر سراً. وفي ختام جلسة قصيرة ارتسمت على وجه رجل الاتصال الصيني ملامح الجدية وقال لجيدور رئيس الوزراء: «محظور عليكم أن تذكروا أنكم

إسرائيليون». اعترض جيدور وادعى أنهم ربما يتعرضون لاسئلة لا مفر منها، لكن الصيني تمسك بما قاله: «لن يسألكم أحد. يجب أن تقدموا ما وعدتم به: السلاح الروسي المتقدم والاستراتيجية».

وبعد أن استدعوا للنوم هذه الليلة، أراد جيدور أن يستشير كبار أعضاء الوفد: بن يوسف، شبيرا، قمحي وكرمون. ولخوفه من التنصت طلب محادثتهم خارج المبنى، قال لهم: «إنني أنوي أن أصعد إلى المنصة غدا وأقول إننا إسرائيليون. ما رأيكم؟» ارتبك الجميع واختاروا أن يتركوا القرار في يد جيدور.

صفقات جيدة:

كما خرجوا سراً، عاد أعضاء الوفد سراً إلى إسرائيل، ومع عودة الوفد وفي حوزته المعلومات من مصدرها الأصلي حول الاحتياجات العسكرية للصين، رتبت وزارة الدفاع لإرسال وفد ثان، خرجت بعده وفود أخرى تضم خبراء من صناعات السلاح الإسرائيلية وكبار الضباط بالجيش. كما توجه إلى الصين مدراء عموم وزارات الدفاع والمالية، يوسف معيان ويعقوب بيثمان.

وفي يناير ١٩٨٠ أعلن راديو موسكو أن إسرائيل ستساعد الصين للأسراع بتحديث جيشها. وأعربت الصين عن ثقتها التامة فيما طورته إسرائيل من معلومات وعلوم عسكرية، لكنها أرادت امتلاكها وإنتاجها بنفسها. وهكذا تعاملت مع ما حصلت عليه من الاتحاد السوفيتي. وقدمت وزارة الدفاع عرضها ببيع المعلومات ضمن بيع أنظمة التسليح التي أنتجت في إسرائيل، واضطرت الصين للموافقة. وتم توقيع اتفاق بين الدولتين لشراء العلوم والأسلحة. وحسب تصريحات غربية اشترى الصين من إسرائيل أنظمة مراقبة للدبابات، مدافع للدبابات، أجهزة اتصال، أنظمة رؤية، صواريخ، أنظمة رادار أرضية وجوية وأنظمة قتالية اليكترونية، وساعدت إسرائيل أيضاً في تطوير المقاتلة إف-١٠ للصين.

وقد حصل آيزنبرج الذي توسط في الصفقات واهتم بترتيب كافة الالتزامات، على نصيبه. ففي مقابل المعدات والأسلحة التي سلمتها إسرائيل دفعت الصين سلعاً ومواد خام، فتلقى آيزنبرج البضائع (أغلبها حرير) وباعها بأسعار كاملة في أسواق العالم. ومن إجمالي ما حصله دفع للصناعات العسكرية الإسرائيلية. وحصل في البداية على عمولة بنسبة ١٥٪ ثم زادها بعد ذلك ٢٪ بحجة أنها تكلفت أكبر مما كان مخططاً. وحتى منتصف الثمانينات بلغت المبالغ التي ربحها آيزنبرج من مبيعات السلاح الإسرائيلي للصين على الأقل نصف مليار دولار. هذا بخلاف ما ربحته الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

إن التعتيم الذي فرضته الصين وإسرائيل على العلاقات بينهما استمر لخمس سنوات. وفي عام ١٩٨٤ أوردت مجلة جينز البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية أن صفقات السلاح بين الصين وإسرائيل بلغت ٣,٥ مليار دولار. وحسب تقديرات أخرى، حتى نهاية الثمانينات وصل معدل مبيعات السلاح الإسرائيلي للصين ضعف ذلك.

تأليف: ب. ر. كومارا سوامي
P. R. Kumara swamy

مركز بيجين - السادات

للدراستات الاستراتيجية

BESA Center for
Strategic Studies

الهند وإسرائيل: شراكة إستراتيجية متنامية

India and Israel: Evolving Strategic Partnership

كان قرار رئيس الوزراء الهندي السابق ناراسيما راو في يناير ١٩٩٢ بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وطبيعية متأثراً بشكل جزئي بتقييمه الإيجابي لآفاق التعاون الأمني بين البلدين، فكلتا الدولتين تمتلك طموحات غير تقليدية سواء في مجالات الأسلحة النووية، أو الصواريخ أو الأقمار الصناعية، وهما تنظران إلى هذه المجالات كجزء عضوي من سعيهما لتحقيق الاستقلال التكنولوجي كركيزة للقوة وأداة لتحقيق مصالحها القومية.

وعلى الرغم من الاختلاف النوعي للتهديدات التي تواجه كلا من الهند وإسرائيل، فضلاً عن عدم وجود عدو مشترك، إلا أن الدوافع الكامنة وراء سياسات البلدين (التحديث - بناء قوة عسكرية - التصدير) لا تتسم بكل هذا الاختلاف، فكل منهما يسعى لتحقيق تفوق نوعي واستقلال تكنولوجي.

من ناحية أخرى، فبدون مساعدة خارجية سوف تستنزف مشاريع الدفاع الهندية الكثير من الوقت والتكلفة، وحتى في حالة استكمالها فمن المرجح أن يتقادم عهدها التكنولوجي بوتيرة متسارعة، وطالما أن الهند ليست بحاجة لإعادة اختراع العجلة، فإن الحل المنطقي يتمثل في تجارة السلاح، ونفس الأمر بالنسبة لإسرائيل، فبدون تصدير خبراتها، أو اجتذاب قويات خارجية لأبحاثها فسوف يحدق الخطر بخططها طويلة المدى، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار تغير أولويات الإدارة الأمريكية الحالية، والصعوبة التي تواجهها في تبرير المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل والتي تصنف في خانة الدول المتطورة بدخل سنوي للفرد يبلغ نحو ٢٠ ألف دولار.

إنطلاقاً من المعاملات السابقة تناقش هذه الدراسة التداخلات المحتملة لسياسة الإهمال وعدم المبالاة التي إتبعها الطرفان تجاه بعضهما لآماد طويلة على إمكانية صياغة تعاون أمني وثيق، خاصة وأن الشراكة الاستراتيجية ستكون في مصلحة الدولتين، بينما لن تستطيع صفقات التسليح تعميق وتطوير شراكة استراتيجية متينة بين الطرفين، وعلى ذلك فبدلاً من التركيز على تجارة السلاح تقترح الدراسة أن تقوم كلتا الدولتين بتحديد نطاقات التعاون الاستراتيجي المحتملة، وفي هذا الإطار تسعى الدراسة لاكتشاف المصالح والأهداف المشتركة على أصعدة البحث العلمي والتنمية والانتاج.

خلفية تاريخية: العلاقات السياسية الهندية الإسرائيلية:

ترجع جذور السياسة الهندية تجاه إسرائيل إلى بدايات العشرينيات، عندما إصطف الزعماء الوطنيون للهند إلى جانب العرب، فلاسباب تاريخية كان موقف الهند تجاه

التطلعات القومية اليهودية مغايراً لموقف الغرب فتعاملت معها من منظور عربي، حيث إحتج قادة الحركة الوطنية الهندية بأن موافقة العرب شرط ضروري لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وعلى الرغم من تعاطفهم مع معاناة اليهود في الدياسبورا إلا أنهم كانوا غير مستعدين للإقرار بالمطالب الصهيونية، وفي المقابل تعامل قادة الصهاينة بلا مبالاة تجاه الهند، ولم يستطيعوا إيجاد قاسم مشترك في صراع الهند ضد الاستعمار، وفي عام ١٩٤٧ تقدمت الهند باعتبارها عضواً في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين بمشروع أقلية دعت فيه إلى إنشاء دولة فيدرالية في فلسطين مع منح اليهود حق الحكم الذاتي، وعندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع الأغلبية انضمت الهند إلى الدول العربية والاسلامية في معارضتهم لتقسيم فلسطين.

ومع إنشاء دولة إسرائيل تغير الواقع السياسي والجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط، وبعد محاولات ومفاوضات مضنية إعترف رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو بدولة إسرائيل في سبتمبر ١٩٥٠، وبعد ذلك بشهور قليلة تم إفتتاح مكتب تجاري لإسرائيل في بومباي تحول تدريجياً لمباشرة أعمال القنصلية إلى حين إفتتاح أول قنصلية فعلية في يونيو ١٩٥٣، وفي المقابل ونتيجة لصعوبات مالية وفنية ترددت الهند في إفتتاح قنصلية لها في إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك فعندما قام والتر إيتان - المدير العام لوزارة الشؤون الخارجية - بزيارة الهند في بدايات عام ١٩٥٢، أعرب نهرو عن إستعداده لإقامة علاقات دبلوماسية، وفيما بعد تفاعلت التطورات الدولية والاقليمية (أزمة السويس ١٩٥٦ - الصداقة المستحدثة بين نهرو، وجمال عبدالناصر) لمنع أي تفاهم ذي معنى بين الهند وإسرائيل.

عقب إنتصاره الانتخابي في عام ١٩٨٤ بادر راجيف غاندي (١٩٨٤ - ١٩٨٩) بإجراء عدد من الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل، وقد أصبحت هذه التفاعلات جزءاً عضواً من السياسة الخارجية البراجماتية وغير الأيديولوجية لناراسيما راو، وقد ساهمت عدة تطورات في تكريس هذا التغير من أهمها نهاية الحرب الباردة - إنخفاض حدة التوتر الدولي - إستعداد الدول العربية للدخول في مفاوضات سلمية مع اليهود وتفعيل إتفاقية مدريد، وقد أثبت الإنسياب المنتظم للزيارات السياسية والتجارية وجود إمكانية للتعاون في مجالات عديدة.

وبشكل عام لا يمكن للمرء تجاهل الاعتبارات الأمنية في قرار راو، ففي الماضي لم يمنع غياب العلاقات الدبلوماسية الهند

من السعى للحصول على مساعدة إسرائيل، وخلال الأزمات الوطنية على شاكلة النزاع الصيني الهندي في عام ١٩٦٢، والحروب الهندية الباكستانية في عامي ١٩٦٥ - ١٩٧١، حصلت الهند على صفقات صغيرة من الأسلحة والذخيرة من إسرائيل، وعلى الرغم من ندرة الاعتراف العلني بهذه الصفقات وهامشية الأثر العسكري لها، إلا أنها قد أرخت لتعاون أمني مشترك وإن لم يكن لصداقة. كذلك كان هناك تعاون طويل بين قسم البحث والتحليل الهندي ونظيره الإسرائيلي (الموساد)، وقد كان هذا التعاون موجودا حتى أثناء فترات ولاية رئيسة الوزراء أنديرا غاندي (١٩٦٦ - ١٩٧٧، ١٩٨٠ - ١٩٨٤) والتي كانت تعتبر بصفة عامة غير ودودة تجاه إسرائيل.

إهتمامات أمنية مشتركة:

تفترض الشراكة الاستراتيجية تفاهما مسبقا حول الاهتمامات الأمنية المشتركة، وفي الوقت الحالي فإنه من غير المرجح أن يتمحور أي تعاون أمني هندي / إسرائيلي حول عدو مشترك (خفي أو واضح)، فمن المستبعد أن تشارك الهند إسرائيل إهتماماتها بإيران أو بالإسلام الراديكالي، أو أن تشارك إسرائيل الهند مخاوفها من الصين، وطبقا للعلاقات السياسية التقليدية، والقرب الجغرافي، ومصادر التزود بالنفط، ودول استيعاب العمالة المهاجرة، فمن غير المحتمل أن تتخلى الهند عن علاقاتها الوثيقة مع العالم العربي، وفي هذا الإطار يجب مراعاة تعاطف الهنود المسلمين مع الدول الإسلامية وقضاياها، وعلى الرغم من ذلك فإن العنف الذي تفجر في كشمير خلال السنوات القليلة الماضية، وتفجيرات بومباي عقب تفجير المسجد التاريخي في أيودا في ديسمبر ١٩٩٢ يثبت أن الهند ليست محصنة ضد الإسلام الراديكالي، ولحساسية هذا الموضوع يجب على الهند أن تتعامل معه بحذر وأن تتجنب توريط إسرائيل علانية، وإن كان ذلك الاحتمال مستبعد. على الأقل في المستقبل المنظور. فعلى الرغم من أولوية الأصولية الإسلامية على أجندة الأمن الإسرائيلية، إلا أنه من المستبعد أن يمثل أحد محاور الحوار الثنائي بين البلدين، خاصة مع استمرار التوجه الهندي لاعتبارات محلية وإقليمية في الحفاظ، بل وتدعيم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران، ومن ناحيتها فمن غير المحتمل أن تتخلى إسرائيل عن عقدين من التعاون العسكري مع الصين لتتوافق مع المصالح الهندية، وبينما أعربت الهند عن تحفظاتها على التعاون النووي المشكوك فيه بين الهند وإيران، فلا توجد أية دلائل على أن الهند قد أثارت موضوع الصين خلال المحادثات الثنائية، وبطبيعة الحال، لا يجب أن يفسر الصمت على أنه دلالة على تغاضي أو موافقة الهند على التعاون بين الطرفين، فمشاركة إسرائيل في مشروعات مثل المقاتلة الصينية F-10 سيحدد في المدى الطويل المصالح الأمنية الهندية، ومن المحتمل أن يكون التقارب العسكري بين الطرفين يهدف - ولو جزئيا - لمراقبة صفقات وإتفاقيات التسليح الإسرائيلية الصينية، علاوة على ذلك فمن الوارد أن تتضمن العلاقات الإسرائيلية الباكستانية بعدا عسكريا، وعلى الرغم من عدم تدخل الهند في طبيعة هذه العلاقات، إلا أنه من

البديهي أنها تشير تحفظها وربتها.

من ناحية أخرى فإن غياب عدو واضح ومحدد يجب أن يدفع كلا الطرفين للتركيز على تقليص، وفي النهاية، القضاء على تبعيتهما الأمنية، فاعتمادهما بالتتالي على كل من روسيا، والولايات المتحدة كمصدر للسلاح، والتكنولوجيا، والمساعدة المالية يحد من قدرتهما على المناورة سياسياً ودبلوماسياً، فحتى الصفقات التجارية مثل شراء طائرات مدنية تخضع لضغوط سياسية، وفي هذا السياق فإن عقد تحديث طائرات الميج-٢١ الهندية مع روسيا كان متأثرا بالاعتبارات السياسية وخاضعا لاحتمالات الدعم والامداد المستقبلي، وبينما تمثل التكنولوجيا عائقا للهند، فإن السوق المحلية المحدودة تعد عائقا أساسياً لإسرائيل، ومع مراعاة الحدود التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية على قدرة أي دولة على تحقيق الاستقلال التكنولوجي، إلا أنه من البديهي أن التنسيق والتعاون فيما بينهما سيقص بشكل نوعي إعتمادهما الدفاعي على كل من روسيا والولايات المتحدة.

إن الدولتين تتشاركان في رؤيتهما لاتفاقيات حظر أنواع معينة من التسليح، مثل إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وعلى الرغم من عدم اعتراضها على المبدأ تبرر الهند موقفها باعتبارات أمنية إقليمية مماثلة للاعتبارات الإسرائيلية، والدولتان تطمحان أن يتم معاملتهما باعتبارهما حائزين للسلاح النووي، وبينما تظل إسرائيل في وضعية الحائز المحتمل، تخلت الهند عن الغموض الطويل لبرنامجها النووي بإجرائها لتجاربها النووية في مايو ١٩٩٨.

الاستقلال التكنولوجي والتفوق النوعي:

تمثل الهند قوة إقليمية وسوقا ناشئة، وهي بذلك تلبي المصالح الإسرائيلية الحريصة بدورها على وجود علاقات سياسية واقتصادية وثيقة معها، وقد تبنت الدولتان مواقف متشابهة في العديد من الموضوعات المتعلقة بالسيطرة على التسليح، كذلك يشكل الإسلام الراديكالي تهديدا جديا لكلا منهما، وبشكل عام فإن المنظور الحقيقي للشراكة الاستراتيجية يتجسد في بحث الهند عن الاستقلال التكنولوجي، وسعى إسرائيل لتحقيق تفوق نوعي، إن الصعوبات الجدية التي تواجه الهند في سبيل تحديث وتطوير قواتها المسلحة نتيجة لغياب التكنولوجيا الملائمة، فضلا عن محدودية الموارد المالية تدفع الهند للبحث عن تعاون طويل المدى مع إسرائيل، وفي هذا الإطار من المتوقع أن يتركز التعاون في مجالات تطوير طائرات القتال الخفيفة، والمدرعات، وتطوير الصواريخ، وفي ظل غياب المكاسب المالية المباشرة من الصعب توقع أن تتم صفقات تسليحية تتضمن نقلا لأنماط التكنولوجيا الإسرائيلية، ووفقا لهذا السياق يظل تصدير السلاح جزءا أساسيا وعضويا للأمن الإسرائيلي نظرا لدوره في خفض تكلفة الوحدة المنتجة، وتقليص تكاليف البحث والتطوير وخفض عجز ميزان المدفوعات الإسرائيلي، فضلا عن خلق المزيد من فرص العمل للمتطلين الإسرائيليين.

نقاطات التعاون:

تتركز مجالات التعاون بين الدولتين في نطاق الأمن والتسلح، وإن كان ذلك لا ينفي إمكانية التعاون في مجالات

أخرى مثل الاستخبارات، ومقاومة الارهاب، وخفر السواحل، وإزالة الألغام وغيرها، فقد تواجدت أنماط من التعاون والتنسيق بين مؤسسات المخابرات في كلتا الدولتين حتى في ظل غياب العلاقات الدبلوماسية، حيث دفعت مشكلة التسلسل من كل من باكستان وبنجلاديش السلطات الهندية للاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال، وفي نفس السياق استقدمت الهند شحنات صغيرة من الأسلحة من إسرائيل في الستينيات والثمانينيات، كذلك قامت باستيراد مركبتين لخفر السواحل عقب تطبيع العلاقات.

من ناحية أخرى أدركت المؤسسة الأمنية الهندية أهمية البعد التكنولوجي، وضرورة تأمين مصالحها الوطنية كآلية ضرورية لتكريس نفوذها وقوتها، وقد تضافرت عدة عوامل لتأكيد أهمية الاعتماد على التكنولوجيات الوطنية من بينها تزايد اهتمام الغرب بصادرات التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام وإصراره على منعها، فضلا عن تحلل الاتحاد السوفيتي السابق.

والأبحاث الدفاعية في الهند يتم إجراؤها بواسطة De-fense research and Development Organization

أو DRDO (المعادل لمؤسسة رافاييل Rafael الإسرائيلية)، وتتكون من خمسين مركزا بحثيا موزعين عبر البلاد، وتختار DRDO في نطاق يشمل عددا واسعا من المشروعات مثل الطائرات - التسليح - مدرعات القتال - التكنولوجيا البحرية - الصواريخ - علوم الكمبيوتر - الإلكترونيات - الاتصالات - علوم البيولوجيا وغيرها، وكنتييجة لذلك فإن DRDO ستكون في مقدمة أي شراكة أمنية بين الهند وإسرائيل.

طائرات القتال الخفيفة:

بعد تطوير طائرة قتالية خفيفة، البرنامج العسكري الأكثر طموحا، الذي تسعى مؤسسة البحث والتطوير الدفاعية لوضعه موضع التنفيذ، فمع تزايد الرغبة في تأمين المتطلبات الدفاعية من الضغوط الخارجية اعتمدت الهند خيار إنتاج طائرة قتال خفيفة Light Combat Aircraft

(LCA)، خاصة وأنها في ظل حجم السوق المحلية لن تكون بحاجة للاعتماد على الصادرات لخفض تكلفة الوحدة المنتجة، وامتلك الهند حاليا ما يزيد على ٣٠٠ طائرة MIG - 21 يجب استبدالها في غضون العقد القادم، ومع ارتفاع تكلفة إحلال الطائرات في حقبة ما بعد الحرب الباردة، تعاملت الهند مع مشروع (LCA) باعتباره خيارا استراتيجيا.

وقد دشنت DRDO برنامج تصنيع (LCA) في عام ١٩٨٣ وقد توافقت هذا التحرك مع سعي الهند للبحث عن خيار غير سوفيتي لتلبية إحتياجاتها العسكرية، وعلى الرغم من الاختلاف النسبي لوضع الهند مقارنة بالوضع الحرج لإسرائيل، إلا أن اعتمادها على مورد وحيد كان هائلا خاصة في بعض المجالات والأنماط التسليحية.

لقد تم تصوير مشروع (LCA) باعتباره الخيار الاستراتيجي لضمان التفوق النوعي لسلاح الطيران الهندي في بدايات القرن القادم (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠)، وقد تم استعراض

التكنولوجيا المستخدمة للمرة الأولى في ١٧ نوفمبر ١٩٩٥، كما تم تحديد ميعاد الاختبارات الأولية للطيران في نهايات عام ١٩٩٨، وقد تم اتخاذ خطوات هامة لتسريع وتيرة التطوير، والتصنيع، واختبارات الطيران تمهيدا لإدخال (LCA) في سلاح الطيران الهندي بحلول عام ٢٠٠٣.

ومثل مشاريع أخرى عديدة تعرض برنامج (LCA) للتعطيل منذ البداية نتيجة لكوابح تكنولوجية وقبولية، فالافتقار لتكنولوجيا محلية أدى للاعتماد على التكنولوجيا الغربية، وطبقا لبعض التقديرات فإن حوالي ٧٠٪ من مكونات (LCA) مستوردة، كما أن التأخر في برنامج التنفيذ يؤدي ليس فقط لزيادة التكلفة، بل كذلك إلى إختلاط الأنماط التكنولوجية في المنتج النهائي، وحتى إذا ما تم الإلتزام بتاريخ ٢٠٠٥، فإن ذلك سيعنى وجود فجوة زمنية تراوح ٢٣ عاما منذ تدشين المشروع، وفي الحقيقة فقد شكك العديد من المحللين الغربيين في الرشادة الاقتصادية لمشروع (LCA) وقدرة الهند على تجميع وإنتاج طائرة تفي بالاحتياجات المستقبلية لسلاح الطيران، كذلك تعرض المشروع لانتقادات حادة، حيث تم توصيف (LCA) باعتبارها فيل الهند الأبيض سواء من حيث التكلفة، أو من حيث اعتمادها المطلق تكنولوجيا على النوايا الحسنة لكل من أمريكا - بريطانيا - فرنسا - السويد.

إن الصعوبات والمعوقات التي تواجه (LCA) تماثل نفس الصعوبات التي أدت لإسرائيل في نهاية المطاف إلى التخلي عن مشروع الطائرة Lavi والخبرة الإسرائيلية في هذا المجال ستكون مفيدة، خاصة في مجالات مثل إلكترونيات الطيران، والهيكل الخارجي، ودمج المحرك وأنظمة التسليح في الهيكل، وعلى الرغم من أن بعضا من التكنولوجيات الأساسية لطائرة Lavi قد تم الحصول عليها من الولايات المتحدة، إلا أن جزءا هاما من هذه التكنولوجيات قد تم تطويرها أثناء مرحلة الإنتاج، وبالتالي يمكن لإسرائيل تصديرها أو نقلها للهند، وقد تم تصدير هذه التكنولوجيات في السابق لكل من الصين، وتايوان، وكوريا الجنوبية وبالتالي لا يوجد ما يمنع حصول الهند على نفس التكنولوجيا.

تحديث الطائرات:

حتى يتم إنتاج الجيل الأول من (LCA)، فإن على المؤسسة العسكرية الهندية الانتهاء من تحديث طائراتها من طرازات BIS - 21 - MIG، وفي هذا الإطار قامت الهند بتوقيع عقد قيمته ٤٠٠ مليون دولار مع موسكو لتحديث ١٢٥ طائرة من طراز MIG - 21 وإطالة عمرهم الافتراضي لمدة ١٥ عاما أخرى، وقد أكدت لجنة الشئون الدفاعية بالبرلمان الهندي على ضرورة إعطاء الأولوية لتحديث الطائرات من طرازات MIG27 - BIS - MIG21 - MIG29 - وعلى الرغم من خسارة إسرائيل لعقد تحديث BIS - MIG21 لصالح موسكو، إلا أن سوق التحديث مازالت ضخمة وتضم على الأقل ١٠٠ طائرة أخرى من الطرازات الأخيرة من الميج، ومن الضروري في هذا الصدد أن نضع في الاعتبار أنه رغم أن الهند ليست من الدول المتقدمة

في مجال تحديث الميج، إلا أنها ليست مبتدئة كذلك، فمؤسسة HAL المملوكة للدولة تمتلك ترخيصاً لتصنيع وصيانة وتطوير طائرات الميج منذ بداية الستينيات، وعلى ذلك فبدلاً من التنافس مع هذه المؤسسة فالأولى بصناعة الطائرات الإسرائيلية AI التعاون معها للاستحواذ على السوق الهندية.

الصواريخ والأقمار الصناعية:

على عكس مشروع (LCA) يتسم برنامج تطوير الصواريخ الهندية بغلبة التكنولوجيا المحلية (الكمبيوتر - السوفت وير - رقائق الالومنيوم - مكونات صواريخ الدفع - الرادار)، ومنذ البداية حاولت الهند تطوير عدة أنظمة للصواريخ، صواريخ باليستية متوسطة المدى IRBM، صواريخ أرض / جو متوسطة المدى، مضادة للمدرعات، وبينما تم الانتهاء من المراحل التجريبية أو حتى الاستخدام الفعلي لغالبية هذه الصواريخ، إلا أن الصواريخ المضادة للمدرعات قد تأخرت عن جدولها الزمني، ومن المتوقع أن تبدأ تجارب استخدامها في منتصف عام ١٩٩٨.

وإذا كانت إسرائيل قد قامت باستخدام وتصدير كل من Unmanned Aerial Vehicles and Remotely Piloted Vehicles منذ اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢، فإن الهند قد دخلت هذا المجال متأخرة، وعلى الرغم من ذلك فإن على الدولتين إيجاد وسائل للتغلب على الالتزامات المفروضة على إسرائيل نتيجة لاتفاقية حظر تصدير تكنولوجيا الصواريخ. وبينما تخضع صواريخ Jericho2, Agni للصواريخ، فإن صواريخ أخرى من قبيل - RPVs Prithvi لا تخضع لهذه التقييدات، وإذا ما كانت إسرائيل تتمتع بخبرات ومعارف نوعية في مجال الصواريخ والطائرات الموجهة عن بعد، فإن لدى الهند سبق زمني في تكنولوجيا الفضاء، حيث يرجع تاريخ إنشاء مؤسسة أبحاث الفضاء الهندية إلى عام ١٩٥٠، وعلى الرغم من أنها قد صاغت برامجها حول أولوية الاستخدامات المدنية، إلا أن استخدام تكنولوجيا الفضاء لأغراض عسكرية يشكل ظاهرة حديثة، وهناك تجارب ناجحة لاستخدام هذه التكنولوجيات في إطلاق وتوجيه الصواريخ الحربية مثل Agni

اشتراطات أولية للشراكة الاستراتيجية:

إن كون الدولتين قد ظلتا لمدة تزيد على أربعة عقود في حالة لا مبالاة، بل وعداء تجاه بعضها البعض لن يجعل من السهل بالنسبة لهما صياغة علاقة أمنية وثيقة وسريعة كافية، حيث يجب التغلب على التداعيات السلبية لانقطاع التفاعل السياسي قبل الشروع في بناء أي تعاون أمني ذي مغزى، وأية محاولة لاقامة شراكة استراتيجية بين الهند وإسرائيل سيكون عليها تحقيق الشروط الأولية التالية:

(أ) تجاوز المواقف الماضية:

من الضروري بالنسبة للدولتين أن يتجاوزا الميراث السلبي للماضي، وأن يتبنيا نهجاً واقعياً باتجاه التعاون الأمني، فمنذ حركة الخلافة في بداية العشرينيات تعاملت الهند مع إسرائيل إنطلاقاً من المنظور العربي والإسلامي ونتيجة لذلك فشلت

محاولات التطبيع بين الدولتين، وعلى الرغم من وجود بعض الانتقادات للتقارب الحالي بين الدولتين إلا أنها عملية مستمرة، حتى أن أحزاب مثل جاناتا دال الذي عارض هذا التوجه في عام ١٩٩٢ قد بدأ بشكل تدريجي في التوافق مع معطياته.

وانطلاقاً من ذلك فإن قرار ناراسيما راو بتطبيع العلاقات في يناير ١٩٩٢ كان بمثابة إنخلاع من تراث الماضي، ومع ذلك فلا بد من مراعاة خصوصية الأوضاع بالنسبة للهند، وتأثيرها المحتمل بتقلبات الأوضاع الخاصة بعملية التسوية السلمية وتأثير ذلك بدوره على التعاون الأمني المشترك، فحتى أكثر الحكومات موالاة لإسرائيل لا يمكنها التغاضي عن الروابط التاريخية للهند مع العالم العربي، والخضوع لإغراء ربط التعاون بمسيرة التسوية سوف يحد بشدة من إمكانية تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، خاصة وأن معظم المشروعات المشتركة لن تتجسد فعلياً قبل بدايات القرن القادم، وبعد فترة طويلة من عام ١٩٩٩. الميعاد النهائي المحدد بواسطة إتفاقية أوصلو - ويشكل عام فإن جعل العلاقات الأمنية أسيرة عملية التسوية سوف يعطلها إلى ما لا نهاية.

من ناحيتها فإن على إسرائيل تجاوز وضعية اللامبالاة، فعلى الرغم من التخلف والتشوه اللذين يعانيهما الاقتصاد الهندي خاصة في قطاعات الصحة - التعليم - البنية الأساسية، إلا أنه لا يمكن إغفال الانجازات التي تحققت على أصعدة التصنيع - العلم - التكنولوجيا - والتعاون الأمني والعسكري المقترح يتطلب الوعي بالأوضاع الحالية والمحتملة بالنسبة للهند.

(ب) البحث والانتاج المشترك:

كانت ميزانية الدفاع الهندية في أوائل التسعينيات تبلغ نحو ٢.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام ١٩٩٧/٩٦ كانت الميزانية تقارب ١٠ مليارات دولار، تم إقطاع نحو ٥٪ منها لأبحاث الدفاع، والهند تسعى حالياً لزيادة المكون المحلي في معدات الدفاع من ٣٠٪ في الوقت الحالي إلى حوالي ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥، كما أنها ستحتاج خلال العقد القادم إلى إحلال وتجديد عدد ضخم من طائراتها ومدرعاتها.

ويشكل عام فإن الهند تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه التطلعات، كما أن طبيعة الطلب الهندي تستبعد إسرائيل كمورد أساسي في بعض القطاعات مثل مشروع (LCA) وكنتيجة لذلك فمن غير المتوقع أن تتضاعف معدلات الصادرات الإسرائيلية إلى الهند.

من ناحية أخرى فإن القدرات الإسرائيلية على تصدير منتجات نهائية محدودة بالنسبة لكل من RPVs - Merkava والصواريخ من طرازات 1 - Popey, Jericho2 - Python AAM, Gabriel المجموعة فإن صواريخ - Popeye - Python - Gabriel مغربة بالنسبة للهند باعتبارها لا تمتلك خبرات سابقة في تطوير هذه النوعيات من الصواريخ، أما بالنسبة لصواريخ Jericho بطرازها فإنه من المستبعد أن تضمها قائمة الواردات الهندية، فهي ليست سوى أنماط متطورة من صواريخ Agni - Prithvi أما الوضع بالنسبة لـ Remotely Piloted Vehicles

(RPVs) فهو مختلف إلى حد ما ، فالضغط المتنامي من المؤسسات العسكرية للحصول على هذه الطائرة ، وتأخر مواعيد إنتاج البديل المحلي يفتح آفاقا لاستيراد عدد محدود منها ، مع مراعاة أن الصفقات الضخمة من هذه النوعيات ستواجه بمعارضة كل من DRDO وبرلماني الدولتين.

إن قدرة إسرائيل على التنافس مع موردين آخرين محتملين محدودة إلى حد بعيد ، فالاعتماد الطويل للهند على موسكو لتلبية احتياجاتها العسكرية يجد منطقته في المعايير المالية التفضيلية التي منحها موسكو للهند (جداول تسديد طويلة المدى - ترتيبات إئتمانية وغيرها) وهو الأمر الذي تفتقر إليه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نظرا للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها في الآونة الأخيرة ، من ناحية أخرى ، فإن هناك فرصة لدعم التعاون الاستراتيجي بين الهند وإسرائيل في إطار استكمال المشاريع العسكرية للهند والتي تتطلب تعاونا على صعيد التكنولوجيا والخبرة الفنية.

إن الاعتبارات الثلاثة السابقة ، تطلع الهند إلى الاستقلالية التكنولوجية ، والحدود التي تفرضها قدراتها المادية ، وحاجة إسرائيل إلى تصدير خبراتها ومعارفها التكنولوجية تجعل من نطاق البحوث والتطوير نطاقا هاما للتعاون الاستراتيجي بين البلدين ، وعلى الرغم من اختلاف نوعية الخبرات التكنولوجية ومعايير الأداء وغيرها ، إلا أن هناك عددا من المشاريع الجارية بالفعل لا تختلف جذريا فيما بين البلدين مثال ، Prithvi - Jericho 1, Arjun - Merkava, LCA - Lavi, Agni - Jericho 2 - ونفس الشيء يمكن أن يقال عن عدد من البرامج الهندية الأخرى مثال نظم الإنذار المبكر ، نظام الصواريخ المضادة الباليستية ، تكنولوجيا الصواريخ البحرية وغيرها.

من ناحية أخرى وبغض النظر عن قدرة DRDO على تسليم (LCA) بحلول عام ٢٠٠٥ ، فإن الهند لن تكون قادرة على إحلال إجمالي مقاتلاتها في وقت قصير ، وسوف تضطر إلى تحديث مقاتلات الميج المتواجدة ، وليس من المؤكد أنه سيتم اختيار روسيا مجددا لأداء مهمة التحديث ، وبدلا من التنافس على هذا العقد فسيكون من الأجدى لكل من ألبيت Elbit ، AI أن تسعى لاستكشاف إمكانية التعاون مع HAL والتي تتعامل مع عقد تحديث الميج باعتباره غير مغري ، فإذا ما راعينا ارتفاع تكلفة العمل في إسرائيل فإن مشروعنا مشترك مع HAL سوف يؤدي لخفض التكاليف بشكل ملحوظ ، وهو ما سيؤدي بالتالي لزيادة الجدوى الاقتصادية والتنافسية لمشروعاتهما المشتركة.

إن معاملات من قبيل القدرة على النفاذ للتكنولوجيات الغربية المتقدمة ، والوضع الأمني الحرج ، والبدائية المبكرة لبحوث الدفاع ، هذه المعاملات تمنح إسرائيل هيمنة تكنولوجية على الهند ، وهناك العديد من الأسلحة الإسرائيلية قد مرت بمراحل هامة من التحديث والتطوير إستنادا إلى خبرات القتال الفعلية ، وكمثال فإن Jericho قد تم إنتاجه في بداية السبعينيات وقبل نحو عقدين من نظيره الهندي Prithvi والمدرعة Merkava قد تم تطوير طرازها مرتين ، والوضع نفسه ينطبق على Popeye الذي يوجد الجيل الرابع منه

حاليا ، والتعاون مع إسرائيل بناء على ذلك سوف يؤدي لخفض التكلفة والوقت بالنسبة للمشاريع الهندية المماثلة ، كما أنه سيتمكنها من تجاوز الصعوبات الفنية والتقنية التي تواجه DRDO وفي المقابل فإن إسرائيل لن تفعل ذلك لمجرد مساعدة الهند ، فنجاحتها في الحفاظ على تفوقها التكنولوجي وسط تزايد قوة الدول العربية يتركز كلبية على قدرتها على تمويل مشروعاتها النوعية ، وللعديد من الأسباب يبدو تسويق تكنولوجياتها الخيار الواقعي الوحيد المتاح ، فمع انكماش ميزانية الدفاع فإن البحث عن مشروعات مشتركة مع الهند يحوى العديد من المنافع الاقتصادية والاستراتيجية ، ومع توجه العديد من البلدان الغربية المتقدمة لاعتماد المشروعات المشتركة لتوفير الوقت والجهد وخفض التكلفة ، ومع وجود العديد من أنظمة التسليح التي يتم إنتاجها بشكل مشترك فإن الصعوبة تزداد بالنسبة لإسرائيل والهند في استمرار اعتمادهما على الذات لتلبية احتياجاتهما العسكرية والتكنولوجية.

المكون الأمريكي:

على الرغم من ضغط الإدارة الأمريكية على الهند منذ عام ١٩٤٨ للتقارب مع الدولة اليهودية ، إلا أنه من الصعب المراهنة على تشجيع ودعم واشنطن للتعاون الأمني الحالي بين إسرائيل والهند ، فمع الاقرار بقدرة هذه الشراكة على تقليص التوتر الحالي بين واشنطن ونيودلهي ، إلا أنه من الضروري مراعاة معارضة الولايات المتحدة للعديد من الطموحات الهندية ومحاولتها أكثر من مرة توقيع عقوبات اقتصادية ، وسياسية عليها لعرقلة هذه الطموحات ، خاصة في المجالات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية ، والاعتماد على النفوذ الإسرائيلي لتجاوز هذه الاختلافات لا يبدو كافيا.

من ناحية أخرى فإن التعاون الأمني في المجالات المقترحة عبر هذه الدراسة ، خاصة في مجال الصواريخ المضادة للصواريخ ، والصواريخ البحرية ، وتكنولوجيا الطائرة Lavi ، سوف يؤدي لاستدعاء الولايات المتحدة كطرف ثالث في هذه الشراكة ، فبعض هذه التكنولوجيات قد تم نقلها أو تمويلها من الولايات المتحدة ، وعلى ذلك فستكون عرضه لانهاة رخصة الاستخدام ، وإنطلاقا من المعارضة المبدئية من قبل الولايات المتحدة لاختبار الصاروخ Agni أو تشغيل Prithvi ، فمن غير المحتمل أن تتفاوض واشنطن عن نقل تكنولوجيا Jericho إلى الهند.

بناءً على ذلك سيصبح لازما على كل من الهند وإسرائيل التنسيق المسبق والتفاهم الكامل مع واشنطن قبل تنفيذ أي من أبعاد الشراكة الاستراتيجية.

الآطار المؤسسي:

براعة الطابع الديمقراطي للدولتين سيكون على القيادة السياسية في كل منهما مواجهة عدد من الضغوط المحلية والاقليمية بخصوص شراكتهما الاستراتيجية في المجالات الأمنية ، إن مصالحهما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية محدودة للغاية وتدور حول تطوير علاقاتهما السياسية والاقتصادية مع القوى الكبرى . ومن ناحية أخرى فإن المشهد الهندي يحوى

العديد من التعقيدات، خاصة على مستوى النخبة السياسية والمؤسسة التنفيذية، فقد شهدت الهند خمس رؤساء للوزراء في الفترة ما بين ١٩٩٦ - ١٩٩٨، ومن البديهي أن التغيرات المتتالية للنخبتين السياسية والبيروقراطية يخلق معضلة هامة على مستوى الاستمرارية مما يؤدي إلى التخطيط سواء على صعيد تفعيل الشراكة، أو على صعيد اتخاذ القرار وصياغة سياسة متماسكة واضحة المعالم، فعلى عكس الوضع في إسرائيل هناك مستوى منخفض من التعاون والتنسيق ما بين مؤسسة الدفاع ووزارة الخارجية الهندية.

إن إرساء ترتيبات مؤسسية وغير سياسية تتولى مسئولية الشراكة الأمنية تعد ضرورة حيوية للتغلب على الصعوبات والعراقيل الحالية، من قبيل عدم الاستقرار السياسي - بطء عملية اتخاذ القرار - غياب الاستمرارية والتواصل - التداخل البيروقراطي - غياب التخصص في عملية اتخاذ القرار.

التقارب الإسرائيلي الباكستاني:

تعتمد أية شراكة أو تفاهم أمني ذي مغزى بين الهند وإسرائيل على موقف وتقييم طرف ثالث هو باكستان، فتاريخيا كان غياب العلاقات الدبلوماسية المتبادلة متأثرا بشكل نوعي بالموقف الهندي تجاه باكستان، وحاليا وعلى الرغم من الزيارات والاتصالات المتبادلة خاصة في المجال العسكري، فإن المسؤولين الهنود مازالوا مترددين في صياغة علاقات سياسية مع إسرائيل، فضلا عن شعورهم بضرورة ابلاغ السفراء والمسؤولين العرب بتطورات العلاقة بين الطرفين.

ولا يستطيع المرء إختزال التردد والتبريرية اللذين يسمان الموقف الهندي بمجرد الحديث عن الآثار السلبية للجفاء التاريخي بين الدولتين، فحتى في ظل غياب العلاقات الدبلوماسية وازدياد باكستان على اتهام الهند بالتآمر مع (العدو الصهيوني) لتهديد وإضعاف العالم الإسلامي، ومنذ بدء تطبيع العلاقات أصبحت الاتهامات بوجود مؤامرات هندية / يهودية - براهمية / صهيونية بمشابهة موضوع أساسي في الاعلام الباكستاني.

إن أيا من الهند أو إسرائيل لا يستطيعان تهدئة تلك المخاوف والهواجس كلية، بيد أن صياغة علاقات تعاونية بين إسرائيل وباكستان سوف يفتح سبلا لتطوير العلاقات بين تل أبيب ونيودلهي على كافة الأصعدة السياسية، ودفاعيا، وأمنيا وغيرهما.

ضرورة الحذر:

يشكل الإفشاء الصياني معوقا جوهريا لصفقات تصدير السلاح الإسرائيلية، وقد أصبح إفشاء الاسرار أكثر مما هو ضروري مشار العديد من الخلافات حتى في حالة إلغاء بعض الصفقات، فعلى سبيل المثال، وفي سياق حماسها لصياغة تعاون وثيق مع أعضاء حلف الناتو، وجدت إسرائيل نفسها متورطة في الشئون الداخلية لتركيا، خاصة مع معارضة الإسلاميين للامتيازات العسكرية الممنوحة لإسرائيل، ومن المفارقات الهامة، أن الاستياء بل والغضب العربي من التعاون الأمني الإسرائيلي التركي قد نجم إلى حد بعيد من التغطية

الإعلامية الواسعة في إسرائيل حول الصفقات العسكرية المحتملة وإمكانية استخدام تركيا كقاعدة لمراقبة الدول المعادية مثل سوريا - إيران - العراق، وإذا ما راعينا مصداقية الإعلام الإسرائيلي يصبح من الطبيعي أن تتردد هذه الدول في تصديق النفي الرسمي لمثل هذه الاتهامات. وبالمثل فإن الوصف الرسمي وحتى غير الرسمي للتعاون الهندي الإسرائيلي قد إستفز دولاً أخرى مثل الصين - إيران - العراق - باكستان - سوريا، الأمر الذي يضع ضغوطا شديدة على التعاون الثنائي، وإذا ما كان التعاون بين بلدين غير إسلاميين سيتم تصويره باعتباره مؤامرة ضد العالم الإسلامي، فإنه حتى أكثر الحكومات موالاة لإسرائيل في نيودلهي لن تستطيع تجاوز الضغوط المحلية للتخلي عن الروابط الأمنية مع تل أبيب، ومع مراعاة أن التعمية الكاملة ليست ممكنة فإن هناك ضرورة للتعامل مع التعاون الأمني والعسكري بدرجة عالية من الحذر والاحترا.

تعكس المعاملات السابقة الطابع المعقد والمركب للعلاقات الهندية الإسرائيلية، فالغياب الطويل للعلاقات الدبلوماسية لم يمنع أيا من الدولتين من التعاون في مجال الأمن - المخابرات - خفر السواحل - مناهضة الارهاب، وعلى الرغم من ذلك فعا زال على البلدين صياغة منظور تهديد مشترك لدعم منظومة تعاونهما الأمني.

والبلدان بشكل عام يتشاركان في عدد من الأهداف، البحث عن الاستقلالية التكنولوجية والتفوق النوعي، والعديد من البرامج الاستراتيجية المنفذة حاليا تشكل قاعدة وإطاراً موضوعياً للشراكة، من ناحية أخرى فإن التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند في مايو ١٩٩٨، وقرار باكستان باتباع نفس المسار، تضيف محمداً جديداً للتعاون الأمني فيما بينهما، فإجراء هذه التجارب بعد انقطاع نحو ٢٤ عاما تجد دوافعها في الاعتبار والتخوفات الأمنية من القدرات النووية الصينية.

ومن البديهي أن إسرائيل سوف تكون أكثر سعادة إذا ما ظلت هذه التطورات شأنها هندية / باكستانية خالصا، ولم تلقى بتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط المليئة بالتوترات، فليس من مصلحة إسرائيل أن ترى القنبلة الباكستانية تتحول إلى قنبلة إسلامية.

من ناحية أخرى فليس في استطاعة إسرائيل تجاهل المصالح الأمريكية ومعارضتها للتعاون العسكري مع الهند، ورغم ذلك فليس من المتوقع أن تتخلى إسرائيل بسهولة عن إغراءات السوق الدفاعية للهند واحتمالات التعاون الأمني طويل المدى، ومع تأرجح موازنة الدعم الأجنبي تبدو قدرة واشنطن على تعويض إسرائيل عن تلك الشراكة ضعيفة الاحتمال، ولذلك فعلى الرغم من قدرة الحظر الأمريكي على تأجيل التعاون الأمني ما بين الهند وإسرائيل، إلا أن تداعياته ستكون ضعيفة في المدى الطويل.

إسرائيل / علاقات إقتصادية

معاريف ١٩٩٩/٢/٨
بقلم: دافيد ليفكين

بنك إسرائيل: المساعدات الدولية للأردن تضمن استمرار التعاون مع إسرائيل

الكبير في المنطقة الصناعية في ايربيد الأردنية. ويقول مدير عام ديلتا، ارنون تيجرج أن خطة استثمار ملايين الدولارات سوف تستمر. وسوف يلحق هذا العام حوالي ١٥٠ عاملاً بخطط الإنتاج في المصنع.

وهناك مصنعان تابعان لشركة ديلتا في الأردن وتصل دورة إنتاج هذين المصنعين إلى عشرات الملايين من الدولارات في العام.

ويقول يائير روتيلفي رئيس شعبة النسيج في اتحاد الصناعيين ومدير عام لورجينا روتيكس أنه يعتقد أن التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والأردن هام للغاية بالنسبة للأردنيين نظراً لأن رجال الصناعة الإسرائيليين يوفر آلاف فرص العمل لمواطني الأردن. ويرى روتيلفي أنه على الرغم من الوضع في الأردن، فإن المستثمرين الإسرائيليين لن يتوقفوا عن البحث عن استثمارات جديدة في الأردن. والجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات الإسرائيلية في الأردن يصل إلى حوالي ٥٠ مليون دولار.

وأما رئيس بينشيا ورئيس الشعبة العامة في اتحاد الصناعيين عوديد تريا فإنه يقول أنه يتوقع عدم حدوث تراجع في التعاون الاقتصادي مع الأردن. ولكن إذا حدث شيء من هذا القبيل فإن الخسائر لن تكون كبيرة.

وأما بني جاثون رئيس الغرفة التجارية الإسرائيلية في الأردن فإنه يقول أن الملك حسين كان يؤمن بقوة إسرائيل الاقتصادية وتنبأ بأن السلام سوف يساعد على تنمية وازدهار المملكة. ويضيف قائلاً: «أنه يرى إسرائيل في هذا الصدد كدولة عظمى، وآمن بأن الأردن سوف تستفيد من عملية السلام من الناحية الاقتصادية».

صرح محافظ بنك إسرائيل يعقوب فرنكل «بأن المساعدات الدولية الكبيرة للمملكة الأردنية سوف تساعد على دعم الاقتصاد الأردني من ناحية وعلى الاستقرار الاقتصادي في فترة نقل السلطة في المملكة».

ويعتقد المسؤولون في بنك إسرائيل أن الجهود الدولية لاستقرار الاقتصاد الأردني سوف تقلل من مقدار عدم التأكد الاقتصادي في الأردن وفي دول المنطقة. ولذلك فإن تغيير السلطة في الأردن في أعقاب موت الملك حسين لن يؤثر سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي. وكذلك فيما يتصل بالتعاون الاقتصادي بين الدولتين.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون طلب من الكونجرس الأمريكي الإسراع في تقديم المساعدات الاقتصادية للأردن بواسطة تحويل ٣٠٠ مليون دولار. وتهدف المساعدات الاقتصادية العاجلة التي تقدمها الحكومة الأمريكية للأردن إلى مساعدتها على التغلب على الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها. وتصل نسبة الازدهار الاقتصادي في الأردن إلى ١,٥٪ بينما قفزت نسبة البطالة إلى ٤٠٪.

وعرب رجال الصناعة الإسرائيليين عن ثقتهم في استمرار العلاقات الاقتصادية مع الأردن. وهناك اتفاق في الرأي بين رجال الصناعة الإسرائيليين الذين يعملون في الأردن على أن موت الملك لن يتسبب في تراجع العلاقات الاقتصادية مع الأردن والتي أثبتت ذاتها في السنوات الأخيرة وأثبتت أيضاً مدى استقرارها على الرغم من الأزمات والعراقيل.

هذا وسوف تستمر شركة ديلتا - وهي أكبر الشركات الإسرائيلية التي تعمل في الأردن - في توسيع مصنعها

الأردنيون يعرضون زيادة حجم التجارة

يصل حجم التجارة بين إسرائيل والأردن إلى مئات الملايين من الشيكلات فحسب، حيث بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن في عام ١٩٩٨ إلى ٢٥,٢ مليون دولار، مقابل ٢٠,١ مليون دولار عام ١٩٩٧، وأما الصادرات الأردنية لإسرائيل فقد وصلت في العام الماضي إلى ١٧,٢ مليون دولار، مقابل ١٢,٧ مليون دولار عام ١٩٩٧.

وبعد التوقيع على اتفاقية السلام، مارس الأردنيون ضغوطاً شديدة للسماح لهم بتصدير عدد كبير من المنتجات للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من خفض الجمارك على عدد كبير من السلع إلا أن الفلسطينيين لم يرفعوا حجم الواردات كما هو متوقع. وقد ألغت وزارة التجارة والصناعة المطلب الخاص بالحصول على أذن استيراد من الأردن وتم التوقيع على اتفاق بين معاهد القياس في الدولتين بشأن التعاون في هذا المجال.

ويعود الأردنيون بين الحين والآخر ويدعون أن إسرائيل تضع عراقيل توقف زيادة حجم التجارة بين الدولتين. ولكن إسرائيل تنفي هذه الادعاءات. ويرفض المسؤولون في وزارة التجارة والصناعة المطلب الأردني بالسماح لهم بتصدير منتجات للسلطة الفلسطينية بدون رقابة إسرائيلية. ويرفض المسؤولون في وزارة التجارة والصناعة هذا المطلب

بسبب الخوف من أن تكون هذه المنتجات غير مطابقة للمقاييس وأنه من الممكن أن تتسرب إلى السوق الإسرائيلي.

وفيما يتصل بمجال الصناعة فإن التعاون بين إسرائيل والأردن يقتصر على المنطقة الصناعية «الحسن» التي تقع على مقربة من «إربيد».

وتعمل في منطقة إربيد حوالي ثمانى شركات إسرائيلية ومن بينها ديلتا جاليل وتاديران سوليلوت وكيتير بلاستيك وبازحين تخشيطيم وغيرها.

ومن بين المبادرات المشتركة في مجال الأعمال بين إسرائيل والأردن شركة سينشوري للاستثمارات والتي يملكها عمر صلاح، وهذه الشركة هي التي تقوم بتشغيل منطقة التجارة الحرة في إربيد شمال الأردن، حيث يعمل هناك حوالي ١٥٠٠ عامل. وهذه الشركة ممثلة في إسرائيل بواسطة رجل الأعمال رافي روايتان صاحب شركة تل أبيب - عمان.

وبالإضافة إلى ذلك هناك منطقة صناعية أخرى في منطقة الزرقا في الأردن. وهناك تعمل أيضاً شركة باجير. ومنتجات هذه المصانع مخصصة للتصدير (خاصة للولايات المتحدة الأمريكية) والمادة الخام الأساسية التي تستوردها إسرائيل من الأردن هي الرمال التي تستخدم في صناعة البناء.

شركة إسرائيلية تحصل على حق امتياز للبحث عن المعادن في فيرجيستان

سينفتي من حيدرا خلال شهرين في تسويق الذهب بواسطة بنك روتشيلد في لندن. ويمثل أصحاب الشركة الإسرائيلية المحامي أرييه حججي من تل أبيب الذي صرح أنه طبقاً لتقديرات الجيولوجيين من المتوقع أن تصل كمية الذهب المستخرجة من المنجم في السنة الأولى إلى عشرة أطنان، يصل سعرها في السوق العالمي إلى حوالي ٩٠ مليون دولار.

وقعت شركة سيلفر جولد الإسرائيلية على عقد مع حكومة فيرجيستان بالحصول على حق امتياز للبحث عن المعادن النفيسة في إحدى أكبر مناطق المناجم في العالم. ويتم استخراج ٢٣ نوعاً من المعادن النفيسة من منطقة المناجم في فيرجيستان مثل الذهب والبلوتونيوم والتيتانيوم وغير ذلك. ومن المقرر أن تبدأ الشركة الإسرائيلية المملوكة لبيرتي

شركات دولية توقف نشاطها في إسرائيل

البيانات، وطلبت الشركة أن تنقل إلى الولايات المتحدة نشاط تحليل أنظمة الاتصالات، وأن يتم الإبقاء في إسرائيل على مجال التخطيط فحسب. كذلك قررت شركة لوسنت في الأسبوع الماضي إغلاق شركة أوكتيل تكنولوجيات والتي كانت بمثابة مركز التطوير والانتاج التابع لها في إسرائيل.

وهناك شركات أخرى قررت تقليص حجم نشاطها في إسرائيل ووصل الأمر إلى حد أن بعض من هذه الشركات أغلقت أبوابها.

وعلى سبيل المثال نجد أن شركة جينرال سيستمس من مجموعة جينرال إليكتريك قلصت عدد العاملين من مصنع الشركة في حيفا، وأما ال. اس. آيه لوجيك فقد أغلقت مركز التطوير التابع لها في إسرائيل، كما قامت شركة ميدترنيك الأمريكية بغلق مركز التطوير التابع لها في إسرائيل. وعلم أن شركة كوالكوم التي أعلنت عن فصل ٦٠٠ من العاملين في فروعها ومراكزها في جميع أنحاء العالم، سوف تقلص نشاط مركز الأبحاث والتطوير التابع لها في إسرائيل.

تتوقع كبرى العلماء في وزارة الصناعة والتجارة الدكتور ارنا برى أن شركات دولية أخرى سوف تغلق مراكز الأبحاث والتطوير التابعة لها وتوقف نشاطها في إسرائيل.

وتقول برى أن التطور التكنولوجي الذي طرأ على المنتجات المتقدمة قد حولها إلى منتجات استهلاكية، وأن جميع الشركات تركز على عدد من المنتجات التي أصبحت محدودة بالمقارنة إلى الماضي، وتحول التسويق والبيع إلى الشغل الشاغل لهذه الشركات.

وحول فصل العاملين قالت: أنه على ضوء هذا الوضع فإنه يجب على إسرائيل أن تزيد ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات الإسرائيلية وإلا فسوف يكون هناك شك في استمرار نشاط بعض الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا مثل آي. سي. آيه وايفرت.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة بي نتواركس التابعة لشركة نورتل الكندية قد قررت في الأسبوع الماضي إقالة العاملين ووقف نشاط الشركة في مجال تخطيط

إسرائيل / الأردن

٦

معاريف ١ / ٢ / ١٩٩٩

بقلم : موشيه جاك

ليس هناك ما يدعو للذهول

وتجدر الإشارة الى أن الجماهير الاسرائيلية تعاني من ميول ماسوشية . وأي تغيير أو تطوير يحدث في المنطقة يشير ذهولا خوفا من أن يكون هذا التطور ضد مصلحة إسرائيل . فعلى سبيل المثال نجد أن إقالة الأمير حسن وتعيين الابن الأكبر للملك حسين وليا للعهد ، قد أثارت خوف إسرائيل بلا مبرر ، وكأن العلاقات بين إسرائيل والأردن مرتبطة بعواطف الملك حسين ولا ترتبط بالمصالح المشتركة للدولتين . ونحن نعرف أن الملك حسين بحكمته السياسية قد اتبع سياسة متوازنة من أجل ضمان مستقبل مملكته ، وهي سياسة التوازن الدقيق بين إسرائيل والفلسطينيين . وليس فقط بسبب العلاقات النسائية في البلاط الملكي اختار الملك حسين الأمير عبد الله كخليفة له ، ولكن أيضا بسبب رغبته في استمرار سياسته . فقد فضله على الأمير حمزة بسبب السن الصغيرة للأخير . ويعرف حسين جيدا أنه عندما كان في سنه كاد أن يفقد مملكته بسبب حماسه الزائد لمساعدة عبد الناصر خلال معركة سيناء . ولكن رئيس وزرائه نجح في الحد من هذا الحماس . وفي حرب الأيام الستة أجبره قادة الجيش على الارتباط بعبد الناصر ، ولكن في حرب عيب الغفران توخى الحذر بدرجة مشيرة للاعجاب عندما امتنع عن فتح جبهة ثالثة لمحاربة إسرائيل . ونحن نعرف أن سياسة مبارك اختلفت عن سياسة السادات بعد أن حصل على سيناء بالكامل ، ولكن عبد الله لن يغير سياسة أبيه تجاه إسرائيل لأنها تعتمد على المصلحة المشتركة وليس المصلحة المؤقتة . وليس المستبعد أن نصطدم ببعض الأمور التي لا تروق لنا ولا يجب ان ننسى أن الملك حسين نفسه لم يكن محصنا ضد بعض الخطوات التي أثارت غضبنا . ولكن سسامحناءه بسبب الحب الذي يكنه له الشعب الاسرائيلي وبسبب بعض البادرات الطيبة التي اتخذها ، مثل تقديم واجب العزاء في بيت شيمش .

(*) عبد الله لن يغير سياسة الاردن تجاه اسرائيل لأن أبيه أقام هذه السياسة على أساس المصالح المشتركة والمستمرة .

ستيف رجولانت ، عضو الكونغرس الأمريكي من أوكلاهوما ، رجل متدين ويعتبر صديقا لإسرائيل . وكل عام يعقد اجتماعا دينيا تحت عنوان " صلاة وجبة الافطار " . ودعا ستيف للصلاة التي ستقام يوم الخميس القادم ، الرئيس السوري حافظ الأسد ، ووزير خارجية السودان ، وباسر عرفات ، وذلك من أجل التخلص من الارهاب . وقد استجاب ياسر عرفات للدعوة . وتسبب بذلك في شعور أصدقاء إسرائيل بعدم الرضا ، لأنه من المقرر أن يشارك في هذا الافطار الرئيس كلينتون ، وسوف تكون هذه فرصة طيبة للزعيم الفلسطيني كي يلتقى مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يكون هناك توازن عن طريق عقد لقاء مماثل مع رئيس وزراء إسرائيل .

وقد سارع صائب عريقات ، الذي يعرف مدى ضعف الجماهير الاسرائيلية ، كي يفصل المطالب التي سيقدمها عرفات للرئيس كلينتون خلال لقاء الصدفة الذي سيعقد في إحدى الغرف الملحقة بالقاعة . ويحاول عريقات أن يضفي على هذا اللقاء أهمية ومغزي ، على الرغم من أنها لا تستحق كل ذلك . ولكن الحقيقة هي أن عريقات قد صدق في تقديره . فقد شعر المسئولون في إسرائيل بالذهول من الخبر الذي أشاع أن اللقاء الذي سيعقد هذا الاسبوع يجيء بمبادرة الرئيس بيل كلينتون ، ودون أن يوجه دعوة مشابهة لبنيامين نتنياهو . ومن المحتمل أن يشترط عرفات إلغاء تهديده بالاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الرابع من مايو بدعوته أولا الى البيت الابيض ، أي كنوع من الاعتراف بالدولة قبل إقامتها . ولكن اللقاء هذا الاسبوع من نوع مختلف وليس هناك مجال للذهول .

كذلك فإن الجهد المتواصل من جانب الملك حسين للتأثير على الرأي العام في إسرائيل حتى يحظى بمودة الشعب الاسرائيلي وهو ما خلق بعض الأساطير التي أحاطت به:

- إنه لم يتجول في شارع ديز نجوف . ولكن الطيار الخاص به هو الذي تجول في الوقت الذي انتظر هو في أحد البيوت المؤمنة جيدا عند مدخل تل البيب مع جولدا وديان.

- إنه لم يوافق على الحل الاقليمي، ولكنه أعرب عن استعدادة لمناقشة تبادل مناطق صغيرة على أكثر تقدير.

- لم يكن هو الذي اقترح مشروع "ممر اريحا" ولكن إسرائيل هي التي اقترحتة ورفضه حسين لأنه ذكره بمشروع ألون .

- لم يوافق على المؤتمر الدولي بدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية لأنه لم يرغب في الدخول في مواجهة مع العالم العربي.

- لم يبلغ جولدا مائير بسر الأسد والسادات بشأن خطتهما لخوض حرب عيد الغفران ، ولكنه حكى عن كل ما شاهدوه

عبر النظرة المكبرة على الحدود الاسرائيلية من أن الجيش السوري في حالة انتشار استعدادا للانطلاق ، أي أنه لم يأت بأي جديد .

ولكن ايضا بدون هذه الأساطير ، فقد تصرف حسين بذكاء مع إسرائيل وحرص على الحفاظ على التعاون في المجالات الحيوية للغاية، وهذا لا ينبع بالطبع من حبه لإسرائيل ولكن بسبب حبه للأردن. ومصالح الأردن هي التي دفعته لهذا التعاون - وهذا هو الأساس الذي ورثه لابنه البكر .

والمنطق يشير الى أنه لا يجب أن نتوقع حدوث تغييرات جوهرية في سياسة الأردن تجاه إسرائيل . ومن الصعب أن نتوقع حدوث تغييرات غير منطقية . وفي هذه الأثناء فإن الاعراب عن المخاوف على الملأ بشأن حدوث تطورات سياسية أمر يشير الخوف ويشجع بدون داع الضلع الثالث في المثلث الاردني الاسرائيلي الفلسطيني.

عبد الله على الخريطة

الملحق السياسي لمعاريف

١٩٩٩ / ٢ / ٨

بقلم : أوري أفيري

(*) ان سياسة الأردن ليست مرتبطة بهذا الملك أو ذاك ، بل بالتطلع للتوازن مع كل جيرانها.

"هل تريد أن تفهم الأردن ؟ سألتني الموظف الكبير "سوف أعلمك في خمس دقائق " وبذلك وفي الخمس دقائق الآتية تعلمت أكثر مما عرفت من عشرات الكتب ومئات المقالات، ناهيك عن مقالات بعض "الخبراء" عندنا، والمستشرقين والعسكريين والذين يعلمون الكثير ويفهمون القليل.

لقد حدث ذلك قبل ١٣ عاما وكنت الشخص الاول الذي سجل في الأردن كإسرائيلي والخلفية : دبلوماسي أوروبي قال لي ان رئيس البلاط الملكي يدعوني للحضور لعمان . وقد منحني رئيس الحكومة شيمون بيريز سماحا رسميا والذي تم ختمه في جواز سفرى . ووصلت لعمان من القاهرة ، وعلى مدى اسبوع جلست في بهو الفندق الرئيسى بعمان ، تقابلت مع شخصيات واعطيت عشرات المقابلات الصحفية للصحافة المحلية والعالمية ، وذلك من خلال انتظار لحوار مع الملك أو أخيه . ولكن الدعوة تأخرت وتلكأت ودعاني ذلك الموظف الكبير لوجبة عشاء على ما يبدو كتعويض غداء .

فجلسنا في مطعم فرنسى فاخر في قلب عمان . وكان محدثي رجلا بدويا مثله مثل كل رؤساء الحكم في الاردن . أخذ منديل ورق ورسم عليه خريطة الأردن . وشرح لي : انظر الى حدودنا ، في الشمال لدينا حدود مع سوريا وهي دولة علمانية قومية عربية خالصة . وفي الجنوب توجد السعودية ، مملكة من العصور الوسطى محافظة ودينية . وخلفها الامارات والتي تحكمها انظمة متخلقة من الشيوخ

. ومن الشرق تقع العراق ، ديكتاتورية قومية عدائية. وفي الغرب نلامس مصر ، دولة كبيرة وفقيرة ذات توجه غربي، وترغب في زعامة العالم العربي . ولدينا حدود طويلة مع إسرائيل والتي - سامحني - جسد غريب في المنطقة ، دولة غربية عصرية ذات أغراض توسعية . وفي الضفة الغربية يجلس الشعب الفلسطيني المناضل من أجل الاستقلال ، والذي يوجد بداخله قوى راديكالية . وفي الشمال الغربي ليس بعيدا عن حدودنا، توجد لبنان غير المستقرة بالنزاعات والصراعات مع كل أنواع القوى الخطيرة.

والنتيجة هي : أن دولتنا الصغيرة تتسرب اليها تأثيرات من كل أولئك الجيران - افكار ، لاجئين ، عملاء انهم جميعا يلتقون على أرضنا . ونحن نسعى لاستيعابهم وتحسينهم. ان وجودنا مرتبط بالتوازن بين كل هؤلاء الجيران. فكلهم خطر علينا. ونحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بالشجار مع اي واحدة منهم على مدى طويل.

ونظر الى صورة الملك التي كانت معلقة على الحائط. وقال : ان حسين هو فنان هذه اللعبة. فعندما يؤيد اليوم العراق في حربه مع إيران فهو يعلم جيدا أن عليه ان يصالح غدا عدوتها سوريا . وعندما يقترب غدا من سوريا فعليه القيام بعد غد بلفتة تجاه إسرائيل . واللفتة تجاه إسرائيل عليه ان يوزنها بتصريح لصالح الفلسطينيين . فلا تنسى أن نصف السكان عندنا فلسطينيون . وبعد ذلك عليه ان يهدئ من روع السعودية التي تخشى من الفلسطينيين ومن العراق . وكل ذلك دون اغضاب صدام حسين.

وهكذا كل النظرية بشكل مختصر أن نابليون قال ذات

مرة: "إذا كنت تريد فهم سياسة دولة فانظر في الخريطة". إن الملك حسين يعيش داخل هذه الخريطة. إنه لا يحب إسرائيل بالمقدار الذي لم يحب فيه العراق أو سوريا. لقد كان من المتشبهين المشقفين، راقص باليه جيوسياسي. عندما قبل راين فكر في عرفات وعندما عانق صدام حسين حول أحد عينييه تجاه الأسد والعين الأخرى تجاه فهد السعودية. ولذلك فقد صنع الملك سلاما معنا فقط بعد أن وقع عرفات على إتفاقية أوسلو وأعطى للآخرين صلاحية. إن السادات وعرفات تشجعوا وقبلوا المخاطر وجاء حسين من بعدهم بخطوات حذرة. والآن يحاولون عندنا التخمين: هل الملك القادم "يحب إسرائيل" كما كان أبيه؟ هل سيتعانق مع نتنياهو؟ هل سيستمر في العلاقات الحميمة والثابتة؟ إنهم يكتبون

التقارير المخبرانية، يجرون حوارات مع الناس الذين قابلوه هنا وهناك، يؤلفون أبحاثا ودراسات. ومع كل احترامى، كل هذا سخافات. إن الملك القادم سيفعل مثل ما فعل من سبقه ومن سبق من سبقه. لا أكثر ولا أقل إن نوازع قلبه مهمة مثل قشور الثوم. فإذا إشمز في مكنون قلبه من إيريل شارون، رجل صابرا وشاتيل فسوف يقبله على خديه بحرارة ويفكر في زوجته الفلسطينية. وإذا كره صدام سوف يقول كلمات ذات مشاعر مغرضة حول معاناة الشعب العراقى. إن ذلك هو إسم اللعبة التى اسمها الأردن، ملك ذهب وملك قادم. ولكن الخريطة باقية.

الملحق السياسى لجريدة

هآرتس ٩ / ٢ / ١٩٩٩

بقلم: المحرر

"ما بعد حسين"

إن موت حسين يجعل المفاوضات مع السلطة الفلسطينية فى حالة متجمدة. إن بنيامين نتنياهو حقن المسيرة بنغمة من الحموضة والشك. فقبل صعود نتنياهو للسلطة رأى فى الأردن دولة من الممكن أن تتحقق فيها الرغبات والأمانى القومية الفلسطينية. وكذلك وزير الخارجية إيريل شارون فقد سعى الى تسبيد أفكار جيوسياسية مشابهة. ولكنهم بصفتهم يتحملون مسئولية حكومية رسمية تركوا البديل غير الواقعى وأخذوا على عاتقهم افتراضات أوسلو والسلام مع الأردن. وما يمكن كونه مفهوما من تلقاء ذاته جدير بالذكر الآن مرة أخرى لأن موت حسين من المحتمل أن يثير أمورا قديمة عن مدى استقرار الدولة المجاورة. ولكن شخصية الملك المميزة والفريدة ساعدت فى خلق رؤية مقنعة عن الوحدة القومية فى المملكة الهاشمية. ومن يرغبون فى التشكيك فى هذا الانطباع يستطيعون الارتباط بالغالبية الفلسطينية لسكان الأردن. إن هناك عناصر مركزية فى البلاد، بما فيها رئيس الحكومة، لا يوافقون على الاتفاقيات بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية. وهم مؤهلون لجعل موت الملك ذريعة وسببا للدراسة المتأنية والحذرة لإستمرار مسيرة التسوية مع الفلسطينيين. إن المنطق المرفوض لنظرية كهذه، هو أنه فى أعقاب التسوية الدائمة، ستقوم فى شرق إسرائيل دولة مع ارتباط قوى للأغلبية الفلسطينية فى الأردن. إن موت ملك ذو صلاحيات وسلطة من المحذور أن يستغل كذريعة لتحرير ودفع الشكوك الى تلك المسيرة.

لم يكن هناك زعيم عربى مثل الملك حسين حظى بالمديح والحب فى إسرائيل على كل المستويات. فقد اصطدمت مبادرة السلام للرئيس أنور السادات بالشكوك العديدة، وكذلك الاتفاق المنتهى مع مصر عرف هذا الاعتراض الشديد أيضا. إن الملك حسين اندمج فى مسيرة التسوية فقط بعد انفتاح الطريق مع الفلسطينيين. فلم يكن مستعدا لتلك الانطلاقة من العلاقات الكاملة طالما كان محتملا الزعم تجاهه بأنه تسرع قبل أن يحظى الصراع الاسرائيلى - الفلسطينى بالعلاج المقنع. فرنيس المملكة التى يبلغ حوالى ٦٠٪ من سكانها فلسطينيين لم يكن يستطيع أن يتصرف تصرفا آخر.

فى تاريخ كل شخصيات المنطقة نجد إضاعة الفرص فى تناولهم لمسيرة السلام. ولكن منذ اللحظة التى قرر فيها حسين حسمه للأمور وهو يتصرف بتفهم، وبأصالة ويدفع فى العلاقات دفعته الى التعاطف الاسرائيلى الجارف. إن ميثاق الشخصيات من أرجاء العالم كله والذين شاركوا بالأمس فى جنازة الملك حسين. لم يكونوا فى حاجة لأقوال المديح والإطراء التى ألقوها عن الملك. إنه انجاز من الدرجة الأولى لزعيم، اضطر للسير بحذر شديد بين المطبات التى يضعها نطاق واسع ذو مشاكل وحساسيات. وخلال ذلك لم يرتدع أيضا بالمجازفة بحرب ضده فى عام ١٩٦٧. إن إسرائيل نفسها لم تتسرع فى مد يدها للسلام على مدى سنوات عديدة لجيرانها، أو تدرس بشكل موضوعى ما بدا كفرص لا يجب إضاعتها. ومسموح لها اليوم تقدير سياسة حسين طبقا لنتائجها النهائية فقط.



وثائق

هآرتس ٨ و٩ / ٢ / ١٩٩٩
يوسى ملمان

إسرائيل تكشف وثائق جديدة عن قضية لافون ■

مارس عام ١٩٥٤.
الثار:

وحينما تولى موشيه شاريت منصب رئاسة الحكومة فى شهر نوفمبر عام ١٩٥٣ عقب إصرار بن جوريون على الاستقالة من الحكومة والاقامة فى مستعمرة «ساديه بوكير» فقد وجد بنحاس لافون صعوبة بالغة فى ملء الفراغ الذى خلفه بن جوريون بخروجه من منصبه، بل وأصبح أضحوكة، إذ كان مثار سخرية «الصقور» الداعين إلى تبني سياسة متشددة تجاه العرب، والذين كان من بينهم شيمون بيريز الذى شغل آنذاك منصب مدير عام وزارة الدفاع، وموشيه ديان رئيس الأركان العامة. وأجبر هذا الوضع لافون على تبني سياسة العمليات الثأرية ضد العرب، تلك السياسة التى انتهجها رغبة منه فى إرضاء المتطرفين، غير أن هذه السياسة أسفرت عن وقوع بعض المواجهات مع شاريت، فقد صدق لافون على سبيل المثال على قيام موشيه ديان بتنفيذ عملية ثأرية ضد قرية «عزون» انتقاما لمقتل مواطن يهودى فى منطقة «رعنانه»، وأسفرت هذه العملية الثأرية عن مقتل أربعة من سكان القرية. وكانت هذه العملية تعد خروجاً عن النهج المحدد الذى تمثل فى قصر أهداف العمليات الثأرية على المواقع العسكرية.

وقد رد الأردن على اقتحام قرية عزون بقصف مكثف على القدس، ذلك القصف الذى تحول إلى معركة حقيقية استمرت ليومين متتاليين. وقررت حكومة شاريت عقب هذه التطورات الأخذ بموقف رئيس الأركان العامة ووزير الدفاع فعملت على زرع الألغام ونصب الأسلاك الشائكة على امتداد الحدود المشتركة بالمدينة.

حينما ذكر أحد الوزراء الإسرائيليين خلال إحدى الجلسات التى عقدتها الحكومة الإسرائيلية خلال شهر يناير عام ١٩٥٤ «الرجاء ألا تسجل الكلمات التى سأدلى بها فى محضر جلسات الحكومة» فقد حرص موشيه شاريت الذى شغل آنذاك منصب رئيس الوزراء على تهدئته بقوله لا داع للقلق لأن بروتوكولات الجلسات الحكومية لا تنتشر ولا توزع، ومن المؤكد أن شاريت وسائر الوزراء لم يتوقعوا أنذاك أنه سيتم نشر هذه المحاضر بعد مضي أربعين عاماً على تسجيلها.

ومن المعروف أنه يعود إلى حكومة رابين الفضل فى نشر بروتوكولات الحكومة المؤقتة التى تشكلت فى شهر مايو عام ١٩٤٨، تلك البروتوكولات التى تم البدء فى نشرها منذ ثلاثة أعوام، فتم الكشف فى غضون الأعوام الثلاثة السابقة عن بروتوكولات الحكومات الإسرائيلية التى تشكلت منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٣. ويتم حالياً الكشف عن الوثائق التى يعود تاريخها إلى عامى ١٩٥٤ - ١٩٥٥ اللذين تولت خلالهما مقاليد الحكم تلك الحكومة التى تشكلت اثر انتخابات الكنيست الخامسة، وبينما شهدت هذه الفترة انخفاضاً ملحوظاً فى عدد العمليات العسكرية الواقعة على الحدود، إلا أنها شهدت تصعيداً فى تلك العمليات العسكرية التى قام بها الجيش الإسرائيلى فى الأردن وقطاع غزة. وكان من بين العمليات التى وقعت آنذاك تلك العملية التى وقعت فى عام ١٩٥٣ التى قام خلالها بعض من تسللوا وقتلوا ثلاثة وعشرين يهودياً، كما شهد عام ١٩٥٤ مقتل أحد عشر يهودياً غير أن هذا الرقم لا يشمل عدد الإسرائيليين الذين لقوا مصرعهم خلال رحلتهم بالباص فى شهر

وحيثما أعرب موشيه شاريت خلال الجلسة التي عقدتها الحكومة في السابع والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٥٤ عن استيائه من الطريقة التي تطورت بها الأمور، وقال: «إن ما حدث في راعناته لا يتعدى حدود قيام مجموعة فدائية صغيرة بارتكاب الجريمة.. ولقد أخبرني وزير الدفاع أنه سيتم القيام بعملية صغيرة وأنه سيكلف ثلاثة أفراد بإصابة فرد أو فردين غير أن عدد الضحايا قد تضاعف.. ولو كان قد تم عرض هذه الخطة على لما كنت قد وافقت عليها». وأعرب شاريت خلال حديثه أيضا عن تحفظه إزاء حالة الانبهار ببطولات الجنود الإسرائيليين إذ ذكر «إننا لا ننفذ مثل هذه العمليات حتى نعطي للشباب الإسرائيلي فرصة التميز». وأثار حديث شاريت حفيظة لافون فعقب عليه قائلا: «إنني أطالب رئيس الوزراء بآلا يتوقف عند توافه الأمور التي تحدث في العمليات التي يوافق عليها وإلا فیتعين عليه ألا يوافق على العمليات التي أعرضها عليه».

وعقب مضي ما يقرب من اسبوعين على هذه الجلسة فقد اصطدمت إحدى سيارات الجيش الإسرائيلي بلغم بالقرب من مستوطنة «كيسوفيم» مما أسفر عن إصابة جندي إسرائيلي، فقام على أثرها وزير الدفاع القوات الإسرائيلية بالأمر بشن عملية ثأرية ضد أحد المواقع المصرية المجاورة. وأسفرت هذه العملية عن مقتل ستة جنود مصريين، وأسر جنديين مصريين. وفي المقابل فقد قتل جندي إسرائيلي، وأصيب عدة جنود. وحيثما بحثت الحكومة الإسرائيلية هذا الحادث ذكر وزير الأديان موشيه شايبيرا الذي كان عضوا بحزب «هبوعيل هميزراحي»: «حينما نرد على أية عملية نتعرض لها فإننا لا نرغب دائما في الاعلان عن طبيعة العملية فتارة نقول لقد ضل بعض الجنود طريقهم فلقوا مصرعهم، وتارة نقول لقي بعض العرب مصرعهم إثر اقتحامهم للحدود في إطار بحثهم عن قطعانهم. ولا يتم التوقف عن طرح المبررات والذرائع، ولا نرغب في الاعتراف بقيامنا بمثل هذه العمليات. ولقد اعلنا هذه المرة أننا قمنا بهذه العملية خاصة اننا تمكنا في إطار هذه العملية من أخذ بعض الأسرى بل والاستيلاء على بعض الأسلحة. وقد يفسر العالم هذا الحدث على نحو يوحى بأن الجيش الإسرائيلي هو الذي باشر تنفيذ هذه العمليات. ولا أدري ما إذا كان من الحكمة أن نعلن عن مثل هذه العمليات». وعقب لافون على حديث الوزير بقوله «إنني أرحب على وجه العموم بهذه الفكرة، غير أنه من الممكن أن نعلن في بعض الحالات عن قيامنا بتنفيذ بعض العمليات.. ومن المعروف اننا لم نعلن عن كافة العمليات».

وقامت القوات الإسرائيلية بعملية ثأرية أخرى عقب مقتل حارس مستعمرة «رمات رزئيل»، إذ قامت القوات الإسرائيلية باقتحام موقع القوات الأردنية المتمركزة في جبال القدس، وأسفرت هذه العملية عن مقتل أربعة جنود

إسرائيليين، وخمسة جنود أردنيين. وقد عقب وزير الدفاع لافون على هذه العملية في التاسع والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٥٤ فذكر «لقد كان لهذه العملية هدف سياسي محدد».

وحيثما عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة في مطلع أكتوبر من عام ١٩٥٤، تزامن عقدها مع قيام مصر بمنع سفينة إسرائيلية من عبور قناة السويس، واعتقال طاقمها، وقد امر رئيس الوزراء شاريت في ذلك الحين ألا يتم شن أي عمل عسكري ضد مصر حتى لا يتم التصعيد من حدة التوتر، ورفض شن أية عملية عسكرية، غير أن لافون اعترض على هذا الموقف بقوله: «إنني اتشكك في إمكانية تحقيق أي نفع سياسي من وراء هذا الموقف، وأتساءل في هذا الموضوع: هل يتعين علينا السماح للعرب بالتصرف كما يحلو لهم أم أنه يتعين علينا الاعتراض والرد على ما يقومون به».

والجدير بالذكر أن مصادر أخرى تفيد أن بعض الوزراء وخاصة وزير القضاء بنحاس روزن، ووزير الداخلية «يسرائيل روكاح» احساسوا أن الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع يعملان دون إحاطة الحكومة بما يقومون به، وقد أعرب «روكاح» الذي كان عضوا في لجنة الشؤون الأمنية عن استيائه من عدم حرص اللجنة على عقد جلساتها، ومع هذا فقد عبر عن بعض مشاعره في بعض جلسات الحكومة.

القضية:

وفي حقيقة الأمر فمن المذهل أن يتبين المرء أنه بالرغم من مضي خمسة شهور على اكتشاف مصر لشبكة تجسس إسرائيلية في القاهرة والاسكندرية فلم يطرح أي وزير إسرائيلي أي استفسار للتعرف من الحكومة على حقيقة هذه الشبكة. ومن المعروف أن الحكومة المصرية ألقت القبض على أعضاء هذه الشبكة عقب أن اكتشف أحد جنود الشرطة بمدينة الاسكندرية تصاعد الدخان من جيب «فيليب نتانزون»، وكان هذا الدخان نتيجة لاشتعال فتيل القنبلة الموقوتة الموضوعة في جيبه، والتي كان يعتزم وضعها في سينما ريو بالاسكندرية. وتمكنت أجهزة الشرطة المصرية عقب مضي بضعة أيام على اعتقاله من الامساك بسائر أعضاء الشبكة الذين كان من بينهم: «موشي مرزوق وشمونيل عيزر ومارسيل نينو وفكتور ليفي ورورت داسه ومائير زعفران ومائير ميوحاس وايلي يعقوب وعيزر كوهين» أما «ايفري العاد - زايدنبيرج» الذي قام بتشغيل هذه الشبكة التي كانت تابعة للوحدة ١٢١ بجهاز المخابرات العسكرية والذي أتهم بأنه عميل مزدوج فقد فر خارج مصر.

وفيما يتعلق بالأوامر التي كان على أعضاء الشبكة تنفيذها فقد تمثلت في وضع المتفجرات في المراكز الثقافية الأمريكية بمدينة الاسكندرية والقاهرة، وفي دور

السينما ومحطات القطار في الاسكندرية، وكان الغرض من وراء هذه العمليات زعزعة أسس نظام الرئيس جمال عبدالناصر والمساس بعلاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وكان من نتائج الكشف عن هذه الشبكة أن القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيليةتين شهدتا صراعا حادا أسفر في نهاية الأمر عن استقالة لافون من الحكومة، والاطاحة ببنيامين جيبالي رئيس المخابرات العسكرية، واستقالة بن جوريون من منصب رئيس الوزراء في عام ١٩٦٢، وإقدامه على تشكيل قائمة عمال إسرائيل (المعروفة باسم رافى) في انتخابات عام ١٩٦٥.

وقد تركز الجدل آنذاك حول قضية من يتحمل مسئولية هذا الحادث ومن أعطى أوامر القيام بهذه المهمة التي لم يكن هناك أى داع لها، وهل المسئول عن الحادث وزير الدفاع لافون أم رئيس الأركان العامة ديان أم رئيس المخابرات العسكرية جيبالي، ومن كان على علم بتفاصيل الحادث. وقد اجتاحت الدولة في ذلك الحين عاصفة من الشائعات غير أن جلسات الحكومة لم تتطرق إليها، فلم يطرح الوزراء أية تساؤلات عن هذه القضية، الأمر الذى يدل على أنه لم يطلعهم أحد على تفاصيل الحادث، وأنهم استمدوا مثل غيرهم المعلومات من الشائعات. ولم يتطرق وزراء الحكومة إلى هذا الموضوع إلا في الثانى عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ أى عقب مضى يوم واحد على البدء فى محاكمة أعضاء الشبكة الإسرائيلية فى القاهرة، فتسأل وزير الداخلية الإسرائيلى «يسرائيل روكاح» «أليس من الواجب أن نتطرق إلى تلك المحاكمة التى تشهدها مصر حاليا؟» واستجاب رئيس الوزراء لهذا التساؤل، وقدم عرضا موجزا أوضح خلاله ان إسرائيل تبذل كل ما فى وسعها من أجل المعتقلين. أما لافون فقد التزم الصمت طيلة الجلسة.

وذكر شاريت عقب مضى أسبوع على هذه الجلسة أن بعض المعلومات التى استقاها من مصادر وثيقة تفيد أن السلطات المصرية لا تعتزم إصدار حكم بإعدام المتهمين. وكما يبدو فلم تكن مصادر هذه المعلومات دقيقة، خاصة أن المحكمة العسكرية التى تشكلت للحكم فى هذه القضية أصدرت حكما بإعدام مرزوق وعيزر، وأحكاما بالسجن على معظم أعضاء الشبكة. وقد اقترح عضو الكنيست حاييم لنداو الذى كان من حركة حيروت قيام الجيش الإسرائيلى بتنفيذ عملية ثأرية يخطط خلالها بعض الجنود المصريين، وأن يتم فيما بعد مقايضة هؤلاء الجنود بمن صدرت ضدهم أحكام بالإعدام.

وعقب موشى شاريت فى الثلاثين من يناير عام ١٩٥٥ على هذا الاقتراح بقوله: «لا بد أن يعلم الجميع أنه يوجد فرق ضخم بين دولة إسرائيل وبين الجيش الإسرائيلى». ومع هذا فقد أعلن شاريت أنه ليس من الممكن الاستمرار

فى سياسة ضبط النفس فذكر: «ليس من الممكن أن نتصور أن هذه المحاكمة التى تشهدها مصر حاليا تعد تحديا مصرية منظما لإسرائيل. ولقد أعربت من قبل عن رأى الذى كان مفاده أنه من الواجب ألا نقوم حاليا بأى شئ كان. وإذا كنا قد حرصنا حتى الآن على ضبط النفس تجاه ما يحدث فى قطاع غزة، فقد كانت هذه السياسة نابعة إما نتيجة لتخوفنا أو لاعتبارات أخرى، غير أنه إذا وقعت أية عمليات أخرى تستلزم اتخاذ رد فعل فمن الواجب أن نرد عليها بكل شدة حتى يصبح واضحا للجميع أننا سنرد بالدم على الدم الذى سفك على أيديهم».

وتلقى هذه الكلمات ضوئا جديدا على الأحداث خاصة أن عددا كبيرا من الباحثين تصور أن عودة بن جوريون إلى منصب وزير الدفاع فى شهر فبراير عام ١٩٥٥ هو الذى أسفر عن ذلك التحول الذى طرأ على طبيعة رد الفعل الإسرائيلى، ومع هذا فيتضح من محاضر الجلسات أن شاريت أعلن قبل عودة بن جوريون إلى منصبه ان السياسة الإسرائيلية ستشهد تحولا.

وقد اقترح وزير القضاء الإسرائيلى روزان عقب مضى أسبوع على ما ذكره شاريت أمام الحكومة تشكيل لجنة وزارية للبحث فى الظروف المحيطة بمحاكمة الشبكة الإسرائيلية فى القاهرة، وزعم روزان خلال حديثه أنه قد تسرب إلى علمه أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية فشلت فى مهمتها، وأنه يرى أن قيام المخابرات بتشغيل هذه الشبكة دون إخبار الحكومة بحقيقة هذا الوضع ينطوى على تهديد خطير للديمقراطية الإسرائيلية، وذكر روزان خلال حديثه عن وزير الدفاع لافون «إنى على معرفة بوزير الدفاع، وأعلم أنه شخص واع ومسئول عن تصرفاته، ومن ثم لا يمكننى أن أتصور أن هذه العملية تمت دون معرفته بها، وأتصور أن أحد الأفراد حاك مثل هذه المؤامرة. وإذا كانت إحدى قيادات الجيش قد نفذت مثل هذه العملية فلا شك أنها تدل على قدر كبير من الحماقة. وإذا كانت الأمور تسير على هذا النحو فإنها تشير إلى أن أحد الجهات العسكرية تقوم بتنفيذ ما يحلو لها».

الاستقالة:

والتزم لافون الصمت طيلة الجلسة، ومع هذا فحينما طرح فى جدول أعمال الجلسة التى عقدتها الحكومة فى العشرين من شهر فبراير عام ١٩٥٥ فكرة استقالة لافون من الحكومة، أحس لافون أن أعضاء الحزب والحكومة لا يقدمون الدعم الكافى. وتكون بيان استقالة لافون من خمس صفحات غير أنه لم يتم السماح بعد للباحثين بمطالعة نص البيان، خاصة أن ميخائيل نير سكرتير الحكومة السابق. وبنحاس الياف نائب مدير عام وزارة

الخارجية السابق والليان يتوليان مسؤولية الكشف عن الوثائق الحكومية - تلك المسؤولية التي يتحملانها من قبل أرشيف الدولة - قررا عدم الكشف عن نص هذا البيان. ومع هذا فيمكن للمرء أن يتفهم أن ما قاله لافون قد أثار غضب من استمعوا لبيانه، ومع هذا فلم يشعروا بالقلق إلا بسبب رغبة لافون في أن يدلى ببيان مشابه أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست. وقد أعرب وزير القضاء في ذلك الحين عن تخوفه من رغبة لافون بقوله «من الواجب ألا يطلع أعضاء حيروت ومبام بلجنة الخارجية والأمن بالكنيست على ما سمعه وزراء الحكومة من لافون».

وكان من بين المواضيع التي أثارت في تلك الجلسة ذلك الموضوع الخاص بضم بن جوريون إلى الحكومة، وقد لقيت هذه الفكرة ارتياحا ملموسا في أوساط أعضاء الحكومة فذكر شاريت: «إن انضمام بن جوريون إلى الحكومة هو الذي بمقدوره تحقيق الهدف الذي يصبو الجميع إلى تحقيقه». وتمثل هذا الهدف في إعادة الاستقرار إلى صفوف الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات. وكان لعودة بن جوريون إلى الحكومة دور كبير في تغيير سياسة الحكومة الإسرائيلية وإسدال الستار على تلك السياسة الداعية إلى التعايش في هدوء، تلك السياسة التي كان شاريت قد اتبعها.

ومع عودة بن جوريون فقد اقترح في السابع والعشرين من شهر فبراير وبالإشتراك مع رئيس الأركان العامة موشى ديان القيام بعملية ثأرية، تلك العملية التي كان الغرض منها الرد على تسلسل مجموعة من المخابرات المصرية إلى المعهد البيولوجي الواقع في منطقة «نيس تسيوناه» حيث قامت هذه المجموعة بقتل راكب دراجة بخارية في منطقة «رحوفوت» وكانت هذه العملية ثأرية موجهة ضد غزة، وصدق رئيس الوزراء شاريت عليها. وقد رأى بن جوريون أن هدف العملية سيقصر على تدمير بعض المباني، وتوقع ديان أن عدد ضحايا العدو في هذه العملية التي كان اسمها الكودي «السهم الأسود» لن يتعدى عشرة جنود. ومع هذا فقد ذهل شاريت من نتائج هذه العملية التي نفذت في مساء الثامن والعشرين من شهر فبراير وفجر الأول من شهر مارس، خاصة أن هذه العملية التي قادها إيريل شارون أسفرت عن مقتل ثمانى وثلاثين جنديا مصرية وإصابة أعداد كبيرة منهم. وفي المقابل فقد لقي ثمانية من جنود المظلات الإسرائيليين مصرعهم.

وكانت هذه العملية بمثابة نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي إذ تخلى عبدالناصر عقب هذه العملية عن إمكانية إجراء اتصالات سرية مع إسرائيل، بل ويئس من إمكانية الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فقد توجه إلى الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أسفر بعد تسعة شهور عن إبرام صفقة الأسلحة

التشيكية. وقررت إسرائيل عقب إبرام هذه الصفقة شن حروب وقائية ضد مصر، تلك الحرب المعروفة باسم عملية سيناء.

وكان من بين العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في عام ١٩٥٤ تلك العملية التي نفذتها في مساء الثامن من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤. وقد ضمت هذه العملية أربعة جنود وضابط مخابرات، وأربعة مرافقين لتأمين الطرق. وقد عبر هؤلاء الجنود الحدود مقتحمين هضبة الجولان بغرض سرقة الصواريخ السورية، وزرع أجهزة تنصت تم تركيبها على خطوط الهاتف التي تربط المواقع المختلفة. وقد باع هذه المهمة بالفشل، وتم أسر أعضاء هذه الجماعة، غير أن «أوري ايلان» الذي كان عضوا في هذه الجماعة أقدم على الانتحار اثر التعذيب الذي تعرض له. ومع عودة جثته إلى إسرائيل وجد المحققون الإسرائيليون ورقة صغيرة في ثيابا ملابسه كتب عليها «لم أحن» وكان للكشف عن هذه الورقة أثر كبير في غليان الشارع الإسرائيلي الذي طالب بالانتقام. ومع مضي بضعة شهور على عودة الجثة أعادت سوريا الجنود الأربعة.

وبالرغم من أن الصحافة الإسرائيلية والبحوث الهستيرية عرضت الموضوع على هذا النحو إلا أن محاضر جلسات الحكومة التي يعود تاريخها إلى عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ والتي تم السماح مؤخرا بنشرها تقدم صورة أكثر تعقيدا.

وتفيد هذه المحاضر أن الحكومة لم تتلق تقريرا وافيا عن هذه العملية إلا في السادس عشر من شهر يناير عام ١٩٥٥ أي بعد عودة جثة «أوري ايلان» وبعد مضي خمسة أسابيع على هذه العملية. وكما يبدو فقد تأخر عرض التقرير نظرا لأن الحكومة كانت منغمسة في تلك الفترة في بحث الكثير من القضايا، فضلا عن أن المشكلات كانت تتوالى عليها واحدة تلو الأخرى، تلك المشكلات التي نذكر من بينها أن مصر منعت في شهر سبتمبر عام ١٩٥٤ عبور سفينة «بت جاليم» الإسرائيلية لقناة السويس فضلا عن أنها اعتقلت طاقمها. كما أن القاهرة شهدت في شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ البدء في محاكمة أعضاء شبكة التجسس الإسرائيلية والتي سبق الإشارة إليها.

وحيثما تحدث وزير الدفاع بنحاس لافون أمام الوزراء عن قضية «أوري ايلان» فقد ذكر «أرغب في ألا يتم الاعلان فيما بعد عما سالتوه عليكم». واستطرد قائلا: لقد أخبروني بأنه تم ارسال خمسة جنود لتنفيذ مهمة في سوريا، ولم يبلغوني بهذا الوضع إلا بعد أن تم أسرهم. وأعتقد أن رئيس الأركان العامة موشى ديان لم يكن له

علم ايضا بهذه المهمة.

وبالرغم من ان لافون قد طلب الحفاظ على سرية هذا المطلب فلم يكن لهذا الخبر الخاص، بقيام احد الضباط بتكليف جنوده بتنفيذ مهمة خطيرة خلف خطوط العدو دون الحصول على موافقة رئيس الاركان العامة ووزير الدفاع، وقع الدهشة في نفوس الوزراء . وفي حقيقة الأمر فقد نبغ غضب لافون من إحساسه بتفشي حالة لا مثيل لها من الوهن في اوساط الجهات التشريعية والتنفيذية فذكر لافون: "من غير الممكن ألا يتم ارسال جنود في مهام خلف خطوط العدو، وفي المقابل فمن الضروري أن يعرف الجميع مسبقا انه من الوارد أن تُمنى هذه العمليات بالفشل، بل وتسفر مثل هذه العمليات عن مقتل الجنود أو أسرههم . وليس من الممكن ان تفقد إسرائيل صوابها بسبب تجاهلها لمثل هذه الحقائق. وقد يدعو ما حدث الى الاحساس بالأسى غير أنه ليس من الممكن ان نعيش تحت رحمة الأقدار . وعند قيامنا بمثل هذه العمليات التي يعد من الضروري تنفيذها من حين الى آخر فمن الضروري ان نعرف مسبقا ما اذا كانت مثل هذه العمليات ستواجه أية صعاب وما اذا كانت ستسفر عن وقوع بعض الضحايا. وليس من الممكن ان نشن أية عملية دون وضع هذه الأمور في الاعتبار".

وذكر بنحاس لافون خلال الجلسة أن الأسرى اعترفوا لمراقبي الأمم المتحدة خلال التحقيق معهم في المعتقل بحقيقة أهداف العملية التي كلفوا بها ، وقام هؤلاء المراقبون بإطلاع السوريين بما اعترف به الأسرى . وقد قاطع الوزير موشيه شابيرا وزير الدفاع خلال حديثه ، وطلب منه توضيح ما اذا كانت لدى القوات الاسرائيلية تعليمات بشأن متى يتعين عليها الدفاع عن نفسها أو الاستمرار في القتال، أم أن التعليمات تنص على ضرورة الاستسلام في الحال ؟ وأجاب لافون على هذا الاستفسار بقوله "كما يبدو فقد نجح السوريون في حصار المكان بعدد كبير من القوات . وقد رأى قائد العملية بعد تبادل قصير للطلقات انه ليس هناك أى أمل في الهروب من الموقع ، وأنه وإن نشبت معركة حقيقية فإنها ستكون أشبه بالمعركة الانتحارية ، ومن ثم فقد أعلن استسلامه ، وسلم نفسه وسائر جنوده للسوريين.

واستطرد لافون في الحديث بقوله لقد توجه أحد مراقبي الأمم المتحدة الذين حضروا التحقيق مع الأسرى الاسرائيليين في سوريا الى إسرائيل ، وحدث الضباط الاسرائيليين عما جرى في التحقيق ، فذكر لافون : "لقد أخبرنا هذا المراقب ان الأسرى معتقلون وأن كلا منهم يقيم في زنزانة انفرادية ، وأن حالتهم المعنوية جميعا مستقرة باستثناء ايلان الذي يشعر بقدر كبير من الاحباط والحزن". وقاطع الوزير ظالمان ايرن لافون خلال حديثه مستفسرا ألم يخبرك بأسباب إحساسه بالحزن والاحباط؟ واكتفى لافون بنفى هذا الأمر واستطرد قائلا:

حينما توجهت الى مكتبي واجهت وضعا بالغ الصعوبة اذ وجدت بالمكتب "بيجه ايلانيت" والددة ايلان . ولم يكن لدى أى علم حينئذ بانتحاره ، ومن هنا فقد أخبرتها أن أسرانا سيعودون الى اسرائيل . وحينما غادرت مكتبي كانت تغمرها السعادة فاتصلت بمنزلها وأبلغتهم ما ذكرت . ومع مضي ساعتين على هذا اللقاء تلقيت نبأ انتحار أورى ايلان ، وقد تخوفت آنذاك من إقدام الصحافة على نشر هذا الخبر قبل أن التقى بها ، فبدأ الجميع في البحث عنها وتمكنوا من احضارها الى مكتبي . ولكم ان تتخيلوا طبيعة الوضع المخيف الذي كان يتعين على أن أتعايش معه . وحينما جلست امامي وعند علمها بهذا النبأ القاسي أخذت تردد طيلة الوقت : لماذا أقدم على ما فعله .. ربما أقدم على الانتحار بسبب إحساسه أنه لم يتصرف كما ينبغي . وعند تحليل أقوال الأم على الصعيد النفسي وفي مثل هذه الظروف نجد أنها كانت منشغلة في المقام الأول بكرامة ابنها.

واستكمل لافون حديثه قائلا : "و حينما قمنا بفحص الجثة فقد وجدنا فيما بين أصابع القدمين ورقة صغيرة جاء بها: وصيتي أن تبحثوا في ملابسى ..أورى" وعند تفتيش ملابسها على نحو دقيق وجدنا تسع وريقات ، وسألكم عليكم ماجاء بها ، ويحق لكل منكم ان يستنتج مايشاء .. جاء في الورقة الاولى "لتنقموا من مندوبهم في لجنة وقف اطلاق النار - أورى" . وعلق موشيه شاريت على ما جاء في الورقة بقوله " إنه يعلن أن من الضروري الانتقام بعد موته من مندوب السوريين في لجنة وقف إطلاق النار

واستطرد وزير الدفاع قائلا "أما الورقة الثانية فإنها مدونة بتاريخ الثالث من يناير وجاء بها أنهم سيقتلوننى وأوصيكم بالانتقام ، ولتدفنوني بجوار جابى - أورى ايلان ، وجاء بالورقة الثالثة ، فلتنتقموا من العاملين مع الأمم المتحدة ، ولم يرد بالورقة الرابعة سوى اسم "أورى ايلان". أما الورقة الخامسة فقد جاء بها "لم أحن فانتحرت" ، وجاء بالورقة السادسة "فلتفتشوا الملابس" ، وجاء بالورقة الأخيرة : "الوداع - أورى ايلان. الانتقام" وكان تاريخ الورقة الأخيرة العاشر من يناير وجاء بها "لقد انتهوا من قتل الجميع ، وإنى مضطر لقول إننى لا أعرف شيئا عن الغد . ولتدفنوني بجوار جابى - الانتقام".

واستفسر الوزير ارن من وزير الدفاع لافون قائلا : أود أن استفسر من وزير الدفاع كيف يمكنه تفسير تركيز كل هذه الاوراق على الانتقام من المندوب السوري في لجنة وقف إطلاق النار ، ولماذا ركز على ضرورة الانتقام منه " وأجاب لافون: "أجد صعوبة بالغة في تفهم هذا الأمر واذا افترضنا انه تعرض الى تعذيب حقيقى فمن الصعوبة بمكان أن نتصور قيام المندوب السوري المشارك في لجنة وقف إطلاق النار بهذه المهمة "وقاطعة الوزير" "دوف

يوسف بقوله "لدى خبرة ما فى مثل هذه المواضع، وقد خرجت بانطباع مفاده أن إيلان لم يكن صلباً فى مواجهة ما تعرض إليه من ضغط. ومن الوارد أن يكون تعرض الى ضغوط نفسية لا يستطيع الرجل الطبيعى تحملها .. وهذا هو ما يقصده وزير الدفاع بالضغط النفسى".

واستطرد لافون قائلاً "حينما تم فحص الجثة على نحو مبدئى بالقرب من منطقة "جيش يعقوف" لم تكن بها أية آثار للتعذيب، ومع هذا فقد تم فيما بعد فحص الجثة على نحو بالغ الدقة فى إحدى المستشفيات الواقعة فى منطقة "تل هشومير"، وقد أكد الأطباء بعد فحصها أنه لا توجد بها أية آثار تفيد تعرضه للتعذيب. وقد أكد مراقبو الأمم المتحدة خلال كافة احاديثهم أن الحالة المعنوية للأسرى طيبة للغاية غير انه كانت لدى المراقبين بعض التحفظات إزاء حالة الزنازين التى وضع بها الأسرى، فقد وصفوها بأنها قذرة ورطبة، وأن الأسرى يطلبون مزيداً من الملابس لتقيهم من البرد، فضلاً عن بعض الكتب .. وأتساءل فى هذا الموضع عما اذا كان الأسرى قد تعرضوا الى تعذيب حقيقى. ولا يمكننا التعرف على هذه المسألة إلا من خلال تحديد تعريف دقيق لمصطلح التعذيب، ومع هذا فلا يساورنى الشك فى أنهم تعرضوا الى ضروب عدة من التعذيب النفسى. ومن الوارد أن يكونوا قد اخبروه، لقد قتلنا الآخرين وسنقتلك غداً وأعنى بهذا أنهم قد تعمدوا إرهابه وبث الرعب فى نفسه.

ويختلف هذا الضرب من التعذيب بالطبع عن التعذيب البدنى الذى يهدف فى المقام الاول الى تحطيم السجين. ومن الوارد أن يكون إيلان قد تعرض الى حالة من الانهيار لم تدعه ينعم بالهدوء، ومن ثم فلم يتمكن من تحمل التهديدات النفسية، وكما يبدو فقد كان أكثر حساسية من الآخرين".

وقد أعرب لافون خلال حديثه عن مدى إحساسه بالاستياء والحزن مما جرى خلال جنازة إيلان التى تحولت الى جنازة هستيرية، فذكر لافون: "لقد اعطيت أوامرى بعدم نشر ما جاء فى هذه الأوراق نظراً لأنها تخلق انطباعات غريبة عند قراءتها، وأعتقد أنه من الضرورى العمل على كبح المشاعر".

أما رئيس الوزراء موشيه شاريت فقد أعرب خلال الجلسة عن إحساسه بالاستياء عن ذلك الاقتراح الخاص بسحب الثقة من الحكومة الذى تقدمت به كتلة حيروت التى كان يتزعمها آنذاك مناحيم بييجين، وفى حقيق الامر فقد كان شاريت متخوفاً من قيام المعارضة بانتقاد الحكومة لعدم قيامها بما ينبغى لإعادة الأسرى والحفاظ على حياة إيلان.

ولا يفوتنا فى هذا المجال الإشارة الى أن الحكومة الاسرائيلية قررت عقب وقوع الجنود الاسرائيليين فى الأسر القيام بعملية ثأرية، ومن هنا فقد أصدرت أوامرها باعتراض أية طائرة عسكرية سورية عسى أن تتمكن من الحصول على بعض الأسرى ومبادلتهم بجنود الجيش الإسرائيلى، ومع هذا ونظراً لارتكاب خطأ جسيم فى التعرف على الهدف فقد اعترضت طائرات سلاح الطيران الاسرائيلى طائرة مدنية وأجبروها على الهبوط فى مطار اللد. وبالرغم من أنه كان على متن الطائرة ضابط سوري إلا أنه كان على متنها أيضاً مسئول امريكى رفيع المستوى. ونظراً لأن الحكومة تخوفت من تبني الولايات المتحدة الامريكية لأى رد فعل حاد إزاء انتهاك المواثيق الدولية الخاصة بالطيران المدني فقد أسرع بإطلاق سراح الطائرة وكل من كان على متنها.

وقد ذكر وزير الدفاع عقب هذا الحادث "لقد اصدرت أمراً باعتراض طائرة عسكرية سورية، غير أن طائرات سلاح الطيران الاسرائيلى اختطفت طائرة مدنية لم يكن من الممكن الانتفاع منها فيما يتعلق بموضوع الأسرى الاسرائيليين فى سوريا "وقد قاطعه شاريت قائلاً: "سيزعم البعض أن هذه الطائرة كانت تقل ضابطاً سورياً غير أن لافون سارع بقوله "لقد كان هذا الضابط ملحقاً عسكرياً، ومن ثم فإنه كان يسافر بوصفه شخصية دبلوماسية، وليس بوصفه عسكرياً".

واختتم شاريت هذا النقاش بقوله "من الواضح انه يروق للبعض حالياً تحميل لافون الذى أصدر أمراً بإطلاق سراح الطائرة السورية مسئولية دم إيلان، وأتصور أن مندوب كتلة حيروت فى الكنيست لن يدخر جهداً فى توضيح هذه النقطة. ولكنى أتساءل: هل يمكن لدولة اسرائيل أن تحل القضايا الدولية من خلال عمليات القرصنة، وهل يمكنها تجاهل كافة التبعات المترتبة على هذا الوضع أم أنها دولة تتصرف وفقاً للأعراف الدولية".

وقد أعلن لافون فى ختام الجلسة انه قرر تشكيل لجنة بالجيش الاسرائيلى للتحقيق فى الملابس والظروف التى أسفرت عن اعتراض طائرة مدنية، غير أن لافون استقال من منصبه بعد مضى شهر على هذه الجلسة، ومن هنا فقد قرر ديفيد بن جوريون الذى خلفه فى هذا المنصب وقف التحقيق فى هذا الحادث، وحل اللجنة التى كانت قد تشكلت لهذا الغرض.

معسكر السلام الصهيوني الثقافة السياسية العنصرية

أمين اسكندر

العهد القديم بما فيها الأسفار الخمسة كتبت بعد ذلك التاريخ!!

وفي المسيحية عاشت الفكرة الصهيونية منذ عصر كرومويل حين كان هناك اعتقاد بأن مرور ألف عام على ميلاد السيد المسيح سيتكفل بإعادة اليهود إلى فلسطين وبناء هيكلهم من جديد.

وهكذا كانت الصهيونية توظيفاً للموروث الديني، وتفسيراً جديداً لليهودية، واستثماراً لليهودية في ترسيم ملامح الهوية، وقد أكدت على هذا المعنى جريدة الجيروزايم بوست بتاريخ ٢٦ يناير عام ١٩٧٠ عندما جاء بها «الصهيونية وحدها هي التي تمكن الفرد اليهودي من صيانة مثله العصرية منها والمتطرفة، دون تشويه جوهر يهوديته أو إحداث تناقض داخلي بين كيانه الانساني وهويته اليهودية».

كما يحدثنا روفين برينين الكاتب اليهودي عن مقابلة أجراها مع هرتزل جكي فيها عن حلم راوده «أن تاريخ العودة وأسطورة التحرير من قبل الملك - المسيح، رافقت إحداهما الأخرى، في مخيلة الصبي.. وبعد فترة من ذلك رأى هرتزل في منامه الحلم التالي «جاء الملك المسيح، وكان رجلاً مسناً مهيباً بهياً، فأخذني بأحضانه وحلق بي على جناح الريح، وفوق واحدة من تلك الغيوم القزحية التقينا بصورة موسى.. فقال المسيح لموسى: من أجل هذا الطفل كنت قد صليت. ولكنه قال لي: اذهب، وأعلن إلى اليهود بأنني سأتي حالاً وأجترح عجائب عظيمة وأعمالاً عظيماً من أجل شعبي ومن أجل العالم كله». (المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية - دار الطليعة - بديعة أمين).

خليط من الايمان والحلم والعنصرية والصهيونية، نجح في توظيفها قادة الحركة الصهيونية في مسار الاستعمار الغربي الذي كان في هذه الفترة (القرن التاسع عشر) في احتياج حقيقي لمُد يد يأتيه حتى يواصل هيمنته واستقلاله، وهكذا كانت أفكار هرتزل حصيلة ادراك واقعي، ووعي عميق لخصائص وتطلعات المرحلة الاستعمارية التي بلغها النظام الرأسمالي،

تشكلت الثقافة السياسية للتجمع الصهيوني على أرض فلسطين، من روافد عديدة، وعبر أزمان متراكمة وجغرافيا شاسعة، وبيئات اجتماعية متعددة، لذا كان طبيعياً أن يصف علماء الاجتماع الشخصية اليهودية بالشخصية المعقدة والمركبة، وكان طبيعياً أيضاً عند دراسة معسكر السلام الصهيوني أن نرجع إلى تحليل وتفكيك بنيته الداخلية. أي بنية ثقافته السياسية، حتى يتكشف لنا مدى تأثير الأصول في أحداث اليوم ومتغيراته، ومدى مصداقية السلوك ومن قبله الشعار والتصريح والتعاهد والاتفاق. وبالإضافة لذلك معرفة المفاهيم والمقصود منها - حسب الثقافة السائدة - فمثلاً ماهو المقصود بالسلام الصهيوني، وما علاقة ذلك بالقوة والقدرة الإسرائيلية، ومدى ارتباط ذلك المفهوم بالطبقات والشرائح الاجتماعية، وما علاقة ذلك بالاستيطان، وبالاستعمار، وبالعنصرية. اسئلة كثيرة لابد من بحث الاجابة عليها حتى لا نقع ضحايا لأوهام.

تمثل الصهيونية عقيدة سياسية تقوم على أساس دعوة جميع اليهود للعودة إلى الارض المقدسة لبناء إسرائيل، استجابة للأمر الإلهي الذي كلف اليهود كجماعة مؤمنة مختبرة من الإله بأداء وظيفة قيادة الانسانية نحو الكمال الروحي. وهي بالتالي حركة سياسية تطالب وتعمل من أجل توطين اليهود في فلسطين - أرض الميعاد - موظفة الأسطورة الدينية والظرف التاريخي، فها هو بن جوريون يعلن «أن الصهيونية الحقيقية لم تبدأ بهرتزل ومؤتمر بال ولا بوعده بلفور ولا بقرارات الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، لكنها بدأت يوم وعد الله أبانا ابراهيم وعده».

ومن هنا عاشت الفكرة الصهيونية خلال قرون طويلة ملازمة لتفسيرات لاهوتية في الديانة اليهودية والمسيحية (في الغرب). وفي اليهودية يتضح الربط بينها وبين المملكة العبرية القديمة في فلسطين (مملكة إسرائيل ومملكة يهوذا) حتى تدمير الهيكل الأول في عام ٥٨٧ ق.م، والغريب أن العهد القديم قد تناول تلك الفترة بكثير من التفاصيل. رغم أن معظم ما جاء في

وهو القائل «إن الانجليز كانوا أول من أدركوا ضرورة التوسع الاستعماري في العالم الحديث. لذلك يرفرف علم بريطانيا العظمى فوق البحار. ولذا أعتقد بأن الفكرة الصهيونية - وهي فكرة استعمارية، يجب أن تحظى في إنجلترا بفهم سريع وسهل». (الفكر الصهيوني المعاصر - مركز الأبحاث ص ١٤٥ - بيروت ١٩٦٨). ومن نفس المصدر ص ٢٤٠ يؤكد يوري أفنيري الفكرة ذاتها قائلا «.. وكانت الصهيونية مظهرا من مظاهر الاستعمار الغربي في نزع الأخير» وهكذا يكشف لنا أن الصهيونية كحركة، ليست سوى مولود من مواليد القرن التاسع عشر، حيث بدا لبعض الوقت أن حركة التحرر والمساواة التي بدأت تغزو أوروبا سوف تجل مشكلة اليهود، لكن تبين فشل ذلك الطريق بعدما اعترضه عقبتان: العقبة الأولى جاءت من اليهود أنفسهم حيث رفضوا اندماجهم في الآخرين (الأغيار)، وفي ذلك يقول ناحوم جولدمان - رئيس حركة الصهيونية العالمية - «إن إقامة دولة يهودية هدفه حفظ الشعب اليهودي من خطر التحرر والاندماج». أما العقبة الثانية فكانت من أوروبا نفسها، حيث طفا على سطح الحياة فيها - بعد التسامح الديني - التعصب القومي والذي جاء مواكبا لنهضة النظام الرأسمالي (العصر الصناعي)، وعندما شعر اليهود بعدم القدرة على التواء مع العصر، حيث كانت طبيعة عملهم أقرب إلى التجارة والربا والحرف البدائية، وشعر كذلك الغرب بعدم قدرته على التعايش معهم، مما زاد من سلوك التعصب القومي ضدهم، وصعب من عملية إدماج اليهود في تلك المجتمعات. وقد عبر عدد كبير من الفلاسفة الفرنسيين عن رأيهم في سلوك اليهود، واصفين إياه بأخطر الأوصاف التي تعبر أيضا على عدم إمكانية التعايش المشترك، فنجد البارون دوباخ في مقاله «روح اليهودية» يتناول الديانة اليهودية قائلا: «يتخللها البخل وروح المصلحة الذاتية». أما ديرو، فقد وصف اليهودي في مقاله الذي كتبه في دائرة المعارف بأنه «غامض ومتعصب» أما فولتير فقد قال عنهم «إنك لتجد فيهم مجرد شعب جاهل ومتوحش زاول لمدة طويلة أخس أنواع البخل، وأبغض أنواع الخرافات، ويحمل كراهية لا تعادلها كراهية لكافة الشعوب التي تسامحت معه وكانت سببا في ثرائه». (الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية - عالم المعرفة - د. رشاد الشامي ١٩٨٦م).

موجز ذلك أن اليهودية والصهيونية هما فاعلان محوريان في الثقافة السياسية السائدة داخل التجمع الصهيوني على أرض فلسطين، وهناك عوامل أخرى نتناول منها:

العنصرية:

يتميز تاريخ الحركة الصهيونية بالعنصرية العرقية والمذهبية، حيث دمجت الصهيونية بين عنصرية التوراة، ومذاهبها في عنصرية الصهيونية، والمقصود بالعنصرية هو تمايز بشر عن بشر وإنسان عن إنسان تحت حجج وذرائع مثل نقاء العرق، وتمايز المذهب، وقد حدث ذلك كثيرا في تاريخ البشرية، ولعل أشهرها النازية وعنصرية هتلر، والصهيونية وعنصرية الكيان الإسرائيلي، ومن قبلهما نماذج كثيرة، وإلى وقت قريب كان هناك الحكم العنصري في جنوب إفريقيا، ولم تكن تلك الدعوة في سلطات الحكم فقط، ولا في نظرة شعوب لشعوب أخرى، بل

كانت في بعض الفلسفات التي انتشرت في الغرب والحضارة الغربية، وكانت في الدعوات السياسية والعقائد والمذاهب، ولعل قليل من التأمل في التوراة وباقي الكتب المقدسة عن اليهود، سوف يكشف لنا عمق وتأصل العنصرية اليهودية والعنصرية الصهيونية.

العنصرية في التوراة:

رغم أن التوراة تبدأ برواية قصة الميلاد المشترك للبشر، إلا إنها تفتقر بعد ذلك في طريق التمايز العنصري، الذي يستمد تمايزه من الارتباط بين النسبي والمطلق، بين إنسان بعينه وبين الله، ومن هنا يصير العرق مباركا، ويصير الشعب مقدسا، كما يصير الآله، هو إله جماعة بعينه، يعمل من أجل مصالحها، ويمارس ممارستها، ويعطيها مبررا وسندا للممارسات العنصرية.

ولم تستند العنصرية الصهيونية على عنصرية الدين والجنس السامي، إنما امتدت لتشمل سامية اللغة، ومن هنا خرجت مصطلحات «السامية ومعاداة السامية»، و«الجنس اليهودي» و«الهوية اليهودية جاءت من رحم يهودي» ونجد ذلك واضحا في التلمود البابلي في قولهم (كما أن العالم لا يمكن أن يعيش بلا هواء، فإنه لا يمكن أن يعيش بدون إسرائيل)، ومن المعروف أن اليهود لم يسجلوا ويدونوا ما يمتلكونه من نصوص ومأثورات عن موسى النبي إلا بعده بألف عام، أي بعد السبي البابلي، وهنا كان طبيعيا أن تتدخل الأغراض والأهواء، كما كان طبيعيا أن تتم أدلجة النص الديني، ومن هنا حملت اليهودية بالأهواء القومية وعنصرية الجنس ومذهبية القبيلة، حيث أنه من الثابت علميا أنه ليست هناك عصبية عنصرية تقوم بطبيعتها وبالغريزة في نفس الإنسان، وإنما تغرسها فيه أمور مصطنعة، عن طريق التربية والنشأة والانحراف بالثقافة نحو هذه الوجهة، كما يقول العالم الفرنسي ميشيل ليريس في مؤلفه المعنون بـ «المسألة العنصرية أمام العلم الحديث: الجنس والحضارة».

وكان طبيعيا في ظل هذا المفهوم أن يركز المفكرون الصهاينة أمثال ارثر هيرتزبرج على إعادة تشكيل الشعب اليهودي حتى يتسنى تحريره (حسبما تدعى النبوة)، كما تشكلت فلسفة لتربية الناشئة الصهيونية اعتمدت على أن اليهود أمة واحدة لها دين واحد ولغة واحدة، وأن أرض (إسرائيل) هي وطن هذه الأمة وأن الثقافة اليهودية واللغة العبرية والديانة اليهودية هي عناصر الشخصية اليهودية وروح الأمة من يمينها إلى يسارها، وأضاف لذلك أن التوراة في أصولها العبرية هي المصدر الأساسي للتاريخ القومي وجغرافية الوطن والأدب القومي ومحتوى التقاليد الروحية، وأن الشعب اليهودي هو شعب الله المختار، واعتبار أن أي من الحضارات والثقافات والعلوم إنما هي من وحى هذا الشعب وديانته.

لم تكن إعادة صياغة التوراة بعد ألف عام بعد السبي البابلي مختصا ببث الغرض الأيديولوجي فيها فقط، وإنما تم تعميق ذلك عبر ترسيخ النعرة العنصرية بواسطة ابتداء أعياد وأركان جديدة في الدين مثل عيد الفصح وصلواته بمناسبة ذكرى نجات موسى وقومه من فرعون مصر، الإهتمام بالانتساب إلى أسلاف كبار مثل يعقوب المعروف بإسرائيل

(الذي غلب الله وصارعه) - حسب رواية د. حسن ظاظا في كتابه (أبحاث في الفكر اليهودي). كما اهتم اليهود الصهاينة بنشر فكرة انتماء اليهود جميعا لعنصر واحد واستمرار ذلك حتى الآن، وهي فكرة اسطورية ينفيها العلم على مدار السنوات ومن مختلف المدارس، وها هو عالم الأنثروبولوجيا السويسري يوجين بيتاد، وعبر كتاب الأجناس البشرية والتاريخ يؤكد أن اليهود لا يمكن اعتبارهم أعضاء في مجموعة بشرية متحدة العنصر، وفي خلال فصل كامل في هذا الكتاب يتناول تلك الفكرة المزعومة ويدحضها ويصل إلى نتيجة مؤداها أن العنصرية اليهودية مجرد خرافة، ثم يأتي بعده عالم النفس اليهودي سيجموند فرويد ويؤكد في كتابه (موسى وعقيدة التوحيد) أن البشر الذين خرجوا مع موسى من مصر هم خليط من السكان المصريين. وسواء صح ذلك أم لا، فمن المؤكد أن اليهودية قد تم تحميلها بأغراض عنصرية ومن بعدها الصهيونية كذلك، ويكفي نظرة على فكرة الأغيار (الجوييم) فالأغيار أقل شأنًا وأقل إيمانًا وغير مقدسين بالنسبة لليهود، وحتى إذا فكر واحد من الأغيار في اعتناق اليهودية فلا بد له من اختبارات كثيرة لأنه سوف ينضم لشعب الله المختار، ورغم ذلك فإنه يظل تحت الحماية، ويحرم عليه وعلى سلالته من بعده أن يصاهاروا أية أسرة يهودية تحمل لقب (لاوى) مثل: ليفي، كوهين. لأن هذه الأسر تنحدر من سبط اللاويين الذي منه موسى وهارون.

وهكذا لم تكن العنصرية اليهودية في مواجهة الأغيار فقط، وإنما تعدت ذلك إلى داخل التجمع الصهيوني نفسه فظهرت التفرقة بين اليهود الأشكناز واليهود السفارديم ويهود الصابرا، فالأشكناز هم الذين فروا من معاداة السامية التي مارستها عليهم الحضارة الغربية والمجتمعات الغربية واعتقدوا الصهيونية كحركة قومية ومن تلك الزاوية هم المفضلون لأنهم ذاقوا مرارة معاداة السامية ولأنهم في نفس الوقت أبناء الحضارة الغربية بكل أنواتها المتقدمة، وهم وقود الصراع وأنواته وفي نفس الوقت حلقات الوصل مع الاستعمار والنظام الرأسمالي الغربي. أما السفارديم فهم لم يواجهوا تلك المشكلة، إنما أتوا إلى (إسرائيل) من أجل مستوى معيشي أفضل وأحيانا تحت ضغط من الحركة الصهيونية وشعاراتها في بناء دولة إسرائيل من قبل شعب الله المختار، وقد نتج عن ذلك مرتبة أدنى من مرتبة الأشكنازيم. أما المجموعة التي ولدت على أرض فلسطين ولا تعرف لها وطن آخر غير إسرائيل وتم صناعتها عبر حضانات الصهيونية والتربية الأيديولوجية اليهودية والصهيونية وبالتالي لم تتعرض لمشاكل ولا لإختبارات فهي من النوعيات البشرية الخالصة من عقدة الاضطهاد وهي بالتالي في مرتبة مميزة.

العنصرية في إسرائيل:

هكذا تسربت العنصرية إلى داخل الكيان الصهيوني نفسه، وقسمت البشر لطوائف وفئات وشرائح ومراتب، ولعل فضيحة الدم الملوث المنقول ليهود الفلاشا تؤكد ذلك بوضوح، ويعلق على تلك التفرقة ميشيل سلرز في كتابه «إسرائيل دولة أرية» بقوله «لقد نشأ في إسرائيل موقف فريد، فبينما لا توجد في إسرائيل تفرقة بحكم القانون فإن أقلية عرقية تتمتع بدرجة من

القوة والنفوذ إلى الحد الذي يجعلها تضع قيمها وأساليبها باعتبارها القاعدة، وأن تنظر بعين الاحتقار إلى الأغلبية العرقية. (كتاب الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية للدكتور رشاد الشامي).

والغريب أن جيل الصابرا خليط من الأشكناز والسفارديم، وبالتالي يطلق على الأشكناز منهم الصابرا أما السفارديم منهم فيطلق عليهم «يليدي هارتس» أو «أبناء البلد» والتفرقة هنا تعود إلى الجذور الحضارية، حيث يستمد الأشكناز جنورهم الحضارية من الغرب ويعملون من أجل الانتماء إليه، ويستمد أبناء البلد جنورهم الحضارية من الشرق ويعيشون حياته.

وينكشف لنا من تغلغل العنصرية في اليهودية - عبر مقولات مزعومة من قبيل التفوق العرقي ورسولية اليهودية ودولة إسرائيل والانتصار الحتمي لليهود، والأغيار أقل إيمانًا وأقل شأنًا، وإباحة ممتلكات الغير - أن العنصرية أيضا كانت من لبنات الفكرة الصهيونية، ومن هنا كان من الطبيعي أن تكون الصهيونية أيديولوجية عنصرية: الفكر العنصري يستمد أصوله من مؤلفات الكاتب الفرنسي دي جوينو الذي نشر بين عامي ١٨٥٣، ١٨٥٥ كتابا واسع الشهرة تحت عنوان «دراسة في عدم تساوي الأجناس البشرية» وعبر هذا المؤلف قدم جوينو تفسيراً عنصرياً للتاريخ حيث أرجع سبب الانحطاط والتقدم والازدهار إلى العنصر البشري وبالتالي قسم البشر إلى أجناس ممتازة وأجناس منحلة، ورتب على ذلك قدرة الأجناس الممتازة على التقدم وقدر الأجناس المنحلة المحكوم عليها بالتخلف، وقد سار على خطى جوينو علماء وكتاب آخرون كان من بينهم عالم الأنثروبولوجيا فاشي دي لابوج وتشامبرلين وأوتو أبون وداروين ونيتشه وغيرهم كثيرون ومن قبلهم كثيرون أيضا في مسار التاريخ في الامبراطورية الرومانية والبيزنطية والفارسية. وما يهمننا في تلك الأفكار هي أنها واكبت توسع وصعود النظام الاستعماري الذي قام على دعاوى عنصرية هو الآخر من قبيل عبء الرجل الأبيض في تمدين الشعوب المتخلفة، وكانت الصهيونية هي الأخرى تقوم على حق شعب الله المختار في بناء وطنه على أرض فلسطين (إسرائيل) أرض الأجداد، والأسباط من إبراهيم حتى ننتياهم فهم امتداد لعنصر واحد في تصورهم العنصري، وتم تجسيد ذلك في إطلاق صفة اليهودي النموذج أو الأمثل على الرواد الاستيطانيين، فهم نواة المجتمع اليهودي الصهيوني على أرض فلسطين، وتشكلت أيديولوجية الريادة تلك من عنصرين أحدهما كان الدفاع الذاتي والثانية كانت الاكتفاء الذاتي، وتم إعمال ذلك عبر التشكيلات العسكرية الاستيطانية مثل الهاجاناه وغيرها، وإقامة المستوطنات العسكرية دون الاعتماد على سكان فلسطين (الأغيار) غير المقدسين، ويشهد على ذلك موسى هس عندما قال أن رسالة الأمة ودورها هي أنها نقطة التقاء بين القارات الثلاث «وسيعيد رأسمالككم الحياه للأرض القاحلة وسيحول عملكم وجهدكم، مرة أخرى، التربة القديمة إلى وديان مثمرة بعد أن تنقنوا الأرض من برائن رمال الصحراء الممتدة. بعد ذلك سوف يقدم لكم العالم من جديد آيات الولاء والاحترام».

ويؤكد هرتزل على نفس الفكرة قائلا «وسنكون هناك جزءا من الحاجز الذي يحمي أوروبا في آسيا، سنكون مخفرا أماميا للحضارة في وجه الهمجية» ويكشف ماكس فورد بوضوح عن الوجه العنصري القبيح للفكرة وللدور فيقول: «سوف نبذل ما في وسعنا لكي نعمل في الشرق الأدنى ما فعله الانجليز في الهند... نحن ننوي الذهاب إلى فلسطين من أجل المدنية والتحضر. ورسالتنا هي توسيع الحدود الأخلاقية لأوروبا حتى نصل إلى الفرات».

وقد ترتب على تلك العقيدة العنصرية على مستوى التوراة والصهيونية أن تلبستها حركة استعمارية عنصرية إحلالية واستتصالية، لا تعمل حساباً للشعب الساكن في فلسطين منذ آلاف السنين، ومارست ضدهم كل أنواع الاقتحام بالنسبة للأرض والعمل تحت شعار العمل العبري، وعبر تلك المفاهيم تم ترحيل الآلاف من الفلسطينيين وتم استخدام القوة وكل ذلك تحت شعار شعب الله المختار والتمدين والحضارة، ويكفي نظرة على «قانون العودة لليهود» وهو الذي يعطى حق الهجرة إلى دولة إسرائيل لكل يهودي يرغب في ذلك ولا يعطيه لأي جنسية أخرى.

بعد كل ذلك ألم يكن أحاد هاعام - زعيم الصهيونية الثقافية على حق عندما قال: «إن اليهودية سبقت النيتشوية بعدة قرون. بفكرة الرجل اليهودي المتفوق. الرجل النقي الذي هو غاية في حد ذاته... والذي خلق العالم من أجله».

إذن نحن أمام دين الهى تم توظيفه وتحميله لأغراض ايديولوجية، وأمام عقيدة صهيونية استهدفت بناء نسق فكري معتمد على الغرض الايديولوجي في اليهودية وأدمجت معها دعوة لتجميع يهود العالم من الشتات من أجل عودتهم إلى أرضهم المقدسة وإعادة بناء مملكتهم، وبناء على ذلك تم بناء الحركة الصهيونية التي وكتبت الاستعمار في جوهرها ووظيفتها وعملت على ابراز الروح العنصرية المميزة لليهودية «شعب الله المختار» و«بناء الحضارة والتمدن».

قد تم ممارسة تلك العنصرية من خلال الايديولوجية الصهيونية على مستوى الأغيار وعلى مستوى الداخل الصهيوني ذاته (الاشكناز - السفارديم - الصابرا) بل وشيدت كيائها على أسس وقوانين عنصرية كان منها قانون حق عودة أى يهودي إلى فلسطين (إسرائيل).

وهكذا ساهمت العناصر الثلاثة تلك (اليهودية - الصهيونية - العنصرية) - بالإضافة إلى عناصر أخرى - في تشكيل الثقافة السائدة لدى التجمع الصهيوني على أرض فلسطين وعلى مر العصور السابقة لاحتلال فلسطين - ورغم تفاوت الظروف وانقطاع الجغرافيا وتشتتها وتعدد البيئات الحاضنة لهم - إلا إنهم قد وصلوا عبر مسيرتهم التمسك بالقواسم المشتركة تلك وتضافروا مع ظاهرة الاستعمار والنظام الرأسمالي العالمي، بعدما ذهبوا ضحايا له أيضا من قبل المجتمعات الغربية، وكان ذلك سببا في بروز الظاهرة اليهودية الصهيونية العنصرية على حساب عرب فلسطين.

ومن هنا لم يحدث انقطاع في ذلك الخيط المتواصل عبر العصور فالتوراة واليهودية حاملة للهوية وحاملة أيضا للعنصرية والصهيونية كذلك، وعنصرية الاستعمار تعلمت

كثيرا من اليهودية كما قال أحاد هاعام، لذا كان من الطبيعي ان تنطلق الدعوة من يعقوب المسمى من قبل الله بإسرائيل بعد أن صارع الله، ومن هنا أصبح إسرائيل هو قوة الله، وانتشر هذا السبب اليعقوبي أو الإسرائيلي وظهر منه سليمان وداود ويهوذا وموسى، تلك هي قصة العنصر النقي ومنها تشكلت الصهيونية العنصرية، وبناء عليه كان طبيعيا أن يخرج علينا حاخامات (إسرائيل) مثل حايم هاليفي ويهودا جرشوني وفريدمان بتحريم التنازل عن أى شبر من أرض فلسطين، بل واعتبار ما تبقى من عرب فلسطين محتلين لأرض إسرائيل التوراتية المقدسة «إن كل من يفكر في إعادة مناطق أرض إسرائيل للأغراب يقع في مخالفة مبادئ الدين اليهودي» وإن العرب الذين يعيشون في إسرائيل يحتلون جزءا من بلادنا وهو أمر يخالف تعاليم التوراه... فهم غرباء».

ولم يكن ذلك هو رأى اليمين الصهيوني الدينى فقط، بل كان رأى العلماني أيضا، فها هو بن جوريون يقول: «السلام بالنسبة لنا وسيلة، أما الهدف والغاية فهو التحقيق التام للصهيونية» نشرة الأرض العدد «٢» وها هو رابين يعلن عن رغبته في دولة يهودية لها أسلوب حياتها، كما حدد موسى طابنكين من قادة حزب مايباي في عام ١٩٦٨ المفهوم الجديد للسلام بقوله: «إن السلام الحقيقي هو استيطان المناطق سواء وافق العرب أو لم يوافقوا» ويعلن يوسى ساريد زعيم ميرتس في هارتس ١٧/٨/١٩٩٠ وتعقيباً على تهديدات العراق «لإسرائيل» «يجب التزود بقناعات من الغاز لمحاولة التغلب على الرائحة السامة والكريهة لموقف م. ت. ف من صدام حسين، ويشير العناق بين ياسر عرفات وصدام حسين كثيرا من الاشتمزاز وأيضاً الخوف، وإذا كنت قد أيدت انشاء دولة فلسطينية لمجرد أن الفلسطينيين يستحقون دولة لكنك الآن تخلت عن تأييدي لذلك، لكنى استمر في المطالبة لهم بدولة مستقلة لأن من حقي أن اتخلص من الاحتلال وأضراره السيئة - أما هم فربما يستحقون الاحتلال. لكن نحن لا نستحقه» أليست تلك هي العنصرية بعينها!!

صدق إسرائيل شاحاك عندما قال: «لا يحتاج المرء سوى أن يراجع ويفحص كيف استطاع العديد من اليهود الاشتراكيين الكتابة عن الكيبوتس من دون ان يكلفوا أنفسهم عناء الإشارة إلى كونه مؤسسة عنصرية، تستبعد استبعادا كاملا مواطني إسرائيل من غير اليهود».

وهو نفسه القائل في كتاب الديانة اليهودية وتاريخ اليهود وطأة ٢٠٠٠ عام «بحسب علمي، لم يحدث قط أن أعلن أى سياسى صهيونى رفض لفكرة بن جوريون القائلة بأن السياسات الإسرائيلية يجب أن تقوم (وضمن حدود الاعتبار البراجماتية) على إعادة الحدود التوراتية كحدود للدولة اليهودية».

خلاصة القول، فقد شكلت اليهودية والصهيونية والعنصرية وعناصر أخرى مثل الجيتو والعداء للسامية والعبرية، ملامح مستمرة من الماضي للحاضر داخل ثقافة هذا التجمع الاستيطاني العنصري.

الانتخابات الإسرائيلية بين برامج الأحزاب والأيدولوجيا والعسكرية

عبد الغفار الدويك

والمقدرة على التجاوز كما عبر عنه «كافكا» الروائي الألماني اليهودي. هذا هو الموقف الحالي الذي ينطبق على فلسطين. إن هناك ثلاثة أعمدة رئيسية للسلطة تحت تصرف وسيطرة الرأسمالية وهذه الأعمدة الثلاثة ذات علاقة فيما بينها وبين المجتمع والتي تجعل من الممكن للطبقة الحاكمة أن تعزز هيبتها على المجتمع، السلطة الأولى هي سلطة الأفكار والسيطرة على عقول الناس من خلال وصف الوضع الراهن وكسب قوة العادة لدى الناس حتى ولو بالخداع وهذه هي القوة التي تجعل النخبة قادرة على اقناع المحكومين إرضائهم بالأمر الواقع، ولقد سيطر العسكريون في إسرائيل من خلال نموذج البطولات العسكرية اليهودية على الرأي العام، كما أن هناك سلطة أخرى تتم من خلال البرلمان والحكومات تخضع لأطوار دستوري من خلال الأجهزة دون سيطرة جهاز على جهاز بمعنى أن الكل مساعد لهيمنة الدولة ومن خلال هذا المنهج ينتشر العسكريون في كل جهاز أو مؤسسة في الدولة. أما السلطة الأخيرة وهي السلطة الاقتصادية فهي تؤثر في النمط الرئيسي للسياسة الاقتصادية وهنا يبرز دور المؤسسة العسكرية الصناعية ويمكن الاستناد هنا على بعض البيانات للتأكيد على سيطرة العسكريين على المجتمع المدني في إسرائيل فمن الكنيست الثالث ١٩٥٥ إلى الكنيست الخامس عشر ١٩٩٦ تواجد داخل الكنيست ١٤٠ شخصية عسكرية على حد هذا يعني أن هناك كنيست عسكري متكامل (١٢٠ عضواً) ضمن الخمسة عشر كنيست وفي حالة التوسع في تعريف شاغلي المؤسسة العسكرية فسنجد هناك أكثر من ٤٠ عضواً في الكنيست الخامس عشر ينتمون للمؤسسة وعلى مستوى مجلس الوزراء. فقد دخل الحكومة من مجلس الوزراء السابع وحتى الوزارة السادسة والعشرين أكثر من ستين ضابطاً حمل حقيبة وزارية بين وزارات الدفاع والخارجية والزراعة.. وعلى مستوى منصب رئيس الوزراء فقد شغلا (اسحاق رابين وشيمون بيريز) منصب رئيس الوزراء أربع مرات من اجمالي أربعة عشر وزراً لإسرائيل.

يرى جمال حمدان في أهم كتاباته «اليهود انثروبولوجيا» «إن إسرائيل حدودها هي جيوشها وجيوشها هي حدودها كما أن وجودها غير الشرعي رهن من البداية إلى النهاية بالقوة العسكرية وأمن إسرائيل هو مشكلتها المحورية فأصبح جيشها هو سكانها وسكانها هم جيشها». وفي ظل حالة السيولة الحالية وقبل وضوح الرؤية المتكاملة لبرامج الأحزاب والتي من تحليل مضمونها لا تختلف كثيراً عن سابقتها قدر ما تحتوى على إعادة ترتيب الأولويات مع الحفاظ على قائمة الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل وهو ما لا يمنحنا الفرصة لإستشراق المستقبل بدقة.. في ظل مجتمع سيكولوجيته غير معهودة.

إن النتيجة النهائية لطرح رؤية مستقبلية يلزم أن تدرج أبعاد لاستراتيجية الصهيونية القادمة والتي تغطي ٥ عقود من القرن ٢١، وهو ما أشار إليه المؤتمر القومي اليهودي الذي عقد في عام ١٩٩٦ محدداتاً فكرياً شمل العديد من المجالات وبلور ايدولوجيا جديدة لما يمكن أن نطلق عليه «ما بعد الصهيونية». كما يلزم أن نتحلى بوعي ومنطقية واقعية لتجريد الحقيقة من الأكاذيب الحقيقية (على غرار ما حاول جارودي في كتابه الأساطير المؤسسة) والنجاح في الفصل بين التاريخ المقدس والأسطورة المزيفة، فالتاريخ المقدس هو المادى الواقعي الملموس الذي يبني حضارة الانسان والأساطير الصهيونية على عكس ذلك.

وعلى مستوى الموقف الانساني على ارض فلسطين يمكن ملاحظة الآتي:

١- ظهور الانسان المتآلة الذي اصبح ارادة مطلقة يحاول ان يصبح سيد العناصر وربها بمعنى أن يجعل بني إسرائيل سادة الطبيعية ومالكها على حد قول «ديكارت» الفيلسوف الفرنسي الذي أوضح أن هذا الانسان تسيطر عليه شهوة السلطة والتملك.

٢- ظهور الانسان العادى الذي يشبه ترسا في آلة تطحن الانسان وينفذ كل ما يصدر له من أوامر هذا الانسان الذي تعلم الاذعان الكامل واستبعد من شخصيته كل الأحلام

لقد مرت إسرائيل بثلاثة تجارب عسكرية حيوية بدأت بهزيمة جيش الدفاع الإسرائيلي في ٧٢ والفشل العسكري في جنوب لبنان لتأمين الجليل منذ ٨٢ وحرب الخوف التي إنتابت إسرائيل في الأزمة العراقية ١٩٩١ عندما وصلت الصواريخ العراقية إلى تل أبيب.

وكشفت هذه الحروب عجز الركيزة الأولى لنظرية الدفاع عن الحدود الآمنة ولم يعكس ذلك تراجع للعسكرية الإسرائيلية ولكن زاد من مكانتهم وبنوهم لحماية أمن إسرائيل ومواجهة تحديات مستقبلية قادمة وهو ما إنطوى على تطوير لنظرية الأمن الإسرائيلية من خلال تعزيز السلام واستخدام حذر ومدرّوس للتهديد الأمن المتوقع من توسيع مفهوم الأمن ليشمل دوائر خارج الحدود ويشمل النطاق الإقليمي من خلال تعاون إقليمي واستراتيجي مع قوى جديدة بازغة تعزز التعاون الاستراتيجي القائم مع تطوير قدرة العقيدة القتالية وفهم الحرب من منظور سياسي واستعداد لتطوير قدرة المفاجأة من جانب إسرائيل وأيضاً احتمالات مواجهة الضغوط الدولية بالإضافة إلى التوسع في استخدام طاقات إسرائيل المتعددة الانتاجية والتصديرية والأمنية لفرض هيمنة من نوع جديد تحول دون قيام إحدى دول الجوار الجغرافي لها بالحصول على الأسلحة فوق التقليدية.

وإذا نظرنا بنظرة فاحصة إلى الخريطة السياسية الحالية لإسرائيل فهي بإيجاز يمكن أن تكون على النحو التالي: اليمين الإسرائيلي يمثل الليكود بأحزاب متطرفة صغيرة وفي أقصى اليمين الأحزاب الدينية: المفدال ويهودا تورا وفي أقصى اليسار اليمين يقف شاس وفي يسار الحياة السياسية تقف العمل الوريث الشرعي للمابام وبقياً بعض شتات المعراج وفي أقصى اليسار يقف ميرتس مع حاداش وبعض الأحزاب العربية الصغيرة وفي الوسط بين اليمين واليسار يظهر تجمع الوسط الجديد بزعامة اسحاق مورديخاي وعضوية أمنون شاحاك (قطبي العسكرية الإسرائيلية) وروني ميلو والثلاثة على قمة الحزب يمثلون خريطة جديدة حيث يقف الأول مع اليمين والثاني مع اليسار وميلو في الوسط بينهما. ورغم محاولة التحديد للخطوط الفاصلة بين اليسار واليمين والوسط وهي خطوط يصعب تحديدها لأسباب يمكن أن نسردها في كشف بعض ملامح هذه الاتجاهات الثلاثة الرئيسية إلا أنه بات من الصعب محاولة التوصل لفاصل بين اليسار واليمين. والمعتقد أن هناك أهدافاً استراتيجية لمجموعة الوسط عجزت عن أداء دور لها من خلال اليمين أو اليسار وإن كان لا يختلف كثيراً عن الجناحين المشار اليهما.

ومن خلال الإشارة للقضايا الأنفة الذكر نجد أن ما يدور الآن هي طقوس لجدل وهمي في معركة أيديولوجية ترتبط أساساً بالدولة أولاً وعلى حد قول «حاجي سيجل» في معاريف ٩٩/١/١٥ أن أوسلو يؤيده حزب العمل وحزب الوسط يتعامل معه برفق والليكود ينفذ بعض ملامحه تحت الضغط على سبيل المثال «موضوع قضية المستوطنات». نتينا هو وباراك ومورديخاي لن يفرطوا فيها والمحتمل هو نقل المستوطنات بدلاً من اقتلاعها وتجميع جميع الاتجاهات على أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل وأن جنوب لبنان سيظل محتلاً إلى أن تضمن سوريا أمن شمال إسرائيل. أما الجولان فهي لن تشكل خلافاً

حالة توقيع إتفاق سلام شامل مع سوريا مع الحفاظ على حزام أمنى داخلها.

لماذا العسكريون؟؟ هناك التداخل المتبادل في كافة المجالات وهذه الحالة مستمرة منذ قيام دولة إسرائيل وهو ما مكن العسكريين من ممارسة القوة السياسية في مواجهة بعض الأحزاب. ويرجع ذلك إلى أنهم نخبة تمثل التفكير الاستراتيجي التي تحتاجه الدولة والتي وصلت من خلاله إلى ماهي ألت إليه من قوة.

اننا إذا نظرنا إلى قضايا السياسة العامة والاستراتيجية الإسرائيلية وحاولنا تجزئتها نجد انها تنحصر في الآتي: الصراع العربي الإسرائيلي بكل أبعاده - العلاقات الخارجية - الحد من التسليح - الحكم الذاتي الفلسطيني (احتمالات إقامة دولة فلسطينية) - مستقبل إسرائيل الاقتصادية في الشرق الأوسطية - والنور الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية على مستوى الداخل. هذا غير قضايا فرعية لا يمكن اختزالها مثل الهجرة والاستيطان والسلام الاجتماعي بين ثنائيات عديدة: الوطنية/ القومية غير العلمانيين والمتدينين.

كل هذه القضايا تبرز دور العسكريين في بناء القوة السياسية لدولة إسرائيل، هذا غير الدور الذي تلعبه المؤسسة في مجالات عدة مثل إعادة التنشئة الاجتماعية - الهجرة والاستيطان - التكامل والدمج الاجتماعي - التنمية والتحديث الاقتصادي، إضافة إلى دور لا يستهان به في كافة مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي من الاعداد إلى اتخاذ القرار إلى تنفيذه وهم يملكون الآليات والوسائل التي تحقق لهم هذا الهدف.

وفي كل الحالات يلعب العسكريون دوراً حيوياً، ففي حالة فوز الليكود (وهي حالة متراجعة من استطلاعات الرأي) فلن يستطيع بمفرده تشكيل الحكومة كما حدث في ١٩٩٦، وفي حالة فوز العمل لن يستطيع دون مساعدة الأحزاب الصغيرة وفي الحالتين لن يستطيع اليمين أو اليسار تشكيل حكومة دون الوسط وينضم إليه في هذا الائتلاف الأحزاب الدينية خاصة مفدال إلى اليمين وشاس إلى اليسار، وهنا تقع الحكومة الجديدة مايو- يونيو ١٩٩٩ في دائرة الابتزاز السياسي واستمرار حالة سيولة اتخاذ القرار وسيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد أمور الدولة من خلف أسوار رئاسة الأركان الإسرائيلية. ولو تصورنا جدلاً وصول الوسط إلى الحكم في الانتخابات المقبلة فسوف ينضم إليه يسار اليمين ويمين اليسار مشكلاً ائتلاًفاً جديداً عليه أن يراجع حساباته وبرامجه لصياغة برنامج حكومة جديد يقع تحت ضغط التيار الديني حالة انضمامه ويتخلص منه حالة غيابه وهو الأفضل لمستقبل الحكومة الجديدة.

ويمكن استنباط بعض ملامح برنامج حزب الوسط مما كتبه يوري افنيري ١٢/٢١ من خلال النقاط التالية: السعي إلى السلم الكامل مع الجيران بما في ذلك الفلسطينيين مع الحفاظ على القدس عاصمة أبدية ومدينة موحدة تحت سيطرة إسرائيل وعدم التفريط في الحدود الآمنة أو العودة إلى حدود ٦٧ - السعي لتحقيق السلام الكامل مع سوريا دون الانسحاب الكلي من هضبة الجولان - الانسحاب من جنوب لبنان دون تعريض مستوطنات الشمال للخطر. ويحيط ببرنامج هذا الحزب الغموض لعدة أسباب أولها أن العسكريين أشد حرصاً

على أمن إسرائيل أكثر من ننتياهو، ومستقبل الفلسطينيين يتعارض مع أمن إسرائيل من وجهة نظر المؤسسة العسكرية وتلك هي العضلة التي سيواجهها العسكريون. وقد يزداد قوة الوسط حالة نجاحه بانضمام بعض الأحزاب الدينية له مما يعوق من جديد مسيرة السلام في المنطقة.

ورغم أن الصورة أكثر تشاؤما إلا أن العامل الداخلي في أراضى الحكم الذاتى وأرض إسرائيل يظل هو العامل الحيوى لحسم نتيجة الانتخابات. والمعتقد أن تيار السلام حتى الآن هو الغالب مالم تقع أحداث للعنف على غرار ما حدث في الماضي من قتل رابين وما وقع قبل انتخابات ١٩٩٦.

وقد يكون فوز الوسط أو ائتلافه مع العمل هو الأمل (فى ظل حالنا العربى الحالى) لأن العسكريين على ما فيهم من غرور اقرب إلى التوجهات الأمريكية وأقرب إلى ما تم الاتفاق عليه (ولم ينفذ).. وهذا يعنى أن هذا السيناريو إن وقع قد تنفذ من خلاله بارقة أمل لمستقبل التسوية المتبقية. كما أن العسكريين (يعرفون قدر مصر الحقيقى، على عكس ما كان ننتياهو يعتقد).

إن الحكومة القادمة فى كل الأحوال يشاركها الوسط، أى أنه سوف يكون مركز ثقل ومحور تجمع أحزاب صغيرة.. ومن هنا فإن برنامجيه يسمح له بالانضمام إلى إحدى الكفتين دون مواربة أو تراجع عن وعود انتخابية على غرار ما هو كائن فى إسرائيل من حكومات سابقة، وذلك على الرغم من أن البعض يرجع احتمالات تقدم الوسط لأسباب الانشقاق الداخلى فى صفوف الليكود.. والعمل وغيبة قيادتهما الكارزمية.

الرؤية تنصب على مستقبل الانتخابات الإسرائيلية مايو ١٩٩٩ واستراتيجية المؤسسة العسكرية فى إطار تبادل الأدوار كإدارة علاقات.. الداخل مع الخارج، من ناحية وتجنب الاصطدام من جانب آخر. وهذا قلب الايديولوجيا هناك وهنا، وفى هذا الإطار يبرز دور اسحاق مورديخاى والذى يحسب له «لموردخاى» شخصيته.. أنه بالفعل طراز على غرار رابين فى نهاية مطافه السياسى، فكياسته ورجاحة عقله وعدم الغرور وحصافته الشرقية قد لا تجعل الأمر سهلا عند التعامل معه وهو الأفضل بين أقرانه. فعند التعامل مع قائد عسكرى يتسم بالدبلوماسية يصبح الأمر أكثر صعوبة وأكثر خطورة أيضا.

وتعطى مظاهرات ١٤ فبراير ٩٩ مؤشرا خطيرا وورقة ضغط - ظاهرة المعالم للحريديم «التيار المتدين المتشدد» - للأحزاب المتصارعة على الحكم فى إسرائيل. كما أن اعلان المبدال للخطوط العريضة لبرنامجيه يعطى الفرصة لليمين الإسرائيلى للتشدد تحت زعم أن التشدد من أجل أمن إسرائيل وهو فى الواقع شئى آخر. إن التيار الدينى بدأ فى تحالف أبدى مع العمل وانحاز إلى اليمين مع ازدياد نزعة التطرف داخل إسرائيل وارتفاع موجة تيار الأصولية التى يشهدها العالم. والتيار الدينى بغض النظر عن قناعة زعمائه ينطلق من أن المصلحة ترتكز على ضمان الإستمرار بديلا عن العزلة.

وفى كل الحالات المتوقعة سينحاز التيار الدينى للفائز مالم يقامر فى تحالف مبكر مع الليكود.

ويمكن القول - دون الدخول فى تفسيرات أرقام أن مركز «تامى شتاينميتس» التابع لجامعة تل أبيب والمسئول عن إجراء مشروع مقياس السلام والذى أورد العديد من الأرقام فى عدد

ديسمبر ٩٨ والصادر فى أول يناير ٩٩ - أن هناك حالة ضبابية لا تعبر عنها الأرقام الواردة فى الاستطلاع لقياس الرأى من أن تأييد حزب الوسط لا ينبع من آمال المؤيدين للحزب لأنه لا يختلف كثيرا عن سابقيه وأن التأييد لا ينبع عن آمال مؤيدة للحزب قدر خيبة أمل وإحساس الشارع الإسرائيلى بفشل المنظومة الإسرائيلى السياسية.

وفى النهاية وبعبدا عن الانتخابات فى إسرائيل يلزم أن نشير إلى بعض الملاحظات أو نذكر بها:

إن الصهيونية عقيدة تم تطويرها وتحديثها فيما يسمى ما بعد الصهيونية استعدادا لألفية قادمة تتعمد جهات إسرائيلية مسئولة تسريب بعض خطوطها العريضة.

هذه الملامح الاستراتيجية لما بعد الصهيونية.. اجمع عليها خبراء وحكماء صهيون فى آخر مؤتمر صهيونى معلى بالاضافة إلى مقررات لجنة الايباك الدورية. (وهذه الملامح ملزمة.. لمن هوأت فى الحكم سواء كان العمل - الليكود - الوسط أو ائتلاف احدهما مع الآخر أو حكومة وحدة وطنية).

إن ما يدور فى إسرائيل شكل من أشكال الديمقراطية الكومبرانورية ونتائجها صراعا حضاريا بدأت بالفعل نتائجه وهى لا رجعة فيها وهما بالفعل لا صفورية واستمرارها على هذه الشاكلة يشكل هزيمة حضارية للغافل عن اعداد نفسه لهذه المواجهة أو من يدعى أنه يعيد ترتيب الاهتمامات والأولويات. الأغلب والأخطر.. أن تكون حالة الغفلة متعمدة بمعنى الانكفاء على الذاتية على حساب المصلحة القومية.

إن عجلة السلام قد دارت وحال العرب على ما هو عليه، (وجارى استنزاف قدراتهم) ولا توجد قوى عظمى تؤازرهم (فعلينا أن نتعامل مع الشيطان) هذا قدرنا، فالواقع لا يمنحنا اختيار آخر - لأنه عادة مفروض علينا - وأيا كانت النتائج - وأزعم أن تحديد اشخاص بينهم للتعامل معهم - من الأمور السطحية عن ادارة العلاقات مع إسرائيل، فقناع الايديولوجيا لا يتغير كثيرا.

إن غيبة برامج واستراتيجيات للتعامل مع الآخر - وتوافرها لديه - هى اهم عوامل تفوقه واستمراره وليس بقية عناصر القوة..!!! لأن هذه قضية أخرى.

وعن الدور الأمريكى فى الانتخابات القادمة يمكن القول أن واشنطن تفضل الأقرب إلى مصالحها والعمل والوسط فى هذا الجانب، أما من حيث الأشخاص فلا فرق كثيرا خاصة وأن خبرة العمل مع ننتياهو كانت الأسوأ فى تاريخ العلاقات وقد قبلتها واشنطن لاعتبارات داخلية فى العاصمتين.

ويبقى لنا سؤال: هل الانتخابات القادمة تسييس للعسكر أم عسكرة السياسة. الرؤية التى نطرحها تحاول الفصل جاهدة بين اجرائيين يتمان فى صندوق واحد الأول انتخابات الكنيست ومن ثم الحكومة، والثانى رئيس الوزراء وهو الذى يقود دفعة الأمور السياسية فى إسرائيل ويعبر بها إلى القرن الحادى والعشرين. الاجراء الأول يعتمد على تحليله، برامج احزاب تتجمع عادة لتشكيل حكومة، والثانى يعتمد اغلب الأمر على سمات الأشخاص وهنا يلعب المزاج الإسرائيلى دورا يصعب التنبؤ به وأحيانا مؤثر على الاجراء الأول وتلك رؤية أخرى لا مجال هنا لمقاربتها.

التيار الوسطي الجديد في السياسة الإسرائيلية

علاء سالم

لإرهاصات بزوغ تحول سياسي جدي في توازن القوى الحاكم فيها، سوف يقوض في أحد أهم محدداته الطابع الاستقطابي الذي ميز تلك المنظومة طوال السنوات الماضية. أساس هذا التحول البازغ هو تبلور تيار وسطي - توفيق في تلك المنظومة الحزبية، يحاول الجمع بين متناقضاتها السياسية والأيدولوجية بالدرجة الأولى، بعدما فشل التياران الرئيسيان فيها: اليساري - العمالي، والليكودي - اليميني في حشد التأييد المستمر لنهجهما تجاه القضية المحورية المطروحة بإلحاح على السياسة الإسرائيلية منذ انطلاق آلية مدريد في أكتوبر ١٩٩١، وهي هل تريد إسرائيل حقاً التسوية السياسية مع العالم العربي بما يتضمنه ذلك من الوفاء باستحقاقات تلك التسوية... أم لا...! ويحمل هذا التيار الجديد اسم "حزب الوسط" والذي يتزعمه وزير الدفاع السابق إسحاق مورديخاي، ويضم قياديين من الليكود، بالإضافة إلى رئيس الأركان السابق أمنون شاحاك، الذي ترك قبل شهرين الخدمة العسكرية، ودخل معترك الحياة السياسية.

* أولاً، خصوصية النهج الوسطي الإسرائيلي :

تعود إرهاصات بروز أفكار التيار الوسطي في إسرائيل بشكله الراهن إلى أكثر من عام تقريباً، حينما انشق الليكودي وعمدة تل أبيب روني ميلو عن الليكود وزعامة نتنياهو، وسعي إلى طرح أفكاره التي تتلخص في إيمانه بضرورة الدمج والربط الموضوعي بين السلام الخارجي مع الدول العربية، والسلام الداخلي عبر تحقيق الوفاق الاجتماعي بين الشرائح الطائفية التي يتكون منها المجتمع الإسرائيلي والليبرالية الدينية، وما يتمخض عن هذا الربط من تخليق سلم أولويات جديد للدولة الإسرائيلية وزاد من زخم هذا التطور الجيني الانشقاق التالي في الليكود من قبل وزير المالية دان مريبور، الذي شارك ميلو أفكاره الداعية إلى ضرورة إيجاد فضاء وسطي بين الحزبين

بات النزوع إلى النهج الوسطي - التوفيق، أحد أهم الملامح الفكرية في حقبة ما قبل نهاية القرن العشرين. إذ لم تكن سنوات العقد الأخير من هذا القرن تنتهي، وهي تحمل في طياتها انتصاراً أيدولوجياً للنهج الرأسمالي - الليبرالي بكافة أطيافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على النهج الاشتراكي - التوجيهي بأطيافه المائلة، إلا وبرزت على الساحة الفكرية العالمية أيدولوجية جديدة تحاول أن ترسي نمطاً جديداً في الفكر الإنساني، فحواه محاولة إرساء نمط تفكيري ذا طابع وسطي جديد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يعنيه ذلك من محاولة التوفيق بين متغيرات وثوابت كانت تبدو فيما سبق متعارضة بشكل كبير في مضمونها العام. ومثل هذا التوجه الجديد يوصف فكراً بـ "الطريق الثالث" وهو عبارة عن فلسفة تسعى إلى بلورة صورة المجتمع الإنساني الذي يربو الوصول إليه في القرن الواحد والعشرين، بناءً على صياغة خلاقة لمفاهيم وممارسات جديدة.

وإذ كانت المضامين الاقتصادية لمثل هذا النزوع الوسطي - التوفيق أكثر بروزاً في بيئة البلدان الغربية (التي تعد المهد الحقيقي لبروز الأفكار الحاكمة لهذا التيار)، التي حملت الانتخابات الأخيرة فيها الأحزاب التي تتبنى هذه النزعة إلى مقاليد السلطة السياسية، وفرض مقولاتها الحاكمة على نمط الممارسة السياسية في بلدانها، فإن إسرائيل بدورها باتت مرشحة لظهور هذا الانبعاث الوسطي فيها، ولكن بشكل سياسي في المقام الأول. فالمنظومة السياسية - الحزبية الإسرائيلية التي اتسمت يوماً بظاهرة الحدية Extremity الأيدولوجية في ترسيم مواقع القوى الفاعلة فيها إزاء جملة القضايا المعروضة على جدول أعمالها، وفي مقدمتها قضية التسوية السياسية مع العرب وإعادة الأراضي المحتلة إليهم في نطاق تفعيل مثل تلك التسوية، باتت الآن معرضة

الكبيرين في إسرائيل ومقولاتهما الأيديولوجية الحاكمة لسلم أولويات الدولة والمجتمع.

غير أن نشأة حزب الوسط، الذي بات يعبر تعبيراً أيديولوجياً عن النهج الوسطي الجديد في الساحة الإسرائيلية، أتت بشكل مغاير تماماً لنشأة أقرانه في الساحة الغربية، مما حمل في طياته خصوصية هذا النهج الوسطي - التوفيق في البيئة الإسرائيلي. فقد ارتبطت تلك النشأة أساساً بموضوع التبكير بالانتخابات العامة، بعدما فقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ما وصف سياسياً داخل الكنيست بـ "شبكة الأمان" التي وفرتها الأحزاب والقوي السياسية - اليسارية المعارضة لتنفيذ مذكرة واي ريفر التي تدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي مما تبقى من نسبة الـ ١٣٪ من أراضي الضفة الغربية، بعد الشروط التي وضعها نتنياهو أمام الجانب الفلسطيني، ومثلت عملياً تجميداً للتسوية على مفاوضات هذا المسار. ومن المثير للدهشة أن تتضامن تلك القوي المعارضة - اليسارية مع مثيلتها اليمينية المؤيدة للائتلاف الحكومي من أجل إسقاط نتنياهو، والتبكير بموعد الانتخابات العامة. وأن كان حسم قضية التسوية برمتها مع العرب، هو المحدد المشترك لهذا التوافق البراجماتي بين تلك القوي المتعارضة أيديولوجياً، فإن الدوافع الكامنة وراءه كانت هتباينة. فاليمين يريد إسقاط نتنياهو لمنع تنفيذ مذكرة واي ونقل المزيد من أراضي الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، وفي المقابل يرغب حزب العمل والمعارضة اليسارية والعربية في الكنيست في مجيء حكومة قادرة على تحقيق التسوية السياسية بكافة مساراتها.

وبهذا الفشل، فقد نتنيهاو آخر أوراقه السياسية، لمنع هذا التطور عبر التلويح للقوي اليمينية المتحالفة معه بحكومة وحدة وطنية مع حزب العمل، وإقصاء القوي اليمينية - الدينية عن الائتلاف. وكان على استعداد فيها للانسحاب من الجزء الأكبر من المرتفعات السورية "الجولان" وفق صيغة الانسحاب "على الجولان" وليس وفق معادلة الانسحاب "من الجولان". وهو ما يعني وفق المفهوم العمالي العودة إلى الحدود الدولية، وليس إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧. ووفق تأكيدات جريدة يديعوت أحرونوت فقد حدثت مساومات سياسية بين نتنياهو وزعيم حزب العمل إيهود باراك لتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق هذا الاستعداد، إلا أنها أجهضت بسبب الدعوة إلى الانتخابات المبكرة.

ولذا أتت نشأة تيار الوسط الجديد متزامنة مع استعداد البيئة السياسية - الحزبية لانتخابات الكنيست الخامس عشر، والتي يعول عليها الكثيرون لحسم مسألة التوجه الإستراتيجي نحو التسوية داخل السياسة الإسرائيلية. فمن المعروف أن الساحة الإسرائيلية تشهد حالياً كما هي العادة قبل كل انتخابات عامة، فيضاً من الحركات والتنظيمات السياسية الساعية إلى خوض هذه الانتخابات ودخول الكنيست القادم. ويبدو هذا التكالب على التنظيمات

السياسية سواء الموجودة على الساحة، أو الجديدة منها، مبرراً ومنطقياً في ضوء الخصائص والسمات المميزة للفضاء السياسي - الاجتماعي الإسرائيلي. فالحزب في إسرائيل هو القناة الوحيدة للتأثير السياسي، وليس مجموعات الضغط السياسي Lobbies أو الحركات الاجتماعية أو وسائل الإعلام كما في العديد من الدول الأخرى. ولذا تجدأي مجموعة لها مصلحة معينة أو أيديولوجيا محددة نفسها مضطرة إلى تشكيل حزب، أو العمل من خلال المنظومة الحزبية القائمة من أجل تحقيق مصالحها ومن هنا تبدو معدلات التمثيل العالي للقوي السياسية والاجتماعية في الكنيست الإسرائيلي قياساً إلى الدول الأخرى، ونسب التصويت العالية أيضاً في الانتخابات العامة.

وعملياً يمكن إبراز خصوصية حزب الوسط الجديد، بوصفه تعبيراً عن النهج الوسطي - التوفيق في الفضاء السياسي - المجتمعي الإسرائيلي في العديد من السمات العامة التي لا تميزه عن القوي التي عبرت عن هذا النهج في البيئة الغربية فحسب، وإنما أيضاً عن المحاولات التي سبقته داخل البيئة الإسرائيلية. وجملة هذه السمات تبدو في:

١- انتقاء محدد السبق التاريخي في البيئة الإسرائيلية :

إن يكاد يكون من الصعب النظر إلى حزب الوسط بزعامة مورديخاي بوفيه سمة جديدة غير مسبقة في الفضاء السياسي - المجتمعي الإسرائيلي، فقد سبقته محاولات غير فاعلة لملء فراغ ساحة الوسط - التوفيق، سواء من جانب حزب الطريق الثالث بزعامة أفيجدور كهلاني، الذي انشق عن حزب العمل قبل انتخابات الكنيست الرابع عشر في مايو ١٩٩٦، وتشكيله قائمة مستقلة خاض بها انتخابات هذا العام، واستطاع الحصول على أربعة مقاعد في الكنيست. أو محاولة دافيد ليفي عقب خروجه من الليكود في العام ١٩٩٥ وتشكيل حزب الجسر "جسر".

ومثل هذا الحضور التأثيري شبه المحدود بشكل كبير لكلا الحزبين في الكنيست والذي لم يتجاوز معدل الـ ٣٪ من القوة التصويتية لحزب الطريق الثالث أو الـ ٦٪ لحزب جيشر أو في الحكومة، لم يمكنها موضوعياً من بلورة أرائهما السياسية بشكل مؤثر أو فعال طوال الولاية الدستورية لهذا الكنيست. وضاعف من هذا الإخفاق دخولهما في ائتلاف عام يميني بزعامة الليكود، سواء بشكل تحالفي كما هو الحال بالنسبة لحزب الطريق الثالث، أو بشكل اندماجي - انتخابي على قائمة واحدة كما هو حال حزب جيشر، مما أزال موضوعياً الفوارق الأيديولوجية الواضحة سواء بينهما وبين الليكود من ناحية، أو بينهما وبين الشركاء اليمينيين والدينيين من ناحية أخرى.

٢- النواة الرئيسية لتنظيم الوسط الجديد أتت من اليمين الإسرائيلي وتحديداً من الليكود:

وهو ما يمثل تبايناً أيديولوجياً مع الحالة السابقة التي

منها حزب الطريق الثالث، التي كانت بمثابة انشقاق أيديولوجي ذي طابع يميني عن حزب العمل. ولذا يبدو أن اللعنة السياسية التي طاردت شيمون بيريز وحزب العمل قبل انتخابات عام ١٩٩٦، من جراء مضامين التسوية التي حملها، وأحدثت انقساماً عميق الأثر داخل القضاء السياسي - الاجتماعي الإسرائيلي، وقادت إلى انشقاق حركة الطريق الثالث عن الحزب، أعادت إنتاج ذاتها من جديد مع بنيامين نتنياهو وحزب الليكود وهما في السلطة على نفس الأرضية. فبعد المناورات والمساومات السياسية التي وصلت إلى حد الابتزاز، فشل نتنياهو في منع عملية التذكير بموعد الانتخابات العامة المقرر لها نوفمبر ٢٠٠٠. فقد أقر الكنيست في قراءته الأولى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٩٨ بأغلبية ٨١ مقابل ٢٠ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت هذا التذكير بعدما سحبت الثقة من نتنياهو من جراء رفض الكنيست في نفس الجلسة لائحة شروطه للفلسطينيين لاستئناف تنفيذ مذكرة واي ريفر بأغلبية ٥٨ مقابل ٤٨ وامتناع إثنين عن التصويت وجري دعم هذا التذكير في القراءتين الثانية والثالثة خلال نفس الشهر وشهر يناير ١٩٩٩. وبهذا لا يكون نتنياهو هو الضحية الوحيد لهذا التذكير، وإنما أيضاً تنفيذ مذكرة واي، وتجميد التسوية على هذا المسار، إلى حين الفصل في نتائج الانتخابات القادمة. وانتظار... هل تحمل جديداً للتسوية!.. أما سوف تكون استمراراً لما هو قائم حالياً من معوقات.!

يكاد يكون هناك شبه إجماع سياسي على كون نتنياهو أسوأ شخصية أتت إلى السلطة في إسرائيل، فهو لم يتجاوز العديد من الخطوط الحمراء في سياسات إسرائيل الإقليمية والدولية فحسب، وإنما امتد ذلك أيضاً إلى السياسات الداخلية وتعامله مع مؤيديه ومعارضيه في أن واحد. فقد كان يدير العملية السياسية وفقاً لمنطق آني كل غاياته دعم وجوده في السلطة، ومن ثم افتقد البعد الإستراتيجي والرؤية الشاملة في هذه الإدارة. يكفي أن نشير أن طوال فترة وجوده في السلطة التي قاربت على السنتين والستة أشهر، قد حفلت بالعديد من الأزمات السياسية والحزبية، نجا خلالها مما يقرب من ٦٠ اقتراحاً بالثقة على حكومته، بمعدل واحد كل خمسة عشر يوماً. وقد نجم عن ذلك حالة غير مسبوقة من الاضطراب السياسي، وتخللها قدر عال من المساومات والابتزاز غير مسبوق أيضاً. فقد كثرت مساومته لكافة القوى السياسية سواء داخل ائتلافه اليميني الحاكم أو خارجه لدى المعارضة. وإزاء حالة الاضطراب تلك، تداعت مصداقيته السياسية لدى تلك القوى مجتمعة ولذا لم يكن من الغريب أن يقود اليمين وحلفاؤه التقليديون حملة التذكير بالانتخابات العامة من أجل التخلص منه بالتعاون مع المعارضة اليسارية التي شاركتها نفس الهدف. والثقة السياسية المفقودة لم تعد أبعادها قاصرة على حلفائه في الائتلاف الحكومي فحسب، بل طالت أيضاً

حزب الليكود، الذي شهد أكثر من حالة انشقاق على زعامة نتنياهو السياسية، فيما بات يعرف في الأدبيات الإسرائيلية بـ "تمرد الأمراء". فبعد المعارضة القوية التي أبدتها عمدة تل أبيب روني ميلو ورفضه لزعامة نتنياهو، استقال أحد أبرز أمراء الليكود وهو وزير العلوم بني بيجين ابن رئيس الوزراء السابق مناحيم بيجين من الحكومة في يناير ١٩٩٧، أثر التوقيع على بروتوكول الخليل مع السلطة الفلسطينية، وبموجبه تم إعادة الانتشار الإسرائيلي من مدينة الخليل وما حولها، والانسحاب من ٨٠٪ من المدينة الفلسطينية وفي يونيو من نفس العام استقال من الحكومة وزير الخارجية دافيد ليفي، على أثر الخلافات حول تقزيم دوره السياسي في مفاوضات التسوية مع الفلسطينيين، ومشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٨، الذي تضمن تخفيضات كبيرة في برامج التنمية الاجتماعية للشرائح السفاردية (اليهود الشرقيين). بهذا الانسحاب تداعت الأغلبية التي كان يتمتع بها الائتلاف الحكومي إلى ٦١ مقعداً في الكنيست البالغ عدد مقاعده ١٢٠، أثر انسحاب حزب جيشر الذي يتزعمه ليفي ومقاعده الستة من التحالف من الليكود. وبعد شهر تقريباً من الحدث تلقى نتنياهو ضربة أخرى بانسحاب الأمير الثالث من الحكومة، وهو وزير المالية دان ميدور، والذي يحظى بدعم وتأييد زعيم الليكود السابق إسحاق شامير. أثر الخلاف حول الموازنة العامة والسياسات الاقتصادية للحكومة.

وقد فشل نتنياهو طوال الفترة الماضية في إعادة هؤلاء الأمراء الثلاثة إلى حظيرة الليكود والائتلاف الحاكم، بالإضافة إلى ليفي. وقد ضاعف من محدودات ذلك التأزم الإعلان عن تذكير موعد الانتخابات العامة، وهو الإعلان الذي القى بتداعياته على تعميق سمة الانشقاق والتفتت داخل الليكود، أثر إعلان هؤلاء الأمراء الثلاثة عن الانسحاب من حزب الليكود نهائياً، وتشكيل قوائم حزبية مستقلة. وقد ضاعف من حدة هذا التفتت، الإقالة غير المسبوقة لوزير الدفاع موردخاي بعد اتهامات نتنياهو له بالسعي لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب الالتزام الحزبي أو وفق توصيفه "الانهزامي الفار الذي يغلب تطلعاته الشخصية على مصالح الدولة الحيوية"، رغم أن نتنياهو هو ذاته الذي أشاد بوزير دفاعه قبل عدة أشهر خلال توقيع مذكرة واي ريفر قائلاً "العسكري المميز وصقر إسرائيل". ويمكن تفسير هذا التبعاد السياسي بين الرجلين، بالإضافة إلى تباعد الموقف حول عملية التسوية في المسار الفلسطيني، إلى عدم ثقة موردخاي في نتنياهو، الذي انزعج كثيراً من مناورات تجاه رئيس الأركان الحالي ماتان فيلناني، ومطالبته خوض معركة الانتخابات القادمة إلى جانبه واعداء إياه في حال الفوز بحقيبة الدفاع التي يشغلها موردخاي حالياً، كاستجابة أمنية لمواجهة توظيف تواجد العسكريين في الساحة الإسرائيلية التي افتقر إليها الليكود بشدة بعد رحيل

موردخاي .

غير أن حزب الوسط الجديد استطاع أن يوسع أيديولوجياً من نواته الأساسية بضم رئيس الأركان العامة السابق أمنون شاحاك، إلى صفوفه. وهو بهذا التطور يحاول أن يطرح نفسه بوصفه تعبيراً عن التيار العام Main Stream في السياسة الإسرائيلية، بعيداً عن عملية الاستقطاب السياسي الذي يمثلته الحزبين الكبيرين الليكود والعمل.

٢- تباين المواقع الأيديولوجية بين التجسيد الحالي للنهج الوسطي - التوفيقى، وبين سابقتي حزبي جيشر، والطريق الثالث .

فحزب الوسط الجديد يقع أيديولوجياً على يسار الليكود، وتبلور مقولاته الحاكمة تمايزاً أيديولوجياً واضحاً عن مثيلتها الليكودية في العديد من القضايا الداخلية والخارجية، بعكس سابقة ليفي قبل أربعة أعوام والتي لم تستطع تحقيق هذا التمايز وفي المقابل فقد كانت سابقة حزب الطريق الثالث بمثابة ردة يمينية داخل حزب العمل وسياسته ليس تجاه التسوية السياسية مع الدول العربية بالأخص في المسارين الفلسطيني والسوري فحسب، بل أيضاً في القضايا الداخلية وتحديد الدينية .

٤- تلامس الانبعاث الوسطي - التوفيقى الجديد داخل المنظومة السياسية - الحزبية، مع المحدد العرقي في إسرائيل لأول مرة في تاريخ تطور تلك المنظومة.

فإذا جري استثناء تطلعات حزب جيشر وزعيمه ليفي ذا الأصول المغربية لكي يجسد طموحات اليهود الشرقيين "السفارديم" في الوصول إلى السلطة السياسية، وإيجاد تطابق موضوعي بين المنظومة المجتمعية التي يهيمن عليها اليهود الشرقيين بأغلبيتهم الديموجرافية (إذ يبلغ معدل تعدادهم العام ٥٣٪ من المجموع العام للسكان) ومثيلتها السياسية التي يهيمن عليها منذ نشأة الدولة اليهود الغربيين "الاشكناز" . "فإن محورية انبعاث حزب الوسط الجديد تبدو في كونه توليفة غير مسبوقة في المنظومة السياسية بين الشرائح العرقية اليهودية، تم بموجبها عقد لواء الزعامة لأحد الشخصيات الشرقية وهو موردخاي (من أصل عراقي) إزاء أمراء الليكود الذين ينتمون إلى جيل الصابرا الاشكنازي.

فمن المعروف أن حزب الوسط بعد تشكيله وبرئاسة الجنرال المتقاعد شاحاك وعضوية أمراء الليكود ميلو ومريدور، استغل الأزمة السياسية داخل الليكود بين نتنياهو ووزير دفاعه موردخاي والتي انتهت بإقالة الثاني بشكل غير مسبوق في التاريخ السياسي الإسرائيلي الذي يجل ويضع رجال الجيش وجنرالاته في مرتبة التقديس (وهي ثالث استقالة في التاريخ السياسي الإسرائيلي بعد سابقتي بنحاس لافون في ١٩٩٥، وإيريل شارون في ١٩٨٣) ، لعرض العضوية ورئاسة الحزب الجديد عليه. وهو بهذا التجنيد السياسي يستطيع المنافسة على رئاسة

الحكومة في ظل نظام الانتخاب المباشر، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ قيام إسرائيل، بعد فشل ليفي في هذا المسعى عام ١٩٩٦، عقب دخوله في تحالف انتخابي في قائمة حزب الليكود.

وبهذا التحول يكون موردخاي أول شخصية تنتمي إلى الشرائح الشرقية تنافس على أعلى منصب سياسي في إسرائيل، وهو منصب رئيس الحكومة وإن تحقق له ذلك في انتخابات مايو القادم (التي من المتوقع أن تكون آخر انتخابات يتم فيها، انتخاب رئيس الحكومة بالاقتراع العام المباشر، بعد الانتقادات الحادة التي واجهته، هو الآن محل مراجعة سياسية ليس في أوساط الرأي العام والفضاء السياسي - الاجتماعي الإسرائيلي فحسب، وإنما أيضاً - وهو المحدد المهم هنا - داخل الكنيست الإسرائيلي، الذي كان قد تبني في شهر ديسمبر ١٩٩٨، مشروع قانون يقضي بإلغاء انتخاب رئيس الحكومة بالاقتراع العام المباشر، بأغلبية ٦٢ صوتاً في مقابل ٥٧ وامتناع نائب واحد عن التصويت في القراءة الأولى. ولكي يصبح هذا الإلغاء قانوناً، والعودة من جديدة إلى نمط الانتخابات البرلمانية في تقرير حزب الأغلبية في الكنيست ورئيس الوزراء منه، يلزم إقراره في قراءتين إضافيتين) ، فسوف يعد ذلك بكافة المقاييس انقلاباً سياسياً في إسرائيل، يكاد يعادل انقلاب عام ١٩٧٧ الذي انتهى بالليكود إلى الحكم وإنهاء هيمنة حزب العمل على السلطة منذ نشأة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ .

*ثانياً، النهج العقائدي لحزب الوسط :

يكاد يكون من الصعب في تلك المرحلة التمهيدية من الاستعداد للانتخابات العامة المقبلة، الوقوف على المقاربة الكاملة والتفصيلية للتيار الوسطي الجديد تجاه جملة القضايا المطروحة وبقوة أمام الفضاء السياسي - المجتمعي داخلياً وخارجياً. وتزداد تلك الصعوبة بسبب عامل النشأة الحديثة نسبياً لهذا التيار. إلا أننا سوف نحاول تلمس المضامين العامة والحاكمة لتلك المقاربة العقائدية الجديدة والتي يحملها تيار الوسط من خلال مرجعية قاداته من ناحية، وتصريحاتهم الأخيرة حول تلك القضايا من ناحية أخرى. وذلك خلافاً للمقولة اليهودية - التلمودية التي تقول " . . . التنبؤ في أرض الأنبياء يعد ضرباً من ضروب الغباء" . والعنوان الكبير لهذه المقاربة يحمل مقولة " . . . السلام والاستقرار في الداخل والخارج " ، أو كما برزت من خلال التصريحات العلنية الدفع بسبل التسوية مع الأطراف العربية، بشكل متزامن مع تحقيق الوفاق والمصالحة الداخلية. فالمجتمع الإسرائيلي لا يواجه تحديات خارجية فحسب من جراء تجميد التسوية على كافة المسارات التفاوضية، وإنما أيضاً تصدع داخلي خطير من جراء حدة التباينات في الرؤى بين قطاعات المختلفة حول كل القضايا الجوهرية وفي مقدمتها هوية

الدولة الإسرائيلية .

وثمة تقاسم وظيفي في تعريب هذه المقولة، والاضطلاع بتنفيذ المضامين العامة لها . إذ سيناط بجنرالي التيار موردخاي وشاحاك ترسيم معالم وحدود التسوية المأمولة مع الدول العربية والفلسطينيين واستحقاقاتها وفي المقابل سوف يضطلع الثنائي ميلو - مريدور بإعادة ترتيب سلم أولويات الدولة بشكل ينسجم مع مقولاتهما حول التغيير المنشود في العلاقات الاجتماعية ووظائف الدولة تجاه المجتمع.

فثمة توافق إستراتيجي بين آراء موردخاي وشاحاك حول التطلع إلى تسوية دائمة وسريعة مع الجانب الفلسطيني توطئة لاستئناف مفاوضات التسوية على المسارين السوري واللبناني . وكلاهما على قناعة بضرورة الفصل الكامل بين إسرائيل والكيان الفلسطيني المحصور في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما في هذا السياق يحاولان إعادة إنتاج خطة ألون للتسوية الدائمة على المسار الفلسطيني، وهي الخطة التي تحظى بالإجماع الإستراتيجي داخل المؤسسة العسكرية . أما مقاربتهم اتجاه الجولان فهي بمثابة إعادة إنتاج أيضاً لأفكار رابين حول التسوية مع سوريا، والداعية إلى معاهدة سلام مع سوريا على أساس الانسحاب شبه الكامل من الجولان وتطبيع العلاقات بين البلدين ووضع ترتيبات أمنية تشمل نزع السلاح في المنطقة، وإقامة محطات إنذار مبكر للحد من عنصر المفاجأة والحيلولة دون وقوع حرب إستباقية جديدة . ولذا فإن تحقيق الأمن الإسرائيلي يتزامن مع الوفاء بقدر كبير - وليس كل - الاستحقاقات العربية من التسوية والسلام . ولذا فهما لا ينظران بعين التقديس أو الاعتبار إلى مقولة الليكود واليمين بشقيه الديني والعلماني حول " أرض إسرائيل الكاملة من النهر إلى البحر " . ونظراً لمرجعيتهما العسكرية يستطيع الثنائي موردخاي - شاحاك تسويق مضامين التسوية القادمة لدي الرأي العام بدون وصمهما بتهمة اليسارية، أو التفريط في الأمن الإسرائيلي من قبل اليمين.

على الجانب الداخلي، يدعو الثنائي ميلو - مريدور إلى إعادة ترتيب سلم أولويات الدولة، بشكل يعطي بقدر محوري من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بقصد الحد من الفجوة الطائفية بين الشرائح المجتمعية، وعدم إخضاع تلك الأولويات لعامل التوظيف السياسي - الانتخابي ولذا يدعو تيار الوسط إلى الاهتمام بقضايا التعليم والصحة وتحسين مستويات المعيشة، عوضاً عن رصد الموازنات للفئات المتطرفة دينياً وتشجيع الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة ويدعو أيضاً إلى الليبرالية الدينية والاعتراف بالمذهب الاصلاحى في تقرير الأمور العقائدية، والمساواة الكاملة بين أفراد المجتمع بما فيها محدد التجنيد في

الجيش، عبر إلغاء المزايا التي تتمتع بها القوي الدينية - الأرثوذكسية في رفض التجنيد العسكري لتلاميذ المدارس الدينية، ويطرح ميلو فكرة الخدمة الوطنية عوضاً عن رفض الخدمة العسكرية لأسباب دينية.

وإزاء تلك المضامين العقائدية، يكاد يكون تيار الوسط أقرب أيديولوجياً إلى حزب العمل، ولذا فإن مؤيديه وقادته سوف يدعمون بشكل كبير زعيمه يهودا باراك حال الدخول في جولة ثانية لانتخاب رئيس الوزراء، بعد إخفاق المرشحين لهذا المنصب في تجاوز الأغلبية المطلقة (٥٠ + ١) كما أن إمكانات الدخول في ائتلاف حكومي تبدو كبيرة .

بهذا التحول بدت المنظومة الحزبية في إسرائيل مغايرة تماماً لما كانت عليه قبل أشهر قليلة، بسبب تداعي مكانة حزب الليكود بصفته ممثلاً للتيار الوطني، وفشل حزب العمل في ضم شاحاك إلى صفوفه، وانشقاق عامير بيرتس زعيم الهستدروت عن حزب العمل وتشكيله حزب " شعب واحد " . وأهم معالم هذه المنظومة تتمثل في بروز مزيد من الأحزاب التي تحاول شغل فضاء الوسط في الساحة الإسرائيلية، الأمر الذي لم تعد تداعياته تقتصر على الليكود وحده بل نالت أيضاً حزب العمل بوصفهما الحزبين المهيمنين على توجيه السياسة الإسرائيلية . ويبدو المغزى السياسي لهذا التحول في اتجاهين:

* **أولهما:** يتعلق بالطابع الأمني الحاد الذي من المتوقع أن يسيطر على المناقشات وبرامج الأحزاب السياسية في تلك الانتخابات . إذ ستحسم تلك الانتخابات ولو بشكل نسبي طبيعة السجال السياسي القائم حالياً في الساحة الإسرائيلية والذي قاد إلى عملية الاستقطاب غير المسبوق حول هذه القضية، ولم يكن افتقاد الإجماع الوطني حولها إلا معالمة والذي يدور حول صيغة " السلام مع الأمن " التي يطرحها نتنياهو، أو صيغة " السلام ضمن الخطوط الحمراء الثلاثة " الذي دعا إليه باراك .

* **ثانيهما:** يتعلق بظاهرة الاندفاع الإسرائيلي المحموم نحو اليمين . فقائمة " تكوما - النهضة " بزعامة بيجين الابن علي يمين الليكود . والليكود و نتنياهو على يمين حزب الوسط وحزبي الطريق الثالث وجيشر، وحزب الوسط على يمين حزب العمل، وباراك علي يمين التيار المركزي في حزب العمل والذي يقوده حاييم رامون مع إبراهيم بوردج ...

ولذا يكاد يكون من الصعب النظر إلى تلك الانتخابات القادمة بوصفها شأنًا إسرائيليًا داخلياً فحسب، وإنما سوف تتبلور فيها الأدوار التدخلية من جانب كل القوي الإقليمية والدولية التي لها مصلحة في توجيه السياسة الإسرائيلية، كما أن تلك الانتخابات سوف تكون اختباراً حقيقياً أمام أقوى أحزاب الوسط وهو حزب الوسط .



مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك في اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولي والاقليمي، النظام الاقليمي العربي، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.

- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.

- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.

- «ملف الأهرام الاستراتيجي»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنيشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).